

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تأثير المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على مستوى المشاركة السياسية "1994 - 2016"

إعداد
أسعد محمد أسعد الجيوسي

إشراف
د. نايف أبو خلف

قدّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2017م

تأثير المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على مستوى المشاركة السياسية "1994 - 2016"

إعداد

أسعد محمد أسعد الجيوسي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2017/12/21م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. د. نايف أبو خلف / مشرفاً ورئيساً

2. د. نظام صلاحات / ممتحناً خارجياً

3. د. رائد نعييرات / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى الذي أدبني وعلمني، وهو قوتي وأسوتي للرسول الأعظم محمد - عليه الصلاة والسلام - .

إلى الإسلام الشامخ الظاهر، منقذ البشرية ومحيي الأمية، للمعجزة الخالدة الدائمة القرآن الكريم الهادي إلى الصراط المستقيم.

إلى المسجد الأقصى، وأكتاف المسجد الأقصى، للأرض المباركة الطاهرة التي بارك الله حولها، للدماء الزكية التي روت هذه الأرض.

إلى رمز الكفاح والتضحية وعنوان الجدية والرجولة والذي رحمه الله، وإخوتي.

إلى عنوان الحنان والوفاء للتي تكون الجنة تحت أقدامها، أمي، ولأخوتي.

إلى رفيقة دربي وسكني وأم أطفالي.. زوجتي الغالية.

إلى فلذات كبدي... ومهجة قلبي... وقرة عيني... بناتي الغاليات...

إلى الشموع التي احترقت من أجل أن تنير لنا الطريق، إلى من شجعني ووقف بجانبني حتى نهاية الطريق... أساتذتي تقديراً ووفاء.

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق النبي الأمي الأمين،
وعلى آله وصحبه، وعلى من سار على دبره بإحسان إلى يوم الدين.

انطلاقاً من حديث الرسول - عليه الصلاة والسلام - : (لا يشكر الله من لا يشكر الناس).

يسرني ويشرفني أن أتقدم بالشكر أولاً للصرح العلمي الشامخ جامعة النجاح الوطنية جامعة الشهداء والعلماء على إتاحة الفرصة لإكمال الدراسات العليا في قسم التنمية والعلوم السياسية، كذلك أتشرف أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل لفضيلة الدكتور نايف أبو خلف المشرف على هذه الرسالة العلمية لما منحتني من نصائح وتوجيه وإرشاد وتشجيع للسير قدماً في إكمال الرسالة وإخراجها بأحسن صورة حتى تكون في متناول أهل العلم من أساتذة وطلاب وقراء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة الإشراف.. فلهم كل التقدير والاحترام

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

تأثير المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على مستوى المشاركة السياسية "1994 – 2016"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ط
	الفصل الأول: مقدمة الدراسة	1
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	4
3.1	أسئلة الدراسة	5
4.1	أهداف الدراسة	6
5.1	أهمية الدراسة	6
6.1	فرضية الدراسة	7
7.1	منهجية الدراسة	7
8.1	حدود الدراسة	7
9.1	الدراسات السابقة	8
10.1	تعقيب على الدراسات السابقة	13
	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي - المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والمشاركة السياسية	15
1.2	المنظمات غير الحكومية.. المفهوم والنشأة والخصائص	16
1.1.2	المقدمة	16
2.1.2	تعريف المنظمات غير الحكومية	17
3.1.2	خصائص المنظمات غير الحكومية	19
4.1.2	نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية	21
5.1.2	أنواع المنظمات غير الحكومية	24
6.1.2	مجالات عمل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية	25
7.1.2	دور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية	26

الرقم	الموضوع	الصفحة
8.1.2	دور المنظمات غير الحكومية في تشكيل الفضاء السياسي والوطني	29
9.1.2	المعوقات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية	32
10.1.2	نقاط القوة والضعف في أداء المنظمات غير الحكومية الفلسطينية	34
1.10.1.2	نقاط القوة	34
2.10.1.2	نقاط الضعف	35
	الفصل الثالث: دور المنظمات غير الحكومية في المشاركة السياسية	39
1.3	المقدمة	40
2.3	المنظمات الفلسطينية غير الحكومية والمشاركة السياسية	42
3.3	المنظمات الفلسطينية غير الحكومية الفلسطينية وعلاقتها مع مفهوم المشاركة السياسية	45
4.3	دور المنظمات غير الحكومية وعلاقتها مع مفهوم المشاركة السياسية	46
5.3	دور المنظمات غير الحكومية في المشاركة السياسية	50
6.3	أنشطة المنظمات غير الحكومية وتأثيرها على المشاركة السياسية	52
	الفصل الرابع: تأثير المنظمات غير الحكومية على عملية المشاركة السياسية في فلسطين والعقبات التي تواجهها	55
1.4	المقدمة	56
2.4	المنظمات الفلسطينية غير الحكومية ومدى تأثيرها و تشجيعها للمشاركة السياسية في فلسطين	56
3.4	برامج المنظمات غير الحكومية لدعم المشاركة السياسية	67
4.4	المهام والرؤى التي تتبناها المنظمات الفلسطينية غير الحكومية	68
5.4	أثر الدعم الخارجي والتبعية للمنظمات غير الحكومية في تعزيز المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني	76
6.4	العقبات التي تواجه المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في تعزيز المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني	83
	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	90

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.5	مناقشة النتائج	91
1.1.5	النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة	91
2.1.5	النتائج المتعلقة بواقع المنظمات غير الحكومية في فلسطين	92
3.1.5	النتائج المتعلقة بدور المنظمات غير الحكومية في المجتمع الفلسطيني	93
4.1.5	النتائج المتعلقة بالعلاقة ما بين المنظمات غير الحكومية والمشاركة السياسية	95
5.1.5	النتائج المتعلقة بالمعيقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية	96
2.5	التوصيات	97
	قائمة المصادر والمراجع	99
	Abstract	b

تأثير المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على مستوى المشاركة السياسية "1994 - 2016"

إعداد

أسعد محمد أسعد الجيوسي

إشراف

د. نايف أبو خلف

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على مستوى المشاركة السياسية (1994-2016)، وذلك من خلال التعرف على واقع المنظمات غير الحكومية في فلسطين وأهميتها، وفحص قدرتها على التأثير في مستوى المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف هذه الدراسة حيث تناول الباحث الوظيفة السياسية للمنظمات غير الحكومية، وكذلك علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالسلطة التنفيذية، ودورها في المشاركة السياسية. وكذلك تناول العلاقة بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وعملية المشاركة السياسية، والمهام والرؤى التي تتبناها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ومدى وجود برامج فاعلة للمنظمات غير الحكومية والداعمة لمشاركة الشباب السياسية، ومن ثم تأثير أجنداث المانحين على نوعية وحجم برامج هذه المنظمات فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للشباب، والعقبات التي تواجه المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في تعزيز المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني.

وخرجت الدراسة بعدة نتائج أبرزها:

1. تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً واضحاً في ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية والمحافظه على ثقافة المجتمع الفلسطيني ومواجهة العديد من التحديات التي تواجهها، مما يوضح تحملها لجزء كبير من المسؤولية الواقعة عليها، ويظهر دورها من خلال ما تقوم به من حملات داعمة للثوابت.

2. تراجع الدور السياسي للمنظمات الأهلية بعد قيام السلطة الوطنية رغم إسهاماتها في الأنشطة والفعاليات الوطنية، حيث تركزت أنشطة المؤسسات غير الحكومية في العمل من الدور الكفاحي إلى الصراع المطلي الديمقراطي والتتوي مع السلطة الفلسطينية، حيث أحدث فجوة كبيرة في عمل المؤسسات، كما أن سياسات الدول المانحة وعلاقتها مع مؤسسات NGOs والتي تمثلت في كونها مساعدات مالية بدون دعم سياسي للفلسطينيين في إقامة دولتهم، المتمثل في الدعم الأنساني ذو الطابع السياسي¹ (بمعنى إعادة هندسة المجتمع نحو ثقافة عملية التسوية والسلام). أما على صعيد آخر فقد تم تمكين المؤسسات على حساب الدولة، وتمكين الفرد على حساب المجتمع بهدف إنتاج مجتمع ليبرالي ديمقراطي².

بناء على ذلك تعاضد دور مؤسسات NGOs في المجتمع الفلسطيني تارة بسبب العلاقات والجهات الممولة لها والبيئة الملائمة.

3. تؤمن المنظمات غير الحكومية بمفهوم واحد للمشاركة السياسية، وهو اقرب إلى شكل الدولة العلمانية بغلاف مدني، حيث عملت العديد من هذه المنظمات على دعم أفراد محددين وأحزاب محددة لصالح السلطة وذلك دون مراعاة لبقية الأحزاب أو التوجهات السياسية التي شاركت في الانتخابات السياسية والتي تؤثر في المجتمع الفلسطيني بشكل ملحوظ، مما جعلها تحت ضوء المسؤولية بالقيام بواجباتها بناءً على حاجة المجتمع.

4. تعاني المنظمات غير الحكومية من ضعف في مجال التعاون والتشبيك فيما بينها في نفس القطاع أو التخصص، إضافة لوجود نوع من الصراع الخفي بين هذه المنظمات على خلفية الانتماء السياسي أو الحزبي لقياداتها والقائمين عليها، وظهور الخلافات بينها وبين المؤسسات الحكومية التي تراها منافسة لها على صعيد المجتمع.

¹ للمزيد انظر الجزيرة نت. مقابله وحوار مع ساري حنفي، وليد الصالح، خالد الحروب. بروز النخبة الفلسطينية الملوثة. 2006/6/13 <http://www.aljazeera.net/programs/a-book-is-the-best-companion/2006/6/13>

² المرجع السابق.

5. تتأثر المنظمات غير الحكومية بأجندات المانحين وترتبط بنوعية وحجم وبرامج المنظمات غير الحكومية، ومناطق بكمية الأموال التي تضخ في التمويل ونوعية البرامج الترفيهية والناقدة التي تحض على التمرد على ثقافة المجتمع الفلسطيني، وتشجع حالات الهجرة للشباب الفلسطيني إلى خارج الوطن، عبر تقديم إغراءات مالية أو اجتماعية أو تعليمية أو إعلامية وغيرها، وتشجع الانفتاح والانحلال الأخلاقي والفساد المالي وغيرها من الأمور السلبية التي تنشرها نسبة لا يستهان بها من تلك المنظمات، تحت تغطيه المساعدة والترفيه للأفراد.

وبناء على نتائج الدراسة أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات من أهمها:

1. يجب العمل على وضع خطة إستراتيجية لعمل جميع المنظمات غير الحكومية لضمان قيامها بواجباتها ضمن احتياجات المجتمع وضمن إطار السلطة المسموحة لضمان الرقابة عليها وإيجاد سبل التعاون الممكنة التي تعود بالنفع على الجميع من خلال تحقيق الأهداف المشتركة.

2. ضرورة اعتماد المنظمات غير الحكومية على التمويل الداخلي والتبرعات لتتخلص من عبء التمويل الخارجي والتقليل منه، وذلك بسبب ارتباطه بأجندات سياسية تتعارض والحالة الفلسطينية.

3. تنظيم عمل المنظمات غير الحكومية بعدم التجاوب مع الشروط التي تضعها الجهات المانحة وبالتحديد تلك الشروط التي تتعارض مع المصلحة الوطنية الفلسطينية والتي تجبرها على تبني بعض الأنشطة والسياسات الغير مناسبة مع الواقع الفلسطيني.

4. ضرورة قيام المنظمات غير الحكومية بالتواصل مع الجهات الخيرية في الدول العربية للحصول على تمويل غير مشروط بدلا عن التمويل الأجنبي.

5. ضرورة قيام المنظمات غير الحكومية بتوسيع نشاطها في مجال تعزيز المشاركة السياسية لدى الشباب ضمن القوانين والمصلحة الفلسطينية وزيادة الوعي السياسي ونشر الديمقراطية.

6. زيادة تركيز المنظمات غير الحكومية على التنسيق مع الأحزاب والفصائل الفلسطينية المتعددة بما يخدم عملية المشاركة السياسية، ونشر جميع الآراء بشفافية وصدق، سواء كانت موالية للسلطة أو معارضة لها.

7. التركيز على فئة الشباب الفلسطيني من خلال توفير الأنشطة والفعاليات التي تضمن زيادة وعيهم بالقضايا الوطنية وضرورة المشاركة السياسية وحقوقهم الديمقراطية، وذلك من خلال إيجاد سبل تعاون بين المنظمات غير الحكومية والجامعات لتطوير قطاع الشباب، وتطوير خطط مع الهيئات الشبابية والمجتمعية الأخرى.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تلعب المنظمات غير الحكومية العاملة والناشطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م دوراً مركزياً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وبشكل يفوق الدور الذي تلعبه في الدول المجاورة والدول ذات المستوى التنموي المتشابه، ومن أهم الأسباب الرئيسية التي تكمن وراء ذلك، عدة أمور منها: الاحتلال الطويل الذي عانى منه الشعب الفلسطيني، وغياب مؤسسات الحكم القادرة على توفير الخدمات الأساسية للجمهور، وفي تقديم الإغاثة والرعاية للاجئين، وغيرها من الخدمات الإنسانية.

وقد قامت المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، وعلى مدار تاريخها الحديث و المعاصر، بالعديد من الأدوار المختلفة والمتباينة، انسجمت مع مصالح الممولين، ومع الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية التي مر بها المجتمع الفلسطيني، وبعد الاحتلال الإسرائيلي لبقية فلسطين عام 1967م، شهدت البلاد تطوراً هاماً على صعيد إعادة تنظيم وتنشيط المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، وخاصة مع بروز قوة منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)، كونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، حيث شكلت حقبة أواسط السبعينات وتحديداً عام 1976م، أي بعد الانتخابات البلدية وقيام لجنة التوجيه الوطني مرحلة متميزة في تاريخ المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، وازداد نشاطها بشكل جلي بعد عام 1982م، وهو تاريخ خروج منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) من لبنان، واعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة الحلقة المركزية في النضال الوطني الفلسطيني، بعد أن كانت الأردن ومن بعدها لبنان، ولقد أدى هذا التوجه إلى "الداخل" إلى تركيز الفصائل الفلسطينية المختلفة على إنشاء أطر ولجان وهيئات جماهيرية تستطيع من خلالها ممارسة العمل السياسي من جهة، وتقديم خدمات تنموية للمواطن الفلسطيني من جهة أخرى، حيث أصبح هناك نشاط مكثف لمنظمات المجتمع المدني، وبموازاة تلك المنظمات القليلة من منظمات (NGOs).

إن اهتمام المنظمات الفلسطينية غير الحكومية بالاستجابة السريعة لاحتياجات وأولويات المجتمع المحلي، وتطويرها لبرامج طارئة تتناسب والأزمة التي يمر بها الشعب الفلسطيني، واكتسابها قدرة فائقة على التأقلم السريع مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث كانت تلك الاستجابة السريعة لمنظمات المجتمع المدني؛ بسبب غياب المؤسسات الرسمية، وعدم تبلور كيان سياسي واضح على أرض الواقع، والذي ساهم في ملائمة أوضاعها الداخلية للأهداف الجديدة - القديمة.

ولقد أدى الوضع الذي خلفته الأزمات التي مر بها الشعب الفلسطيني إلى وضوح أدوار ومسؤوليات وواجبات المنظمات غير الحكومية، فقد استمرت هذه المنظمات في تقديم الخدمات المختلفة لقطاعات مختلفة من المجتمع الفلسطيني.

لذلك فإن المنظمات غير الحكومية تسعى إلى القيام بدور أساسي في تثقيف الشعوب وتميئتها وعلاج المشكلات التي تواجهها، وتشكل علامة واضحة في التأثير على الأفراد والجماعات، وتعد هذه المنظمات من أكثر المؤسسات الاجتماعية أهمية وتأثيراً في توجيه الأفراد والجماعات وتربيتهم سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، ولعل من الملاحظ أن تأثيرها على الأجيال الشبابية أوسع وأعمق وأسرع.¹

لم تقتصر أنشطة المؤسسات غير الحكومية على ممارسة مجال محدد، بل تعدى أنواعاً شتى من المهام في مختلف المستويات، رغم الظروف الشاقة التي واجهتها؛ بسبب الاحتلال الإسرائيلي الذي كان يضع العراقيين أمام مزاوله نشاطها تارة، وإغلاق مكاتبها ومنعها من ممارسة عملها تارة أخرى، واستمرت في عملها ونشاطها، وأبرز مظاهره في مجالات مختلفة منها: الحقوق الاجتماعية للمواطنين، الحقوق المدنية، الحقوق السياسية، الحقوق الإنسانية.. الخ.

بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م بدأت مرحلة جديدة أدت إلى بلورة مضامين ومفاهيم وأدوار جديدة لعمل المنظمات غير الحكومية، حيث شكل توقيع اتفاق أوسلو

¹ الخطيب، عامر، أصول التربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مكتبة القدس، غزة، 2008، ص117

منعطفًا حيويًا في دور المنظمات غير الحكومية وعلاقتها بالمؤسسات الرسمية التي نشطت وازداد عددها عشرات الأضعاف عما كانت عليه قبل أوصلو.

فقدت العديد من المنظمات غير الحكومية قاعدتها الجماهيرية التي انتقلت بها على مر عقود مضت، ومع مرور الوقت ضعفت تلك العلاقة بين المنظمات والأحزاب التي تراجعت هي الأخرى في المجتمع الفلسطيني، والذي أدى بدوره إلى عزوف الشباب عن المشاركة في الأحزاب السياسية؛ بسبب تأثير الجهات الممولة، وشروطها في فرض برامجها على مؤسسات العمل الأهلي، مستغلة الأوضاع المعيشية للفلسطينيين تحت الاحتلال، بالتزامن مع ضعف مؤسسات السلطة، فالممول الأجنبي أو بعض الجهات الممولة مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا لم تبد حماسًا لدعم منظمات تدعم العمل الوطني، وقد ذهبت إلى فرض شروط تلاءم الممولين من خلال تلك المنظمات بالتوقيع على وثيقة نبذ الإرهاب، وقد انتقلت المنظمات غير الحكومية من العمل الإغاثي الذي نشأت من أجله، إلى لعب دور حيوي بتعزيز صمود الشعب الفلسطيني والعمل من أجل التحرر الوطني والتحصين لبناء الدولة والاستقلال، لكن بعد إعلان اتفاق أوصلو عام 1993م، اختلت ملامح هذه المنظمات تمامًا، وانتقلت من التأثير في العمل السياسي، إلى التأثير السياسي التقني، وأصبح المقياس تقنيًا وليس سياسيًا، مما أضعف العلاقة بشكل تدريجي بين المنظمات غير الحكومية، وفصائل العمل الوطني، حيث تعززت العلاقة بين تلك المنظمات، والجهات الممولة لها، مما جعلها عرضة لتأثير البرامج الأجنبية عليها.

وفي هذه الدراسة سيتم البحث في تأثير المنظمات غير الحكومية على مستوى المشاركة السياسية في الضفة الغربية (1994_2016).

2.1 مشكلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة أن تنظر في العلاقة ما بين المجتمع المدني والمشاركة السياسية وذلك من خلال أكثر من محور مع إشارة للواقع الفلسطيني في محاولة لوضع مفاهيم نظرية تشكل منطلق لعلاقة سليمة صحية يساهم فيها المجتمع المدني في مرحلة البناء والتكوين التي

يشهدها المجتمع الفلسطيني في تحوله لكيانه سياسية، حيث إن هناك جدل حول دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية، فالبعض يرى بأن الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني بعد تشكيل السلطة تحول من الدور السياسي الوطني إلى الدور الديمقراطي الاجتماعي وهذا اثر على مستوى المشاركة السياسية، وفي الوقت نفسه يرى البعض إن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا مهما في تشكيل الفضاء السياسي الفلسطيني من خلال التوعية والتثقيف السياسي الحقوقي الديمقراطي بشكل غير مباشر في المشاركة السياسية، ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في الإجابة عن سؤالها المركزي وهو كيف أثرت مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مستوى المشاركة السياسية؟.

حيث شكل توقيع اتفاق أوسلو منعطفا حيويا في دور المنظمات غير الحكومية، وعلاقتها بالمؤسسات الرسمية، والتي نشطت وازداد عددها عشرات الإضعاف عما كانت عليه قبل أوسلو، مع بروز واضح لمنظمات (NGOs).

3.1 أسئلة الدراسة

في هذه الدراسة يوجد مجموعة من التساؤلات التي تشكل أساسا لفحص فرضيات

البحث، وهي:

1. ما دور المنظمات غير حكومية في تشكيل الفضاء والوعي السياسي الفلسطيني؟
2. ما هي أبرز نقاط القوة والضعف في أداء المنظمات الفلسطينية غير الحكومية؟
3. ما دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين؟
4. ما تأثير أنشطة المنظمات غير الحكومية على المشاركة السياسية؟
5. ما أبرز برامج المنظمات غير الحكومية لدعم المشاركة السياسية؟
6. ما هي المهام والرؤى التي تتبناها المنظمات الفلسطينية غير الحكومية؟

7. ما تأثير الدعم الخارجي والتبعية للمنظمات غير الحكومية في تعزيز المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني؟

8. ما هي العقبات التي تواجه المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في تعزيز المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني؟

4.1 أهداف الدراسة

هناك أهداف عدة للدراسة، ولكن سيناقدش الباحث - بشكل رئيسي - تأثير المنظمات غير الحكومية على مستوى المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، وهل هذا التوجه يخدم المشاركة السياسية؟ وهل هذه الأهداف مقنعة لتستقطب قطاعات كبيرة من الشباب المشاركين تجاه برامجها الخاصة؟ وهل دورها يؤثر سلباً على مستوى المشاركة السياسية للشباب؟ ويمكن حصر الأهداف فيما يلي:

1. التعرف إلى أبرز نقاط القوة والضعف في أداء المنظمات الفلسطينية غير الحكومية.
2. التطرق إلى دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين.
3. التعرف على تأثير أنشطة وبرامج المنظمات غير الحكومية على المشاركة السياسية.
4. إيضاح تأثير الدعم الخارجي والتبعية للمنظمات غير الحكومية في تعزيز المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني.
5. إبراز أهم العقبات التي تواجه المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في تعزيز المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني.

5.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في ظل الظروف التي يمر بها الشباب الفلسطيني، وفي ظل السؤال المتكرر حول دور المنظمات الفلسطينية غير الحكومية تجاه قضية الشعب الفلسطيني بشكل عام

وتجاه قضايا الشباب بشكل خاص، ومدى أهمية هذا الدور، وكذلك الأسئلة الصعبة التي توجه للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية حول دورها في تعزيز وترسيخ مفاهيم المصالح الوطنية العليا، و المشاركة السياسية، والوحدة الوطنية المرتبطة برؤية وطنية مؤمنة بالديمقراطية، أم هي عملية مرتبطة ببرامج أخرى.

6.1 فرضية الدراسة

الفرضية الرئيسية: يفترض الباحث أن ضعف دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز مستوى المشاركة السياسية يعود إلى التحول في دور المؤسسات من الدور النضالي الوطني إلى الدور الديمقراطي الاجتماعي.

7.1 منهجية الدراسة

سيعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي ينتمي إلى الدراسات الوصفية التحليلية، وهي التي تقوم على وصف الوقائع وتفسيرها بدلالة المعلومات المتوفرة، وهو أسلوب من أساليب التحليل الذي يركز على معلومات كافية حول ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة زمنية محددة، وهي تأثير المؤسسات غير الحكومية على مستوى المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني.

ويعتمد المنهج الوصفي التحليلي على تفسير الوضع القائم (أي ما هو كائن)، وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات لغايات التحقق من الفرضية.

كذلك سيستخدم الباحث أداة المقابلة كأداة للدراسة من خلال مقابلة بعض الأشخاص حول موضوع تأثير المنظمات غير الحكومية على عملية المشاركة السياسية.

8.1 حدود الدراسة

الحد المكاني: الضفة الغربية - فلسطين

الحد الزمني: منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية (1994) إلى العام 2016

9.1 الدراسات السابقة

دراسة ناصر محمود رشيد شيخ علي (2008): دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين

لجأ الباحث إلى البحث عن أصول وجذور هذه المنظمات ونشأتها منذ بدايات القرن الماضي، كما ناقش الباحث من خلال بحثه مسيرة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، ونشأة نظريات المجتمع المدني في أوروبا وباقي أرجاء العالم، والتغيرات التي أصابت هذه النظريات. وتطرق الباحث إلى تعريف نظري للمجتمع المدني، وتطور مفهومه، والظروف التاريخية التي مرّ بها، ومفهوم منظمات المجتمع المدني والمشاركة السياسية ودورها في ممارسة الديمقراطية المعاصرة، وتناولت الدراسة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتطورها وأشكالها، والعلاقة بين منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية. ثم تحدث عن أشكال هذه المشاركة السياسية التي تسعى المنظمات لنشرها، وعوامل التأثير في أنشطة منظمات المجتمع المدني، ودورها في المشاركة السياسية، كما أشارت الدراسة إلى أهم المعوقات أمام تحقيق دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية، وتناول الباحث هذه العوامل في مجموعتين رئيسيتين هما: العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، وتحدث الباحث أيضاً عن موضوع التمويل الخارجي وآثاره السلبية أو الإيجابية، وعن دور هذا التمويل في تشكيل وبلورة بعض المفاهيم المجتمعية والسياسية¹.

دراسة خالد يوسف رابعة (2013): دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الإنسان من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الإنسان من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية، في ضوء متغيرات (الجنس، حالة المواطنة،

¹ شيخ علي، ناصر: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008.

الجامعة، مكان السكن، الانتماء السياسي)، كما هدفت الدراسة إلى التوصل إلى معيقات هذا الدور من وجهة نظر القائمين عليها.

وخلصت الدراسة إلى وجود العديد من المعوقات تمثل أهمها: نقص المستوى الثقافي والمهاري للعاملين في مؤسسات حقوق الإنسان، والموروث الثقافي السائد من المجتمع يتعارض مع مفاهيم حقوق الإنسان، وضعف المشاركات التطوعية من المواطنين.

وأوصى الباحث بضرورة توجيه أعضاء مؤسسات المجتمع المدني لتفعيل دورهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال ورش العمل، وبناء الشراكة بين كليات التربية ومؤسسات المجتمع المدني، وإجراء بحوث بينها¹.

دراسة ناهض أبو حماد (2011): التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة (2000-2010) دراسة ميدانية

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على دور التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، ومعرفة تأثيره على التنمية السياسية في قطاع غزة، ومدى الدور الذي لعبه التمويل الدولي في تحقيق متطلبات التنمية السياسية للمجتمع الفلسطيني وفق احتياجاته. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، فألقت الضوء على المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية الفلسطينية ومراحل تشكله، وناقشت -في أدبياتها- مفهوم التنمية السياسية، وإشكالية التنمية في فلسطين، واختتمت بدراسة ميدانية على العاملين في المؤسسات الدولية والأهلية المحلية ضمن برامج التنمية السياسية والبالغ عددهم (342) عاملاً.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أن التمويل الدولي لم يحقق أولويات التنمية في فلسطين؛ بسبب سعيه إلى تحقيق غايات سياسية للدول المانحة للمجتمع الفلسطيني.

¹ رابعة، خالد يوسف: دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الإنسان من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013.

2- أن المساعدات التي قدمتها المنظمات الدولية تمت وفق خطة تنموية تتناسب مع أهدافها السياسية، وليس مع احتياجات الشعب الفلسطيني¹.

جوزيف ديفوير وعلاء ترتير (2009)، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1999-2008)

هدفت الدراسة إلى تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تشير الدراسة إلى ازدياد المساعدات الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة بين عامي 1999م و 2008م، وبحسب النتائج التي توصلت لها الدراسة، فإن مبالغ المساعدات الخارجية التي دخلت الضفة الغربية وقطاع غزة ونوعها اختلفت وفقاً للأوضاع السياسية، ففي خلال الاضطرابات السياسية وجد تحولاً في اتجاه المساعدات الخارجية، التي كانت عادةً تبتعد عن التنمية والسلطة الفلسطينية، باتجاه برامج الإغاثة الطارئة و أن معظم المساعدات الممنوحة عبر المنظمات غير الحكومية الدولية تأتي من خلال حكوماتها الوطنية.

وحسب نتائج الدراسة، فإن المساعدات الخارجية حيوية لكل من السلطة الفلسطينية وللمنظمات غير الحكومية الفلسطينية. ووفقاً لتقديرات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني -ماس، فإن المساعدات الخارجية تشكل أكثر من (53.5%) من الدخل القومي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة².

دراسة مسعود (2015) دور المؤسسات غير الحكومية في تسليع وتسويق الذات الفلسطينية للدول المانحة في ظل السياق الاستعماري

ركزت الدراسة بشكل أساسي على الدور الذي تلعبه المؤسسات غير الحكومية التي تحصل على تمويل من الجهات المانحة، وتأثير هذا الدور على تشكيل صورة عن الذات

¹ أبو حماد، ناهض: التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة (2000-2010) دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011.

² ديفوير، جوزيف وترتير، علاء: تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1999-2008)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، 2009.

الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وترى الدراسة بأن هناك بعض تلك المنظمات قد توطأت بصورة غير واعية ضد الشعب الفلسطيني المتضرر من عنف الاحتلال، وأن نهج تلك المنظمات، والذي يدعي التنمية هو عبارة عن وهم وحقيقة مزيفة؛ لأنه بالأساس لا يمتلك مقومات التنمية¹.

ساري حنفي ولندا طبر، بروز النخبة الفلسطينية المعولمة) المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) رام الله، (2006)

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي طرق تأثير المانحين والمنظمات الدولية في العمل الأهلي الفلسطيني، وكذلك علاقتهم بسياسات التنمية، كذلك قامت هذه الدراسة بتناول منظمات تنتمي إلى ثلاثة قطاعات وهي: الصحة، والمرأة، والتنمية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، حيث خلصت الدراسة إلى التأثير المهم للتفاعل بين العالمي والمحلي في العلاقات الدولية، وكذلك فيما يتعلق بتشكيل النخب المحلية، وقد خلص الباحثان إلى بعض النتائج التالية:

إن قادة المنظمات الأهلية الممولين يخلطون بين "السياسي" و"الوطني"، ويرفضون الالتزام بالوطني بحجة رفضهم القيام بنشاطات سياسية، على الرغم من أن الكثير من المنظمات غير الحكومية تظهر أكثر فأكثر تسييساً داخلياً فيما يتعلق ببناء التحالف، ورفض بعض الشخصيات المهمة في شبكة المنظمات الأهلية الدعوة لمقاطعة تمويل الوكالة الأمريكية بحجة أنه بما لا يقل عن (200) عائلة تعان من مرتبات الوكالة الأمريكية. ويظهر من خلال هذه الدراسة الدور الذي تقوم به النخبة من قادة المنظمات الأهلية في استقطاب مصادر التمويل بغض النظر عن أهداف الجهات المانحة أو المنظمات الدولية، وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة².

¹ مسعود، هناء: دور المؤسسات غير الحكومية في تسليع وتسويق الذات الفلسطينية للدول المانحة في ظل السياق الاستعماري، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، 2015.

² حنفي، ساري وطبر، لندا: بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) رام الله، فلسطين، 2006.

دراسة حمودة (2011): المنظمات الأهلية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين

تهدف هذه الدراسة للكشف عن طبيعة الدور المنوط بالمنظمات الأهلية وتعزيزها للمشاركة السياسية في فلسطين، وقد اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث استمارة مقابلة، وبطاقة تحليل محتوى للتقارير الصادرة عن المؤسسات المعتمدة لعينة الدراسة، وهي من إعداد الباحث.

وناقش الباحث في هذه الدراسة أنشطة المنظمات الأهلية في مجال المشاركة السياسية. ومنها مسألة التأثير على الأحزاب والقوى السياسية، ومطالبة الحكومة بحقوق المواطنين، ومناقشة مشكلاتهم، وأنشطة دعم العلاقة بين المجتمع المحلي والسلطة التنفيذية، وتنفيذ مشاريع في مجال المشاركة السياسية بالتعاون مع الحكومة، ومع المؤسسات الأهلية، وتشجيع المشاركة السياسية للمرأة والشباب. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- تركز المنظمات الأهلية في برامجها على عدة حقول وقطاعات ممثلة في: السياسة، والشباب، والمرأة، وتأهيل المعاقين، والزراعة، والصحة، وحقوق الإنسان، والثقافة، والتعليم، والاقتصاد.

2- نفذت عدة حملات لمناقشة القوانين المتعلقة بالممارسة الديمقراطية، وأسس التداول السلمي للسلطة، وعقدت لقاءات عدة مع المسؤولين والنواب كمساهمة في صنع القرار، وتبين أن هناك عملية تعاون مع السلطة الوطنية في القضايا التي تكفل حقوق المواطنين¹.

دراسة زيادة (2014): أثر التمويل الخارجي على التبعية: المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية عام 1967م قبل اتفاق أوسلو وبعدها نموذجا

تناول الباحث تأثير التمويل الخارجي على أداء تلك المنظمات، ومدى تنفيذها لأجندة المانحين، وكانت أهم النتائج التي خلص إليها البحث: الافتقار إلى هيئة محلية تشرف على

¹ حمودة، حسن محمد: المنظمات الأهلية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011.

الدعم، وتضعه ضمن خطة محلية تستغرق التحويلات الموجهة للسلطة والمنظمات غير الحكومية، وغياب قوة القرار المحلي أو السياسة المحلية التي تضع خطة وأولويات لكي تضبط التمويل، أو تتحدى، أو تخرج المانحين بدل التسابق بين المحليين على مصادر التمويل، الأمر الذي مكن الممولين من اختيار ما يريدونه بمعزل عن سياسة اقتصادية وطنية شاملة.¹

دراسة فراخنة (2012)، التوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة الفلسطينية في الضفة الغربية

تري الدراسة أن معظم المنظمات الفلسطينية غير الحكومية تعتمد في تمويلها على المساعدات النقدية الخارجية، وبالنسبة لتوجهاتها السياسية، فيرى الباحث من خلال دراسته أن الدور السياسي الذي تقوم به تلك المنظمات يتغير تبعاً للوضع السياسي السائد في البلد، فحوالي نصف تلك المنظمات شعرت بالخطر في ظل غياب الدولة، وحاولت ملء الفراغ، فربطت نشاطاتها بالعلاقة مع غياب الدولة.²

10.1 تعقيب على الدراسات السابقة

ركزت جميع الدراسات السابقة على مؤسسات المجتمع المدني ودورها قبل السلطة وبعدها ومقارنة أدائها وفقاً لدورها، بالإضافة إلى إن هناك أيضاً العديد من الدراسات التي ركزت على موضوع التمويل وتأثيره في نجاح هذه المؤسسات.

ومن ناحية أخرى فإن الدراسة الحالية ذهبت إلى مناقشة قضية مهمة وهي التحول الذي طرأ على دور المؤسسات وتأثيره على أهدافها المهمة في المشاركة السياسية، فالتحول من الدور الوطني السياسي إلى النضالي الاجتماعي الديمقراطي هو الذي قاد إلى إضعاف دورها في

¹ فراخنة، ريمة: التوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة الفلسطينية في الضفة الغربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2012.

² زيادة، إيمان: أثر التمويل الخارجي على التبعية: المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية عام 1967 قبل اتفاق أوسلو وبعدها نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2014.

المشاركة السياسية، كما إن الدراسة الحالية ستقوم بنقاش دور مؤسسات NGOs في الفضاء السياسي العام الفلسطيني كون هذه المؤسسات لا تواجه دولة كما هي بالتالي النماذج في العالم. إن ما ستضيفه هذه الدراسة على الدراسات السابقة بأنها ستكون مكملة للدراسات النظرية، وتجدر الإشارة هنا إلى ندرة الدراسات التي تناولت مسألة التمويل الدولي والشروط التمويلية التي باتت تضع الشروط والمحددات في تعاملاتها مع هذه المؤسسات في عملية فرض أجندة تمويلية تخضع لسياسات المانحين.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي - المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والمشاركة السياسية

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي - المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والمشاركة السياسية

1.2 المنظمات غير الحكومية.. المفهوم والنشأة والخصائص

1.1.2 المقدمة

ساهمت بنية المجتمع المدني الحديث في ظهور العديد من الوسائل المستخدمة في نشر العمل التنموي الاجتماعي والتطوعي الهادفة إلى التنمية، وركي المجتمعات المختلفة، ويمكن القول بأن المجتمع المدني الحديث أصبح يتكون من مزيج كبير من المؤسسات والمنظمات المتعاونة في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية سواء أكانت تابعة لسلطة الحكومة أم خارجة عنها في عملها وأنشطتها المتعددة.

وتظهر أهمية المنظمات غير الحكومية من خلال الأعمال الاجتماعية المختلفة؛ بسبب الاختلاف ما بين متطلبات الأفراد داخل المجتمعات، وما بين إمكانيات السلطة الحاكمة في توفير الموارد والاحتياجات للأفراد سواء أكان ذلك في المجتمعات النامية أم المتقدمة، حيث تشكل هذه المنظمات وسيلة للتعبير عن آراء الأفراد المتوافقة أو المتعارضة مع أحكام السلطة الحاكمة، سواء أكان ذلك من خلال دعمها ومساندتها أم من خلال إكمال دورها في بناء المجتمع، وتوفير الدعم الذي تحتاجه العديد من فئات المجتمع المتعددة.

وساهم وجود الواقع الفلسطيني المختلف في انتشار مفهوم المنظمات غير الحكومية، و ذلك نتيجة غياب السيادة الحقيقية للدولة، وتناولت العديد من الدراسات والأبحاث هذا الموضوع بهدف دراسة الحالة الفلسطينية، ومدى تأثير المنظمات غير الحكومية. وشكلت هذه الآراء محركات أساسية في مجال التنمية المجتمعية، ولا يخفى علينا جميعاً الدور الكبير الذي تلعبه هذه المنظمات في الواقع الفلسطيني من خلال الوفاء بوعودها المستمرة في تحقيق التغيير والتنمية الاجتماعية¹.

¹ النملة، حازم، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من منظور الاقتصاد السياسي: مداخلة من منظور الهيمنة العالمية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بيرزيت، رام الله - فلسطين، 2008، ص19

وفي هذا البحث سوف يتطرق الباحث إلى تعريف المنظمات غير الحكومية ونشأتها ومراحل تطورها، بالإضافة إلى توضيح خصائص هذه المنظمات وتصنيفها، ودورها في الواقع الفلسطيني، ونقاط القوة والضعف في أدائها، و توضيح أهم التحديات التي تواجه هذه المنظمات، وتعيق عملها.

2.1.2 تعريف المنظمات غير الحكومية

تعددت التعريفات والمفاهيم المرتبطة بالمنظمات غير الحكومية، ونظراً لأهميتها وفوائدها على الأفراد اهتم العديد من الباحثين بتوضيحها ودراستها، وقد أوضح العديد منهم بأن هذه المنظمات يؤسسها ويقوم بأعمالها أفراد المجتمع بأنفسهم، وتهدف هذه المنظمات إلى تقديم الخدمات المختلفة لأعضائها ورعايتهم، ومن الأمثلة على هذه المنظمات النقابات، واتحادات العمال، والأحزاب السياسية المتعددة، والجمعيات التعاونية، والمراكز الثقافية والرياضية، وجمعيات تمكين المرأة، وحقوق الإنسان¹.

وعرفت منظمة الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية بأنها مؤسسات ذات رؤية واضحة ومتفق عليها تهدف إلى تقديم الخدمات والمساعدات المتعددة للأفراد، وأما مجالات عملها فهي متعددة الأنشطة حيث تشمل مجالات المشاريع التنموية و إعادة التأهيل للعديد من الفئات المجتمعية، وتظهر هذه المنظمات في حالات الطوارئ والحاجة، وتتعدد أنشطتها لتصل إلى الجوانب الاجتماعية والدفاع عن الحقوق المسلوقة في الكثير من الأحيان².

وتعرف المنظمات غير الحكومية أيضاً على أنها تلك منظمات التي يقوم بتأسيسها مجموعة من الأشخاص بهدف تحقيق المستوى المطلوب من التنمية والرفاهية لهم، تتميز هذه المنظمات بأنها غير ربحية بشكل أساسي حتى لو حققت بعض الأرباح نتيجة بعض الأنشطة

¹ العطار، عبد العزيز، تطبيق المبادئ الإسلامية في إدارة الموارد البشرية وعلاقتها بأداء المنظمات غير الحكومية في غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، البرنامج المشترك للدراسات العليا بين جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2016، ص 45

² كسادى، عادل، الدور التنموي للجمعيات التطوعية في الإمارات، مجلة الشؤون العامة، العدد 24، الإمارات، 2007،

التي تقوم بها وذلك؛ لأنها تعيد استخدام أرباحها في تنمية أنشطة جديدة لها، ولا ترتبط هذه المنظمات بأي علاقة مع مؤسسات الدولة الرسمية أو مؤسسات القطاع الخاص، حيث تتميز أعمالها بالاستقلال عن باقي المؤسسات أو الهيئات العاملة في المجتمع¹.

كما وتعرف المنظمات غير الحكومية بأنها جزء أساسي من المجتمع المدني، تعتمد في عملها على مجموعة من برامج التطوير الاجتماعية والثقافية والتنمية التي تهتم بقضايا المجتمع، وتعتمد في عملها على تقديم التقارير التي توضح الوضع السائد فيه، وكيفية تطويره وحل مشكلاته، حيث تعتمد على المشاريع الممولة بشكل رئيسي من بلدان العالم المتعددة².

وتتميز المنظمات غير الحكومية بالمرونة لمواجهة التطورات التي تحدث في مجالات الحياة المتعددة، أي أنها ليست منظمات جامدة في تكوينها وأنشطتها ووظائفها وممارساتها، وتتميز بعلاقاتها المتعددة مع الأفراد والمنظمات غير الحكومية الأخرى، وذلك بهدف تنظيم مصادر تمويلها، والتحكم في أنشطتها المتعددة، ويعد هذا من أهم مميزاتها؛ وذلك لأنها تشكل جزءاً مهماً من النسيج المجتمعي الذي يتميز بالتحرك والتبدل المستمر بهدف تلبية الاحتياجات الخاصة بالأفراد والناجمة عن التحولات التي تحدث في المجتمع³.

من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بالموضوع، يظهر لنا التشابه الكبير في تعريف المنظمات غير الحكومية ما بين الدارسين والمهتمين بهذا المجال، ويشير إلى وجود العديد من المفاهيم المتشابهة التي تشكل فوضى في استخدام المصطلحات المرتبطة بها، مثل: المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية. وتعد هذه المصطلحات الثلاثة مرادفة لبعضها البعض، وعلى الرغم من التشابه الكبير ما بينها إلا أن هناك بعض الآراء التي شجعت التفريق والتمييز بينها، وينتشر في الولايات المتحدة مصطلح القطاع غير الربحي، بينما ينتشر مصطلح القطاع

¹ الشريف، ريم، واقع تمكين النساء العاملات بالمناصب الإدارية العليا بالمنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2015، ص 46

² مسعود، هناء، دور المؤسسات غير الحكومية في تسليع وتسويق الذات الفلسطينية للدول المانحة في ظل السياق الاستعماري، مرجع سابق، ص 11

³ العطار، عبد العزيز، تطبيق المبادئ الإسلامية في إدارة الموارد البشرية وعلاقتها بأداء المنظمات غير الحكومية في غزة، مرجع سابق، ص 46

التطوعي في بريطانيا، أما في أستراليا، فينتشر مصطلح القطاع المجتمعي، أما في البلدان العربية فينتشر استخدام مصطلح المنظمات غير الحكومية للتعبير عن هذه المنظمات التي تشكل نسبة كبيرة من مجموع المنظمات العاملة في المجالات الاجتماعية والتنمية¹.

وقد عرف قانون الجمعيات والهيئات الأهلية الفلسطيني رقم (1) للعام 2000م في المادة رقم (2) الجمعيات غير الحكومية أو الهيئات المحلية بأنها "شخصية معنوية مستقلة، تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية"².

-بالاعتماد على ما سبق- أن المنظمات غير الحكومية هي منظمات أو مؤسسات اجتماعية غير ربحية، لا صلة لها بمؤسسات الدولة الحكومية الرسمية، أو بمؤسسات القطاع الخاص التي تستهدف الربح بشكل أساسي، وتتأسس هذه المنظمات على أيدي مجموعة من الأفراد لتحقيق أهداف معروفة ومحددة، وتستمد هذه المنظمات قوتها من الحريات الطبيعية للإنسان والتي تختلف من مجتمع لآخر باختلاف طبيعته ومكوناته من حيث درجة السماح أو التقييد لأنشطتها وأعمالها داخل المجتمع، وهذا طبعاً سواء أكانت هذه المؤسسات تسعى لإقامة مجتمع مدني لحماية الحقوق السياسية والاقتصادية، أم لحماية مجموعة معينة من الناس كالأقليات، والنساء، والأطفال، والمعوقين، أو لخدمة أغراض عامة كالصحة، والثقافة، وحماية البيئة، ومحاربة الفقر، ومن هنا تتضح أهمية وجودها وضرورة دعمها لضمان استمرارها.

3.1.2 خصائص المنظمات غير الحكومية

تنوعت صفات وخصائص المنظمات غير الحكومية، حيث تختلف باختلاف أنشطتها ومجالاتها، ولعل هذه الخصائص هي الأساس في تحقيق الهدف من وجودها واستمرارها في المجتمعات المختلفة، ومن أهم الخصائص التي تتميز بها هذه المنظمات ما يلي³:

¹ أبو زاهر، نادية، المجتمع المدني بين الوصفي والمعياري: تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2006، ص 113

² الكفرانة، وفاء، دور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في تعزيز خبرة العاملين فيها، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2012، ص 42

³ مسلم، خالد تيسير: مدى فاعلية التدقيق الخارجي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة: دراسة استطلاعية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص 60

1. التنظيم في تقديم خدماتها لسد حاجات المجتمع، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للأفراد بداخله من خلال التعامل برسمية مع جميع الأفراد والهيئات والمنظمات الأخرى.

2. استقلال السياسة المستخدمة فيها، بحيث يحق لكل منظمة وضع اللوائح التي تعمل بها وتعديلها بما يتناسب مع أهدافها وتطلعاتها.

3. الاعتماد على هيكل تنظيمي محدد ومعروف، يبدأ من السلطة العليا فيها، تتمثل بالجمعية العمومية، ثم مجلس الإدارة ولجان العمل، وتحتوي على جهاز إداري وفني يقوم بتنفيذ الخدمات.

4. المرونة في أنشطتها ونظامها وقواعدها الإدارية والمالية.

5. الاعتماد في أعمالها على التطوع لتغطيه متطلباتها في إنجاز أعمالها وأنشطتها.

وتعد المنظمات غير الحكومية من أكثر أدوات جلب المنافع المقدمة لفئات خاصة أو فئات متعددة داخل المجتمع، وتتنحصر أهم خصائصها في عدم تحديد أهدافها على أساس تحقيق الربح، بل تهدف إلى تقديم الخدمات الثقافية والصحية والتنمية وغيرها. كما أنها تتميز بانفصالها عن السلطة والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى تمتعها باستقلال إداري ذاتي حيث تدير نفسها بنفسها مما يجعلها قادرة بشكل أكبر على التحكم والسيطرة وضمان عدم تحكم أي قوة خارجية بها¹.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية ضمان قيام المنظمات غير الحكومية بتحقيق أهدافها وتطلعاتها المتعددة، ولا يمكن ذلك إلا من خلال ضمان تمتعها بسلطة واسعة من خلال إعطائها حرية اختيار الطرق والأساليب التي تعمل بها، ويجب أن تتمتع بالمرونة، وذلك من خلال هيكلها التنظيمي لضمان الاستجابة السريعة لاحتياجات الأفراد ومساعدتهم.

¹ الشريف، ريم، واقع تمكين النساء العاملات بالمناصب الإدارية العليا بالمنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، مرجع

ويتضح مما سبق أن للمنظمات غير الحكومية مجموعة من الخصائص التي تتمتع بها، يجب المحافظة عليها للتأكد من قيامها بواجبها وأعمالها بالشكل الصحيح، ويرى الباحث هنا أن المرونة تعد من أهم هذه الخصائص التي تضمن لهذه المنظمات القيام بأعمالها بالشكل الذي يضمن تحقيق تطلعات الأفراد واحتياجاتهم، من هنا تأتي أهمية المحافظة على الحكم الذاتي لها وضمان عدم التدخل الخارجي في شؤون إدارتها وتنظيمها.

4.1.2 نشأة وتطور المنظمات الفلسطينية غير الحكومية

بدأ ظهور المنظمات غير الحكومية في فلسطين في منتصف القرن التاسع عشر، ويعود ظهورها إلى تزايد الامتيازات التي قدمتها الدول الأجنبية في فلسطين بعد انتهاء الحكم العثماني، وقيام العديد من الدول بإصلاحات إدارية وتنظيمية، وتعتبر جمعية القدس الأدبية هي أول منظمة غير حكومية أقيمت في فلسطين في عام 1849م، وبعد ذلك استمر إنشاء هذه المنظمات في العديد من المدن الفلسطينية مثل: حيفا، ونابلس، ويافا، ومن هذه المنظمات: جمعية العمال العرب في حيفا، والاتحاد النسوي العربي في نابلس. ومنذ بدايتها حصلت المنظمات غير الحكومية على التحرر من قيود السلطات العثمانية، وتميزت بالفكر التحرري وسيادة الحكم الذاتي لها، حيث أكدت هذه المنظمات على الطابع الثقافي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، وعلى هويته الوطنية، خاصة في ظل بداية الاستعمار البريطاني، وأعمال الحركة الصهيونية¹.

واحتلت المنظمات غير الحكومية في ذلك الوقت مكانة كبيرة على صعيد المجتمع الفلسطيني؛ بسبب تبنيها للعديد من المهام والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة، ويعد قانون الجمعيات العثمانية الذي صدر في عام 1908م هو الأساس في تشكيلها وقيامها، وعرفت بتلك الفترة باسم الجمعيات العثمانية، واستمرت في عملها إلى بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين في عام 1917.²

¹ العطار، عبد العزيز، تطبيق المبادئ الإسلامية في إدارة الموارد البشرية وعلاقتها بأداء المنظمات غير الحكومية في غزة، مرجع سابق، ص 46

² الشريف، ريم، واقع تمكين النساء العاملات بالمناصب الإدارية العليا بالمنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، مرجع سابق، ص 49

وقد مر تطور المنظمات غير الحكومية في فلسطين بمجموعة من المراحل المختلفة، يمكننا تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية كما يلي¹:

1. **المرحلة الأولى:** بدأت هذه المرحلة في القرن العشرين، واستمرت حتى عام 1967م، وقد اشتملت هذه الفترة على العديد من الأحداث التي تمثلت بانتهاء الحكم العثماني، وفترة الانتداب البريطاني، والاحتلال الصهيوني لفلسطين، واستمرت لتشمل كلا من الحكم الأردني والمصري على الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967م، وأهم ما ميز هذه الفترة هو العمل التطوعي والإغاثي، حيث تركزت أعمال المنظمات غير الحكومية في هذه الفترة بمجالات الرعاية الأسرية ومساعدة المنكوبين والمتضررين نتيجة الحروب والظروف الصعبة.

2. **المرحلة الثانية:** تراوحت هذه المرحلة منذ عام 1967م إلى عام 1994م عند دخول السلطة الفلسطينية إلى الأراضي المحتلة، وتميزت المنظمات الحكومية في هذه الفترة بتعدد أنشطتها وأعمالها التي شملت ممارسات الاحتلال، والتركيز على الجوانب السياسية التي سعت من خلالها على المحافظة على الهوية الفلسطينية، بهدف مقاومة ممارسات الاحتلال التي سعت بشكل مباشر إلى تهيمشها والسطو عليها. كما شهدت هذه المرحلة تحولاً نوعياً تمثل ببدء العمل الأهلي والاجتماعي بشكل واسع لهذه المنظمات، وخاصة بعد انتفاضة عام 1987م، وذلك بسبب تركيز أعمالها على جوانب الصحة والتعليم والزراعة إلى جانب القضايا السياسية، الأمر الذي ساهم في زيادة أهميتها وإثبات جدارتها في الواقع الفلسطيني.

3. **المرحلة الثالثة:** بدأت هذه المرحلة في عام 1994م، وذلك بعد النقلة النوعية الكبيرة في الواقع الفلسطيني نتيجة توقيع اتفاقية أوسلو بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبدأت المنظمات في هذه الفترة بتنويع أنشطتها ومجالاتها التنموية والسياسية والاجتماعية، حيث توجهت نحو التحالف والتعاون مع مؤسسات السلطة الحديثة، وأشارت الإحصاءات في تلك

¹ عمرو، زياد، المنظمات الأهلية الفلسطينية والفساد: ط1، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، القدس، 2005،

الفترة إلى زيادة عدد المنظمات غير الحكومية لتصل إلى 39.1% من إجمالي المنظمات في الضفة الغربية التي تأسست بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية.

وأشار العديد من الباحثين إلى تميز المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في جميع مراحل تطورها التاريخي عن باقي المجتمعات الأخرى، وذلك لأن هذه المنظمات التي تنشأ وتتطور في ظل دول مستقلة تختلف بشكل كبير عن تلك التي تنشأ وتمارس أعمالها في غياب سلطة الدولة، وغياب مؤسساتها الرسمية، حيث تطورت ومارست أعمالها التي تشكلت بشكل أساسي لدعم صمود الشعب الفلسطيني ومقاومة ممارسات الاحتلال الصهيوني، واستمر ذلك حتى قيام السلطة في عام 1994م؛ وذلك بعد إصدار قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية التي قيدت أعمال هذه المنظمات في المجالات الخدماتية بشكل أساسي وحصرت أعمالها في مجالات محددة¹.

ويرى الباحث هنا أهمية المراحل التي مرت بها المنظمات غير الحكومية في فلسطين؛ وذلك لأنها تعكس صورة الواقع الفلسطيني والوقائع التي مر بها، وتوضح العلاقة ما بين أنشطتها والاحتياجات التي يفرضها الواقع عليها، حيث تؤكد الدراسات على أهمية التوافق ما بين تطورات الوضع القائم وأعمال مثل هذه المنظمات التي تهدف إلى تنمية المجتمع، والارتقاء بأفراده، وتحقيق طموحاتهم في ظل دولية تتمتع بالحرية والديمقراطية، ولا يخفى علينا دورها الكبير في التأثير على اتجاهات عملية التنمية في ظل ممارسات الاحتلال، والمعوقات التي يفرضها على أرض الواقع، وما زالت هذه المنظمات مستمرة في أعمالها بالتعاون مع منظمات السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن المنظمات غير الحكومية لا زالت حتى الآن تعمل على إرساء قواعد خاصة لها من خلال اعتمادها على برامج دعم وتنمية مستقلة عن جميع المنظمات الأخرى، حيث لا زالت هذه المنظمات تحافظ على أهميتها، وتدافع عن ضرورة وجودها حتى

¹ الشريف، ريم، واقع تمكين النساء العاملات بالمناصب الإدارية العليا بالمنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، مرجع

في حالة الاستقرار والأمان التي يطمح الشعب الفلسطيني بالوصول لها، وهذا دليل على أنها جزء لا يتجزأ من النسيج المجتمعي الفلسطيني، القادر على النهوض بواقعه وحل مشكلاته.

5.1.2 أنواع المنظمات غير الحكومية

منظمة غير حكومية (non-governmental organization) واختصارها NGO وهي منظمة ذات مصلحة عامة لا تخضع لحكومة ولا لمؤسسة دولية. ولا يمنع ذلك أن تتعاون أو تتلقى مساعدات وتمويلات من الحكومات. بيد أنها تأسست وتنشط دون رقابة من الحكومات الوطنية.

وقد جرت العادة أن تطلق هذه العبارة على الأشخاص المعنويين -مجموعات ذات شخصية قانونية- ممن لا تكون أهدافهم ربحية، يمولون في الأغلب من أرصدة خاصة. ولهذه المنظمات خصائص متعددة منها:

- الأصل الخاص لتأسيسها
- الهدف غير الربحي لنشاطها
- الاستقلالية المالية
- ذات مصلحة عامة.

حيث تحرص هذه المنظمات غير الحكومية على استقلاليتها ليس اتجاه الحكومات فقط وإنما اتجاه القطاع الخاص التقليدي، وعلى الارتباط بالمجتمع المدني بشكل عام. يمكن لهذه المنظمات غير الحكومية أن يكون تدخلها على المستوى الدولي، رغم أن العلاقات القانونية الدولية تتم في العادة ما بين الدول أو الحكومات أيضا. وفي هذه الحالة فنحن إزاء منظمات غير حكومية دولية ولها مسميات أخرى جمعيات أو منظمات التضامن الدولي ASI. والمنظمات غير الحكومية تكون لها فروع في عدة دول.¹

¹ وزارة الخارجية الأمريكية، دليل المنظمات غير حكومية،
https://photos.state.gov/libraries/amgov/30145/publications-arabic/B_NGO_Handbook_Arabic.pdf

في ظل العولمة الحالية غير المتوازنة، أصبحت هذه المنظمات غير الحكومية الدولية بما لها من مبادئ أخلاقية وإنسانية مهمة و ضرورية لوضع الضوابط الأخلاقية للعولمة. وبالفعل فقد أدت بعد دورا هاما حيث استطاعت إقناع العديد من الدول بمدى خطورة استراتيجيات الشركات العابرة للقارات، ولا شك أن دورها سيتعاظم مع العجز على إصلاح المنظمات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة و التي تتصف بالبيروقراطية و تلك التي تسير طبقا لمصالح بعض الدول النافذة مثل(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة).¹

6.1.2 عمل المنظمات غير الحكومية في فلسطين

تختلف وتتعدد المجالات التي تعمل بها المنظمات غير الحكومية حيث تنعكس على الواقع الفلسطيني من خلال تنوع الأنشطة التي تقدمها بناءً على طبيعة الخدمات المقدمة وطبيعة الفئة المستهدفة، ويمكننا تقسيم مجالات عمل المنظمات غير الحكومية في فلسطين إلى ما يلي²:

1. مجال الثقافة الوطنية والتراثية، والمحافظة على الهوية الوطنية الفلسطينية.
2. مجال المحافظة على البيئة والمشروعات الزراعية.
3. مجال حقوق الإنسان، والحرية، والديمقراطية، واحترام الآخرين.
4. مجال التنمية الاقتصادية، والقضاء على الفقر والبطالة.
5. مجال المرأة والطفل.
6. مجال الصحة والعلاج، وإعادة التأهيل لبعض الفئات مثل: ذوي الاحتياجات الخاصة.
7. مجال التعليم والتدريب.

¹ دليل المنظمات غير حكومية، مرجع سابق.

² أبو كاس، المعتصم بالله، أخلاقيات المهنة ودورها في الأداء الوظيفي للعاملين في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2015، ص 17

ويساهم تعدد مجالات عمل المنظمات غير الحكومية في تعدد وتنوع أنشطتها وبرامجها ومشاريعها التي تقدمها إلى الأفراد بما يتناسب مع احتياجاتهم وتطلعاتهم، وفي الحالة الفلسطينية يمكننا تصنيف هذه المنظمات بالاعتماد على مجالات عملها إلى ما يلي¹:

1. منظمات خيرية: وهي المنظمات التي تركز أعمالها على المشاريع الإغاثية الخيرية، ولخصوصية الوضع الفلسطيني تعتبر هذه المنظمات من أهم المنظمات العاملة في فلسطين، وتعمل على مساعدة الأفراد المحتاجين و الأسر الفقيرة، وتلبية احتياجات الأفراد الاجتماعية والتنمية.

2. منظمات الدعم والمساندة: وهي المنظمات التي تركز على قضايا البحث، وحقوق الإنسان، نشر الحرية والديمقراطية، وتأتي أهمية هذه المنظمات لما تؤديه من واجب كبير في سبيل نشر أسس قيام مجتمع مدني حديث قائم على تعدد الآراء والحريات، ونشر مظاهر الديمقراطية الحديثة.

3. منظمات التنمية والتطوير: وهي المنظمات التي تركز على تقديم خدمات تنمية في مجالات متعددة، مثل: تنمية القطاع الصحي، والتعليمي، والزراعي. وتأتي أهمية هذه المنظمات من دورها في مساعدة الأفراد وإعانتهم في ظل القيود الكبيرة المفروضة على السلطة، مما يجعلها تقوم بدورها التكاملي والفعال من خلال التعاون والتكامل مع المؤسسات الحكومية الأخرى داخل المجتمع الفلسطيني لتحقيق الأهداف المشتركة بينها.

7.1.2 دور المنظمات الفلسطينية غير الحكومية

يتميز الواقع الفلسطيني بوجود العديد من المشاكل ونقاط الضعف في القطاعات الخدماتية والاجتماعية والاقتصادية، ويعود السبب في ذلك بشكل أساسي إلى وجود ضعف كبير في البنية التحتية لهذه المنظمات في مستوياتها التنظيمية والتنفيذية، وانتشار البطالة والفقر، الأمر

¹ الكفارنة، وفاء، دور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في تعزيز خبرة العاملين فيها، (رسالة ماجستير غير

منشورة)، قسم الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2012، ص 44-45

الذي يؤثر سلباً على تنفيذها لمشاريعها و أعمالها، بالإضافة إلى ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تقيد وتمنع المساعدات والمعونات التي تساهم في تحسين مستوى الخدمات والأنشطة المقدمة للأفراد والمنظمات الفلسطينية.¹

وتلعب المنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في الواقع الفلسطيني على الرغم من خصوصية واقعه و أحداثه، ويمكننا حصر دورها من خلال ما يلي:

1. تحفيز تنمية قدرات ومهارات القوى البشرية العاملة في هذا المجال من خلال العمل على توفير الإمكانات المادية والمعنوية لهم بهدف تجميع وتنظيم طاقات الأفراد لاستغلالها بالطرق الصحيحة.

2. المساعدة في توفير فرص عمل، وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة، مما يساهم في تقليل نسب الفقر والبطالة، وذلك من خلال التقليل من الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية، والتركيز على جوانب التنمية والموارد الإنتاجية، مثل: الأراضي والتكنولوجيا والخدمات العامة الأساسية، وذلك من خلال توفير بعض المشاريع الصغيرة التي تعمل على استغلال قدرات الأفراد وتحقيق فوائد لهم.

3. التركيز على القطاع الزراعي باعتباره من أهم الموارد الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، حيث تعمل هذه المنظمات على تعزيز المجالات الزراعية، ودعم التنمية الريفية، ومشاريع الحصاد، وترويج المحاصيل.²

¹ الجزيرة، دور المنظمات غير حكومية في فلسطين، 206/1/28،
<http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2015/1/28/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86>

² العطار، عبد العزيز، تطبيق المبادئ الإسلامية في إدارة الموارد البشرية وعلاقتها بأداء المنظمات غير الحكومية في غزة، مرجع سابق، ص 50-55

4. التركيز على العمل التنموي المهني، حيث بلغ عدد المنظمات غير الحكومية (25) منظمة، أي ما نسبته (12%) من المنظمات العاملة في فلسطين التي تركز في خدماتها على جوانب الصحة، والتعليم، والتدريب، والزراعة.

5. التركيز على العمل الخيري والإغاثي، ويأتي ذلك بسبب خصوصية الواقع الفلسطيني، والذي يحتاج إلى دعم مستمر في ظل ممارسات الاحتلال، ومن أهم أنشطة المنظمات غير الحكومية الدفاع عن الأرض، دعم الأسرى، وتقديم المعونات للفقراء والمحتاجين.

6. التركيز على قضايا المرأة، والأطفال، وقضايا الفئات المهمشة، مما يدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد¹.

وتعمل المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في هذا المجال على مساندة الأنشطة الهادفة إلى تنمية ودعم أفراد الشعب الفلسطيني، وخاصة الفئات الفقيرة والمهمشة، ومن أهم الأنشطة التي تمارسها هي الأنشطة والأعمال التي تتعلق بالخدمات الصحية والتعليمية، وذلك لحاجة الواقع الفلسطيني المستمرة لمثل هذه الأعمال، بالإضافة إلى الأنشطة الموجهة نحو توفير فرص العمل لمكافحة الفقر والبطالة، حيث عملت العديد من المنظمات على تقديم القروض للأفراد لمساعدتهم على العمل أو ممارسة بعض المشاريع الصغيرة المفيدة لهم، ولا يخفى علينا دور هذه المنظمات أيضا في مجالات الدفاع عن حقوق الإنسان، وإرساء مبادئ الحرية والديمقراطية في المجتمع الفلسطيني².

وشمل تركيز المنظمات غير الحكومية العديد من القضايا أهمها المساواة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وركزت في جميع أنشطتها وممارساتها على تنفيذ الخطط الهادفة للارتقاء بهذه الجوانب، ومساعدة الأفراد في هذه القضايا على وجه التحديد، وعلى الرغم من عدم وضوح

¹ الطهراوي، عبد المنعم، دور استراتيجيات تنمية الموارد البشرية في تطوير الأداء المؤسسي في المنظمات غير الحكومية في غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010، ص 87

² الشريف، ريم، واقع تمكين النساء العاملات بالمناصب الإدارية العليا بالمنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، مرجع سابق، ص 50

العلاقة ما بين هذه المنظمات، وما بين مؤسسات السلطة الفلسطينية والتي أدت إلى وجود علاقة منافسة فيما بينهم، إلا أنها استطاعت ممارسة جميع أدوارها بشكل فعال، والوصول إلى نتائج ملحوظة في الواقع الفلسطيني¹.

وتعددت المناطق الفلسطينية التي ظهر فيها دور المنظمات غير الحكومية، حيث شملت قطاع غزه خصوصاً في مراحل الحروب والاعتداءات، بالإضافة إلى مناطق الضفة الغربية، وجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة أيضاً، كما انتشرت أنشطتها في جميع محافظات الوطن، مما أدى إلى زيادة أعداد الأفراد المستفيدين من أعمالها. وخلال السنوات القليلة الماضية قامت هذه المنظمات بدور فعال لتمييزها بقدرات مالية جيدة نتيجة حصولها على الدعم المادي المطلوب من كثير من الدول المانحة، والهادفة إلى تطوير المنطقة الفلسطينية و أعمارها، واتصفت أعمالها وأنشطتها بالتميز نتيجة اعتمادها على كوادر عمل قادرة على تلبية احتياجات الأفراد، وتنفيذ الخطط والمشاريع الهادفة بالشكل الصحيح².

8.1.2 دور المنظمات غير الحكومية في تشكيل الفضاء السياسي والوعي السياسي

أصبح تشكيل الوعي السياسي المرحلة الأولى من مراحل المشاركة السياسية التي تتدرج من مرحلة الاهتمام السياسي إلى المعرفة السياسية وبعد ذلك التصويت السياسي وأخيراً المطالب السياسية. ووفقاً لذلك فإن ارتفاع مستوى وعي الشباب بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تعد من المتطلبات الرئيسية للمشاركة السياسية الفاعلة. لا سيما وأن هذه المشاركة السياسية تعد من الإشكاليات الواضحة و المهمة التي تواجه المجتمعات في طريقها نحو التنمية. وفي هذا المجال يؤدي الإعلام دوراً رئيسياً في تشكيل الوعي السياسي للشباب وذلك عن طريق تزويدهم بالمعلومات السياسية وكما يساهم في تكوين وتدعيم أو تغيير ثقافتهم السياسية واستعدادهم الأساسي للعمل العام. وتتعدد المنظمات غير الحكومية التي تساهم في تشكيل الوعي

¹ مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، إستراتيجية تطوير قطاع المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2006، ص 7

² كفارنة، وفاء، دور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في تعزيز خبرة العاملين فيها، مرجع سابق، ص 46

السياسي للشباب سواء كانت مؤسسات مباشرة ينتمي إليها الشباب مثل (الأسرة، الجامعة، المنظمات الأهلية والأحزاب السياسية).¹

خلال العقدين الماضيين، اتضح وبشكل كبير تأثير منظمات المجتمع المدني في تشكيل السياسات العامة على مستوى العالم بأكمله. ويبدو هذا النشاط واضحاً من خلال الحملات الدعائية الناجحة و التي تدور حول قضايا بعينها، مثل حظر زراعة الألبان الأرضية، وإلغاء الديون وحماية البيئة، والتي نجحت في حشد آلاف المساندين في شتى أنحاء المعمورة. وثمة مظهر حديث من مظاهر حيوية المجتمع المدني العالمي هو المنتدى الاجتماعي العالمي و الذي يعقد سنوياً منذ عام 2001 في قارات مختلفة، وشهده عشرات الآلاف من ناشطين منظمات المجتمع المدني لمناقشة قضايا التنمية العالمية بشكل مفصل.

يشير مصطلح المجتمع المدني إلى المجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية و التي تضم: (الجماعات المجتمعية المحلية، المنظمات غير الحكومية، النقابات العمالية، جماعات السكان الأصليين، المنظمات الخيرية، المنظمات الدينية، النقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري).

ومع انطلاق شرارة ما أطلق عليه بـ (الربيع العربي) وتحديداً في مصر، برز دور منظمات المجتمع المدني على الساحة السياسية، وانتقلت من تقديم خدمات للمجتمع، مثل (مكافحة الفقر، وإقامة مشروعات خدمية وتنموية لفئات الشعب المختلفة) إلى دائرة الصراع السياسي، بعد ثبوت تلقيها أموالاً من الخارج عن طريق بعض الجهات الأمنية، الأمر الذي دفع بوزارة التضامن الاجتماعي إلى مطالبة منظمات المجتمع المدني غير الحكومية بتصويب أوضاعها وتسجيل أوراقها.

ولا يمكن إغفال دور منظمات المجتمع المدني وسيطرتها في المجتمعات العربية في العقد الأخير وزيادتها بصورة واضحة، وقيامها بأكثر من دور اجتماعي واقتصادي وسياسي

¹ الجزيرة، مرجع سابق

وتربوي. ولكن يجب علينا الفصل ما بين المنظمات العاملة في مجال العمل التطوعي الخيري، والتي تقدم مساعدات مالية وتوفر الغذاء للطبقات الفقيرة، وبين المنظمات الحقوقية والسياسية المدنية التي تعمل على نشر الثقافة السياسية والمشاركة السياسية ونشر الديمقراطية. فالنوع الأول يقدم مساعدات للطبقات الفقيرة من المجتمع، وتعامله يكون مع هذه الطبقات فقط، أما النوع الثاني من المنظمات، هي منظمات فكرية وحقوقية وسياسية، فهي منظمات تتعامل مع كل فئات المجتمع فقيرة ومتوسطة وغنية، وتحاول نشر ثقافتها وسياساتها وأهدافها أيضاً، لتصبح نهر خير يجري بين ربوع الأوطان، لكن مياهه لا تخلو من السموم.¹

مصادر التمويل

المعروف أن منظمات المجتمع المدني تعتمد على التبرعات سواء من الأعضاء أو القائمين عليها أو ممن يتوافقون فكرياً مع السياسات أو الأهداف التي تسعى إليها هذه المنظمة. كما أن في الدول المتقدمة تقوم الحكومات بتقديم المساعدات لهذه المنظمات دعماً لها. وقد تكون من أحد ومن أهم هذه المصادر هي (التحويلات والمنح الدولية) لهذه المنظمات من الهيئات العالمية، ولكن هنا قد يثار السؤال عن مصدر هذه الأموال الأجنبية ومدى علاقة هذه المنظمات بالجهات الأجنبية المانحة.²

حتى تتأى هذه المنظمات بنفسها عن كل الشبهات، طالب البعض بضرورة أن تقوم كل منظمة بالإفصاح والشفافية عن مصادر دخلها المختلفة، ومصادر الإنفاق المتنوعة، وعرضها على المجتمع بأكمله. ومن هذا المنطلق، وحسبما قالت جهات أمنية: (يجب أن تعمل منظمات المجتمع المدني في النور ووفق أحكام القانون المنظم لهذه الجمعيات أو المنظمات، وليس عيباً أن تتلقى هذه الجمعيات والمنظمات أي أموال أو منح أو معونات سواء من الداخل أو من

¹ الجزيرة، مرجع سابق

² أبو كاس، المعتصم بالله، أخلاقيات المهنة ودورها في الاداء الوظيفي للعاملين في المنظمات الغير حكومية بقطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الاقصى، غزة، فلسطين 2015، ص74

الخارج، ولكن يجب أيضاً أن يكون هناك نوع من الشفافية والإفصاح عن ماهية هذه المساعدات بشكل واضح ومفصل.¹

9.1.2 المعوقات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية

تتنوع الأنشطة والأعمال التي تقوم بها المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، والتي تلعب دوراً كبيراً على صعيد المجتمع الفلسطيني وجميع أفراده، وهذا الدور الكبير الذي تلعبه لا يخفى علينا، وخاصة في مجال تقديم المساعدات والدعم، ولكن على الرغم من الدور الفعال الذي تقوم به، والذي تطرقنا له سابقاً إلا أن هذه المنظمات تعاني من مجموعة من التحديات والمعوقات التي تؤثر على عملها، وتزيد من عرقلة تنفيذ أنشطتها وبرامجها، حيث يجب على هذه المنظمات العمل على إيجاد حلول فعالة لها لضمان استمرارها بتقديم أنشطتها بشكل مستمر ودائم، وهناك مجموعة من التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في فلسطين يمكن حصرها بما يلي:²

- 1- عدم وضوح في العلاقة ما بين السياسة ومنظمات المجتمع المدني، والحاجة إلى إيجاد أدوار محددة وجديدة لمنظمات المجتمع المدني للقيام بها في عمليات التحول الديمقراطي وبناء الدولة الجارية حالياً في الأراضي المحتلة .
- 2- نقص في الاحتياجات اللازمة لتطوير القدرات الفردية والمهارات والأولويات الناشئة عن "تحليل الاحتياجات" من: إدارة المشاريع، الرقابة على السياسات العامة، العمل على بناء اعتراف بالصفة الطوعية لنشطاء هذه المنظمات.
- 3- نقص في الاحتياجات الأساسية المتعلقة بالبيئة المؤسسية والسياسية وتشمل: خلق فضاء للحوار حول السياسات على المستوى الوطني، واعتراف السلطات العامة بمنظمات المجتمع المدني، واعتراف المنظمات الأقدم بالمنظمات الجديدة وكذلك فتح باب العضوية والانتساب إلى هذه التحالفات والشبكات القائمة أمام عدد كبير من المنظمات.

¹ أبو كاس، المعتصم بالله، أخلاقيات المهنة ودورها في الاداء الوظيفي للعاملين في المنظمات الغير حكومية بقطاع غزة، مرجع سابق، ص 75

² صالح، احمد، المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني، جامعة القدس المفتوحة، 2016،

4- تعاضم وتفاقم في وجهة نشوء مظاهر التنافس والنزاع ما بين منظمات قطاع المجتمع المدني نفسه، مع تدني مستوى الكفاءة و الفاعلية في استخدام المصادر المتاحة لهذه المنظمات .

5- سوء في أوضاع الحوكمة الداخلية وضعف في المسؤولية والمساءلة والشفافية واستمرار الممارسات غير الديمقراطية داخل هذه المنظمات، والتي تقود إلى الحد من قدرتها على التعبئة وحشد هذه القدرات وكذلك إلى تدني مستوى ثقة الجمهور بها.

6- الوضع السياسي وحالة عدم الاستقرار والوضع الفلسطيني الخاص المتمثل بالانقسام السياسي، وعدم القدرة على التنقل والقيود الكثيرة المفروضة عليها.

7- عدم اعتماد إستراتيجية عمل واضحة ومحددة تعتمد على التخطيط والتنظيم لجميع الأنشطة والأهداف، مما يساهم في إضعافها والتقليص من انجازاتها التنموية، وقدرتها على تحقيق الأهداف المتوقعة لإعمالها.

ويؤكد الباحث أن تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في التنمية يتطلب تبني مجموعة من الإجراءات التي تضمن مواجهة جميع المعوقات والمشاكل والتحديات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية، ولضمان قيامها بأعمالها بالشكل الصحيح والفعال لا بد من العمل على سن وتطوير منظومة القوانين والتشريعات التي تنظم عمل المنظمات غير الحكومية، وتقديم الدعم الفني والمالي الحكومي للمنظمات غير الحكومية، وتشجيع وتحفيز المتطوعين للعمل في تلك المنظمات للمساهمة في تحقيق رؤية وأهداف هذه المنظمات التي تسعى بشكل أساسي نحو ضمان الرقي والتنمية للمجتمع من خلال مواجهة جميع العقبات والتحديات.

وبالاعتماد على ما سبق يشير الباحث إلى الدور المهم والأساسي الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية، الأمر الذي يتطلب توفير دعم حكومي لها، وذلك في سبيل تطويرها، وتقديم طرق المساعدة والمساندة لها، وفي هذا الجانب يتضح لنا أهمية وجود خطة تعاونية مشتركة ما بين جميع الأطراف التي تقع في الإطار ذاته الذي يسعى بشكل أساسي لخدمة الأفراد في

المجتمع الفلسطيني، وتلعب خصوصية الواقع الفلسطيني دوراً أساسياً في رسم معالم أنشطة هذه المنظمات والتي ساهمت بشكل أساسي في بيان أهميتها ودورها على صعيد المجتمع الفلسطيني.

10.1.2 نقاط القوة والضعف في أداء المنظمات الفلسطينية غير الحكومية

تتنوع أعمال وأنشطة المنظمات غير الحكومية في العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الفلسطينية، ومن خلال تسليط الضوء على أعمالها وإنجازاتها يمكننا ملاحظة وجود مجموعة من نقاط القوة والضعف التي تؤثر على إنجازاتها بشكل واضح، وفيما يلي بيان أهم النقاط المرتبطة بها⁽¹⁾:

1.10.1.2 نقاط القوة

يظهر لنا من خلال متابعة الواقع الفلسطيني والاطلاع على نتائج أعمال المنظمات الفلسطينية غير الحكومية العديد من نقاط القوة التي يمكننا حصرها فيما يلي:

1. تركيز أعمال المنظمات غير الحكومية على تحديد أهداف وبرامج ثابتة خلال جميع المراحل التي مرت بها في ظل الظروف الخاصة بالشعب الفلسطيني مما ساهم في إعطائها القوة التي تحتاجها لنشر أفكارها وبيان أهمية وجودها داخل المجتمع الفلسطيني؛ بسبب الدور الكبير الذي تعمل فيه هذه المنظمات، وساهم هذا الأمر في تمكين العلاقة ما بينها وبين الأحزاب السياسية والمنظمات الأخرى لتشكل جميعها قاعدة مشتركة لتحقيق متطلبات الأفراد، وتوفير احتياجاتهم.²

2. دور المنظمات غير الحكومية في العمل على تحقيق عملية إصلاح السلطة الفلسطينية، والتكامل مع مؤسساتها ومنظماتها الحكومية، حيث عملت المنظمات غير الحكومية على

¹ الكفارنة، وفاء، دور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في تعزيز خبرة العاملين فيها، مرجع سابق، ص 46-48

² نعيّرات، رائد، مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني: إشكالية التمويل والدور المطلوب، المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات، مداد، فلسطين.

بلورة برامج مبتكرة لمتابعة عمل الإصلاح والتطوير داخل البنية المؤسسية الفلسطينية، ونفذت في هذا المجال العديد من البرامج والأنشطة الملائمة.¹

2.10.1.2 نقاط الضعف

على الرغم من الدور المهم الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية إلا أن هناك مجموعة من نقاط الضعف التي أثرت على إنجازاتها وأعمالها المتعددة والتي يمكننا حصرها بما يلي²:

1: نقاط الضعف الداخلية

أولاً: ارتباط ظهور منظمات المجتمع المدني بنشاط شخصي

حيث تصبح المؤسسة أو المنظمة بيد شخص واحد، وبهذا يكون اختيار شخصية غير مؤهلة لإدارة تلك المنظمات يضعف من أدائها حيث تخفق هذه الشخصية من عقد الاجتماعات الإدارية بانتظام وإعدادها للتقارير والمشروعات والموازنات بهدف توفير المعلومات الدقيقة للجهات المقدمة للتمويل، وعدم التواصل والتنسيق مع هذه المؤسسات ذات العلاقة.

ثانياً: عدم توافر التكامل والتناسق ما بين أعضاء منظمات المجتمع المدني

حيث إن وجود الصراع ما بين أعضاء منظمات المجتمع المدني هو أمر صحي داخل بنية الجسم المنظمة، فمثلاً الصراع القائم على أساس الاختلافات في الرؤى والأساليب هذا صراع إيجابي وهادف يعبر عن حراك فعال داخل المنظمة، ولكن يجب أن تتوفر أطر وإجراءات قانونية تنظم من العلاقات داخل هذا الصراع في سبيل تحقيق المصلحة العامة.

بيد أنه قد ينبع الصراع من اختلافات حول مصالح شخصية ما بين أعضاء وقيادات هذه المنظمات، مما يجعل من هذه المنظمات رهينة لأوامر الفئة الأقوى وتنفيذ مصالحها، وبهذا تصبح منظمات المجتمع المدني آداة للتخلف وليس للتنمية.

¹ نعيّرات، رائد، مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني: إشكالية التمويل والدور المطلوب، مرجع سابق.

² الكفارنة، وفاء، دور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في تعزيز خبرة العاملين فيها، مرجع سابق، ص 47

ثالثاً: عدم توافر الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني

حيث إن عدم توافر الديمقراطية في البرامج والفعاليات والهيئات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني أدى إلى سيطرة نمط لا ديمقراطي في عمليات الانتخاب أو تحديد هيئات هذه المنظمات، حيث قامت الأحزاب السياسية التي لها نفوذ كبير داخل هذه المنظمات في إتباع نظام المحاصصة وذلك لانتخاب هيئاتها القيادية.

رابعاً: الفساد الإداري

حيث تعاني منظمات المجتمع المدني من مشكلة التواصل والاتصال ما بين العاملين في المنظمة، وما بين المستويات الإدارية المختلفة، إذ يلاحظ وجود ضعف عام بالوسائل الإدارية وخاصة أنظمة المراقبة، ونظم التقارير وتقنيات إدارة البرامج والمشاريع و الموارد البشرية، وعدم وجود لوائح وإجراءات داخلية واضحة وشفافة للعمل ضمن هذا الواقع المرير.¹

خامساً: الافتقار إلى برامج ورؤى واضحة

تفتقر منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بشكل عام وملحوظ إلى خطط التنمية الشاملة والبرامج المحددة ضمن الجداول الزمنية والتي تعكس مدى النشاطات والأهداف التي يمكن تحقيقها أو تحقيق تطوير في نشاطاتها، ولكن هنالك القليل من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والتي استطاعت أن تمتلك خطط وبرامج واضحة ومحددة وضمن جداول زمنية لتنفيذها.²

سادساً: إن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لا تقوم بالتشبيك والشاركة ما بين بعضها البعض وبينها وبين مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى.³

¹ صالح، احمد، المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني، مرجع سابق.

² المرجع السابق.

³ المرجع السابق.

2: نقاط الضعف الخارجية

أولاً: العائق الحزبي

شكل العلاقة ما بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات السلطة هي علاقة تكاملية، لكن في ظل غياب الديمقراطية ظهرت علاقات التداخل، وتطورت إلى أن وصلت أن تسيطر مؤسسة على أخرى حيث تم استغلال هذه المنظمات من قبل السياسيين لخدمة مصالحهم في بعض الأحيان.

ثانياً: التمويل

تلخصت هذه المشكلة في أن غالبية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تعيش على الدعم الخارجي و تشترك في الغالب بمصدر هذا التمويل، حيث تنشأ بين هذه المنظمات نوع من أنواع التنافس للحصول على الدعم بشكل اكبر.¹

ثالثاً: نقص في الأنظمة والقوانين الحديثة والواضحة التي تتعلق بمنظمات المجتمع المدني وضعف في التفاف الجمهور حول منظمات المجتمع المدني.²

إن الصورة الرئيسية تبرز مدى الضعف في الالتفاف الجماهيري حول منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، إلا في بعض الاستثناءات و التي تشمل المنظمات الخيرية والخدماتية.³

وبالاعتماد على ما سبق يشير الباحث إلى الدور المهم والأساسي الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية، الأمر الذي يتطلب توفير دعم حكومي لها، وذلك في سبيل تطويرها، وتقديم

¹ أبو عدوان، سائد، دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الصفة الغربية كحالة دراسة) رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية- نابلس- فلسطين، 2013، ص 31.

² المرجع السابق، ص 32

³ حماد، رشاد، تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010، ص 51

طرق المساعدة والمساندة لها، وفي هذا الجانب يتضح لنا أهمية وجود خطة تعاونية مشتركة ما بين جميع الأطراف التي تقع في الإطار ذاته الذي يسعى بشكل أساسي لخدمة الأفراد في المجتمع الفلسطيني، وتلعب خصوصية الواقع الفلسطيني دوراً أساسياً في رسم معالم أنشطة هذه المنظمات والتي ساهمت بشكل أساسي في بيان أهميتها ودورها على صعيد المجتمع الفلسطيني.

الفصل الثالث

دور المنظمات غير الحكومية في المشاركة السياسية

الفصل الثالث

دور المنظمات غير الحكومية في المشاركة السياسية

1.3 المقدمة

بالرغم من اختلاف مسميات المشاركة السياسية إلا أنها تدور حول معنى واحد وهو مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع في كل الأعمال وفي كل المستويات و في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، أي ان المشاركة المباشرة للجماهير في الشئون المجتمعية، وليس من خلال المشاركة النيابية في مجلس النواب و المجالس المنتخبة والتي تعتبر شكلا من أشكال المشاركة غير المباشرة.

ولو رجعنا إلى الوراء لمفهوم المشاركة السياسية لوجدنا أنها تعني أي عمل تطوعي من جانب المواطن، وذلك بهدف التأثير على اختيار السياسات وإدارة الشئون العامة أو اختيار القادة السياسيين على المستوى الحكومي أو المحلي. وهناك أيضا من يرى أن المشاركة عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه أعمال الأجهزة الحكومية أو أجهزة الحكم المحلي أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع، سواء كانت المساهمة مباشرة أو غير المباشرة.

وفي هذا الفصل يناقش الباحث دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في عمليات تعزيز المشاركة السياسية، والأبعاد لهذه المشاركة، ودور هذه المنظمات في بلورة مفهوم المشاركة السياسية بشكله الحقيقي، للوصول إلى مشاركة سياسية فاعلة وواعية تعبر عن التوجه الحقيقي نحو إشاعة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.

لكن من المهم الإشارة هنا، وذلك نظرا لخصوصية الأوضاع الفلسطينية، إلى أن دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لا تقتصر في سعيها لإشاعة وتعميم المشاركة السياسية على جانب واحد من الجوانب المختلفة للتنمية المجتمعية، وهو الجانب السياسي، بل إن الشرط الرئيس للنجاح في هذا المجال يعتمد على حسن الفهم والأداء لأدوارها في المجالات الأخرى،

فهذه المنظمات الفلسطينية مطالبة بالعمل في ثلاثة ميادين أساسية من أجل النهوض بأدائها حيث عليها أولاً أن تعمل في مجال مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وذلك من خلال العمل على تنفيذ القرارات الخاصة بضمان حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية المشروعة كاملة، ثم إن عليها ثانياً أن تنشط في مجالات صنع القرار ورفع نسبة مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية بكافة أشكالها ومستوياتها، وثالثاً يجب على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أن تنشط في المجالات الاقتصادية من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من السيطرة على جميع الموارد الاقتصادية وبناء اقتصاد وطني ومستقل وقائم بذاته.

وأدت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي إلى إيجاد وضع خاص بالمجتمع المدني الفلسطيني، وذلك من خلال محاولات الطرد والتغيب المستمرة ضده أفراد المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى محاولات تذويب وطمس الهوية الفلسطينية من قبل الاحتلال وبعض الاتجاهات التي تتلاقى مصالحها الخاصة مع نتائج هذه المحاولات، وبالتالي شكل موقف المجتمع المدني الفلسطيني دوراً رئيسياً في مواجهة هذه المخاطر، كما كان لتعبيرات وتشكيلات هذا المجتمع المدني العملية ممثلة بالمنظمات الفلسطينية غير الحكومية بمختلف تسمياتها وأنماطها وأهدافها دورها المهم في عملية المواجهة المتواصلة لجميع التحديات والمعوقات التي تواجهه وتمنع نموه وتطوره.

ومن هنا يمكن القول إن ثقافة المشاركة السياسية، وفهم معاني هذه المشاركة، أمور حاسمة في ميدان تحديد علاقة المجتمع بالحكم، حيث أنه كلما كان النظام السياسي أكثر إشراكاً للمجتمع وأفراده وكذلك مؤسساته في عملية صنع القرار، كلما كان أكثر ديناميكية وأكثر قدرة على موازنة نفسه مع الحاجات المجتمعية، وبنفس الوقت كلما كانت ثقافة المجتمع السياسية ناقدة ومستعدة وكذلك جاهزة للمشاركة السياسية، كلما كان الحكم حساساً للرأي العام.

أصبحت المشاركة السياسية من أبرز قضايا التنمية في المجتمعات النامية المختلفة التي يجب أن تتميز بالشمولية لجميع العناصر المؤثرة في المجتمع، وتساهم المشاركة السياسية في إنجاز عمليات التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة لجميع شرائح وطبقات أفراد

المجتمع، حيث أن انتشار المشاركة السياسية وزيادة فاعليتها ينعكس إيجاباً على السياسات التنموية للمجتمع بشكل عام، وتعمل جميع المحاولات الهادفة إلى تعزيز المشاركة الاجتماعية على تفعيل دور المنظمات غير الحكومية لفهم التغير الاجتماعي الذي يجب القيام به للوصول إلى مجتمع متطور قادر على خدمة أفرادها بالشكل الصحيح.

يشكل مفهوم المجتمع المدني ومنظماته المتعددة باعتبارها التمثيل العملي والترجمة الحقيقية لممارسات التغيير في المجتمع جوهر هذا الفصل، بحيث يشكلان المدخل الأساسي لموضوع المشاركة السياسية، ودور المنظمات غير الحكومية في هذه المشاركة التي تشكل دليلاً أساسياً على درجة ومستوى ديمقراطية في دولة وفي نظامها السياسي القائم، وتعطي دليلاً على مستوى تقدم ورسوخ حالة الوعي الشامل للأفراد في إطار مجتمع مدني حديث.

ويتناول هذا الفصل العديد من المواضيع المتعلقة بدور المنظمات غير الحكومية في إحداث التغييرات التي يحتاجها المجتمع الفلسطيني، ويتضمن العلاقة بين المنظمات الفلسطينية غير الحكومية والمشاركة السياسية.

2.3 المنظمات الفلسطينية غير الحكومية والمشاركة السياسية

بدأ ظهور المنظمات الفلسطينية غير الحكومية من خلال دعم منظمة التحرير الفلسطينية لها بهدف خدمة اللاجئين الفلسطينيين في دول الشتات العربية، وتوفير حد أدنى من المساعدات الإنسانية لهم، ثم انتشرت بشكل واسع في العديد من الدول والمجتمعات لتحقيق احتياجات الأفراد الفلسطينيين في الدول المختلفة، وبعد ابتعاد المنظمة عن بيروت حيث أماكن تواجد الفلسطينيين، انتشر العمل على بناء مؤسسات وطنية في الداخل، والتي مثلت المؤسسات التي تعمل على تعزيز صمود المواطن الفلسطيني ضد الاحتلال من ناحية، وتضع القواعد الأولية لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة من ناحية أخرى¹.

¹ محيسن، تيسير، *المنظمات الأهلية والانتفاضة الشعبية الفلسطيني*، مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 5،

وتعددت أدوار واستراتيجيات عمل المنظمات الفلسطينية غير الحكومية خلال المراحل التاريخية المتعاقبة، وذلك من خلال إحداث تغييرات متعددة على أعمالها وأنشطتها واهتماماتها، إلى جانب التغيير في شكل ومضمون علاقاتها مع القوى الداخلية والخارجية، وقد مرت المنظمات المدنية الفلسطينية بعد قيام السلطة الفلسطينية بمرحلتين متداخلتين من التغيير الجوهرى، الأولى بعد قيام السلطة مباشرة حيث تمثلت بتزايد عدد وحجم هذه المنظمات التي وجدت نفسها في مركز عملية إنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى صعيد أولويات واحتياجات المجتمع الفلسطيني، أما المرحلة الثانية فقد كانت عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وما تبعها من تطورات واحتياجات لوجود هذه المنظمات¹.

وساهم اندلاع انتفاضة الأقصى في ظهور العديد من المنظمات غير الحكومية التي لا زالت مستمرة حتى الآن، وقد لعبت هذه المنظمات دورا هاما في الانتفاضة سواء على الصعيد الوطني العام، أو على صعيد تقديم العديد من الأنشطة وبرامج الإغاثة والبرامج الإنسانية للمواطنين الفلسطينيين عقب الأزمات التي مروا بها.

وتتميز عمل المنظمات الفلسطينية غير الحكومية بشكل واضح، مما أدى على وضعها في ساحة العمل السياسي الوطني بشكل خاص، حيث أدى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية إلى بروز شكل من أشكال النظام السياسي الوطني الفلسطيني على الأرض الفلسطينية، وقد خالط هذا النظام منذ بدايته مجموعة من الأخطاء والمآخذ الكبيرة، مما دفع بمنظمات العمل المدني الفلسطينية للتحرك لمواجهة هذه الأخطاء، والعمل على تصويب المسار، ومساندة قوى العمل الفلسطينية بشكل أساسي، تحت شعار ما يسمى عملية الإصلاح، وهي مهمة تحمل في طياتها الكثير من العمل السياسي والمشاركة السياسية غير المباشرة، ولعل هذا الدور من أهم ما يميز الوضع الفلسطيني من خلال عرض التعاون المستمر ما بين هذه المنظمات ومؤسسات السلطة الفلسطينية التي تهدف بالنهاية لتحقيق الرقي والتطور للمجتمع الفلسطيني.

¹ عبد الهادي، عزت، الإصلاح وجهة نظر فلسطينية بين الواقع والطموح، ط1، القدس، مؤسسة الملتقى المدني، 2003،

كما وتعددت الآراء حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم المشاركة السياسية، فمنهم من يرى أن دور المنظمات في عملية الإصلاح يمثل عملية قسرية إجبارية فرضت على هذه المنظمات؛ بسبب الوضع الفلسطيني الخاص، ولأهداف سياسية محددة، بينما يرى آخرون أن عملية الإصلاح عملية جوهريّة يجب على المنظمات الالتزام بها؛ وذلك بسبب اهتمامها بخدمة أفراد المجتمع الفلسطيني والتي تهدف بشكل أساسي لتحقيق عملية التحرر الوطني وإنجاز الاستقلال، وضمان تطور المجتمع وتحقيق طموحاته.

ولتحديد العلاقة ما بين المنظمات غير الحكومية والمشاركة السياسية لا بد من التركيز على أشكال المشاركة السياسية المتبعة في فلسطين، ومن هذه الأشكال ما يطلق عليه المشاركة المنظمة، هي مشاركة المنظمات غير الحكومية في إطار مؤسسات أو تنظيمات بتشكيل حلقة الوصل بين المواطن السياسي والنظام السياسي، أو بمعنى آخر تكوين الأجهزة التي تقوم بمهمة تجميع ودمج المطالب الفردية، والتعبير عنها وتحويلها إلى اختيارات سياسية عامة في إطار برامج محددة، ومن هذه الأجهزة المنظمة الأحزاب السياسية، والنقابات وجماعات الضغط¹.

وترتبط المنظمات غير الحكومية مع المشاركة السياسية فيما يمكن أن نطلق عليه بالعلاقة التبادلية، أي أنه كلما تعزز دور وبنية ومهام وعلاقة هذه المنظمات بالمجتمع المحلي، كلما زاد دورها في المشاركة السياسية بشكل كبير، لأنه كلما زادت السلطة أو الدولة من تشديد قبضتها على المجتمع، كلما تصاعد التناقض بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، الأمر الذي يزيد من حدة الأزمة داخل المجتمع، ولضمان قيام المنظمات غير الحكومية بدورها بشكل فعال يجب عليها أن تضع على سلم أولوياتها العمل الحقيقي لنشر مبادئ ومفاهيم الديمقراطية، وأسس الانتماء الوطني الحقيقي في أوساط المجتمع، ونشر التنقيف السياسي الوطني، ومفاهيم الانتماء للوطن بدلا من الانتماء الضيق للحزب أو الفصيل السياسي، وفي الجانب نفسه يجب على السلطة أن تدرك تماما دورها الكبير في بناء الوطن، وأن تبتعد عن محاولة فرض نفسها وسلطتها، وأن تبتعد تماما عن طرح البرامج الخالية من الأهداف المجتمعية والتنمية والبناء

¹ أبراش، إبراهيم، علم الاجتماع السياسي، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998، ص 250

المجتمعي، وبناء الوطن لمصلحة جميع المواطنين، وأن تدرك جيداً أن المشاركة السياسية من جانب المنظمات غير الحكومية تعتبر حقاً طبيعياً تمارسه هذه المنظمات باسم المجتمع، بحيث تعمل إلى جانب جميع المؤسسات الأخرى لتحقيق الأهداف المنشودة لخدمة المجتمع¹.

ويشير الباحث هنا إلى أهمية دور المنظمات غير الحكومية في ترسيخ مفاهيم المشاركة السياسية والحث عليها من خلال توضيح الآليات الصحيحة لذلك، وأهميتها لجميع الأفراد، ويقع على عاتقها بشكل أساسي بناء خطة عمل إستراتيجية تعاونية مع باقي الهيئات والمؤسسات العامة التي تضمن الوصول إلى جميع المطالب المجتمعية الخاصة بالأفراد.

3.3 المنظمات الفلسطينية غير الحكومية وعلاقتها مع مفهوم المشاركة السياسية

يقوم مفهوم المشاركة السياسية كما ذكرنا سابقاً حول مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع في كل المستويات الخاصة في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تكون بطريقة مباشرة من خلال مشاركة الجماهير في شؤون المجتمع والدولة، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق المشاركة النيابية في مجلس النواب أو المجالس المنتخبة، حيث يتضمن مفهوم المشاركة جميع الأعمال التي تتدرج ضمن تطوع المواطن بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلي، وتشمل هذه العملية جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي، أو لمباشرة القيام بالمهام التي يطلبها المجتمع.

ولا يقتصر دور المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في سعيها لتعميم وإشاعة المشاركة السياسية؛ وذلك بسبب خصوصية الأوضاع الفلسطينية، بل يتطور ليشمل جوانب التنمية المجتمعية والجانب السياسي أيضاً، حيث يعتمد نجاحها في هذا المجال على حسن فهمها وأدائها لأدوارها في المجالات الأخرى، فهذه المنظمات تركز أعمالها في ثلاثة ميادين رئيسية، وهي كما يلي:

¹ شيخ علي، ناصر: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، مرجع سابق، ص 54

1. مجال مواجهة ممارسات الاحتلال من خلال توضيح ممارساته ضد أبناء الشعب الفلسطيني، والعمل على تنفيذ القرارات الدولية الخاصة بضمان حصوله على كامل حقوقه الوطنية والإنسانية المشروعة.

2. مجال صنع القرار، ورفع نسبة مشاركة المنظمات غير الحكومية في الحياة السياسية بكل أشكالها ومستوياتها.

3. المجال الاقتصادي من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من السيطرة على جميع موارده الاقتصادية، وبناء اقتصاد وطني مستقل قائم بذاته¹.

4.3 دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز مفهوم المشاركة السياسية

عانى المجتمع الفلسطيني خلال الفترات الزمنية المتعاقبة من العديد من الظروف الصعبة التي ساهمت في تبلور حالة فلسطينية مميزة ومختلفة عن جميع المجتمعات الأخرى، مما أكسب الأفراد فيها والمنظمات المختلفة خبرة عملية في كثير من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية². وقد ساهم هذا الواقع المختلف في زيادة أعداد منظمات المجتمع الفلسطيني التي تلقت الدعم الكبير بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية لمساعدتها في تحقيق أهدافها ومساعدة الأفراد لتحقيق رغباتهم واحتياجاتهم³.

وعلى الرغم من تعدد المنظمات الفلسطينية غير الحكومية إلا أن الكثير منها لا يقوم بواجبه وأنشطته الصحيحة، وقد بلغ عدد المتطوعين في فعاليات ونشاطات هذه المنظمات في عام 2000م إلى (64936) متطوعاً، لكنه هبط في عام 2006م إلى أن وصل إلى (53623) متطوعاً، كما وتميزت الكثير من هذه المنظمات بالعزلة العملية عن الشارع والواقع الفلسطيني؛ بسبب عدم اكتراثها بالأحداث والوقائع التي يمر بها المجتمع، وتحولت بعض هذه المنظمات إلى

¹ شيخ علي، ناصر: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، مرجع سابق، ص 91-92.

² جبريل، محمد، الولاء المدني مقابل الولاء العضوي، دراسة لحالة الحكم في فلسطين، ط1، منشورات بانوراما، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، القدس، 2005، ص 22

³ أبو عمرو، زياد، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، ط1، رام الله، 1995، ص 90

منظمات داعمة ومساندة للسلطة السياسية فقط، وعلى الرغم من أن المنظمات غير الحكومية لديها مصلحة في تعزيز دور المجتمع المدني بشكل عام، إلا أن التزام وتأييد كل منظمة لقيم ومبادئ المجتمع المدني ليس مضمونا أو مسلما به؛ وذلك لأن ممارسة هذه القيم أمر يتطور ويتعزز بمقدار ما يعبر عن مصالح واحتياجات هذه المنظمات وقدراتها المختلفة¹.

يبدو أن منظمات المجتمع المدني في الأراضي المحتلة تشكل قطاع كبير ومؤثر ومتنوع، بسبب اتساع نطاق الأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات في كافة المجالات (حيث تقدم منظمات المجتمع المدني ما يقارب 90% من الخدمات الاجتماعية في الأراضي المحتلة) وبالتالي بسبب قدرة هذه المنظمات على الحفاظ على المصادر البشرية الأكثر خبرة ودراية، بالإضافة إلى ذلك اعتبار هذه المنظمات مصدر غني وهام للمعلومات والمعرفة التي تراكمت لديها على امتداد عقود من العمل، وإلى جانب هذا الدور الذي تقوم به كجسر يربط ما بين الأراضي الفلسطينية والعالم بأكمله. لكن مع كل هذه الإيجابيات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية العديد من القضايا الهامة، والتي تعتبر بمثابة أخطار محدقة بهذا القطاع الذي يعمل ضمن ظروف صعبة للغاية.²

تتعدد الأنشطة الجماعية الخاصة بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، خاصة أنشطة المناصرة وحملات الضغط للدفاع عن القضية الفلسطينية عن قضايا و حقوق مجموعة متنوعة من الفئات الاجتماعية والتي يتم تنفيذها من خلال حشد العديد من المنظمات و ائتلافات للعمل الجماعي. فعلى سبيل المثال تعمل المنظمات على تنفيذ حملة الحق في الدخول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، والحملات وحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات على إسرائيل وكذلك الدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس. ومن جانب آخر تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة إطلاق حملات شعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري (أوقفوا الجدار مناصرة حول قضايا محلية خاصة في مجال تعزيز حقوق الإنسان) ضمن إطار وضع مسودات للتشريعات

¹ أبو عمرو، زياد، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، ط1، رام الله، 1995، ص90

² شيخ علي، ناصر: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، مرجع سابق

والقوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية والعائلية والحصول على الخدمات الصحية و التعليمية أو الاعتراف بالفئات ذات الاحتياجات الخاصة_ مثل ذوي الإعاقة_ أو الاعتراف بحقوق الأطفال والشباب. بالإضافة إلى أن ما تقوم به المنظمات غالباً وما تقدمه من خدمات بإنشاء الأجسام والهيئات التنسيقية الرسمية وغير الرسمية كذلك بهدف تحسين الوصول إلى الفئات المستهدفة من الخدمات الإغاثة والأنشطة الميدانية المختلفة.¹

وتشكل الفعاليات والأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية عاملاً مؤثراً في الحياة الاجتماعية والفردية، وذلك من خلال الاستجابة لتوفير احتياجات الأفراد ودعمها، حيث يجب على هذه المؤسسات والتنظيمات توجيه وتنفيذ النشاطات الاجتماعية لخدمة هذا المجتمع، ويساهم النشاط الاجتماعي لهذه المنظمات في إيجاد سلطة عليا تعمل على تنظيم وتحديد القواعد والأساسيات لجميع الأعمال التي تضمن تحقيق الأهداف المتوقعة منها.

وتتنوع المجالات التي تعمل فيها المنظمات غير الحكومية، حيث أصبحت تتناول جميع الجوانب التنموية والإنسانية، بالإضافة إلى الجانب الإنساني والمجال الحقوقي والقانوني، وتتأثر أنشطتها وبرامجها بالعديد من المحددات القانونية، وسياسة الدولة، وقدرات العاملين في المنظمات غير الحكومية. كما تؤثر مصادر التمويل والعوامل الخارجية على برامجها وأعمالها، وتلعب هذه المنظمات دوراً هاماً في تعزيز قدرات الأفراد في المشاركة، وبلورة مفهوم المواطنة الكاملة بحقوقها المدنية والسياسية، وتنمية المجتمع من باب ارتباط عملها بحاجات المجتمع، ويعد بحجم العمل الجماعي النشط ودرجة التعاون والتفاهم والمرونة في العلاقة بين جميع الأفراد من أهم معايير نجاح عمل هذه المنظمات.²

وتظهر أهمية عملية المشاركة السياسية في عملية الانتقال من المجتمع التقليدي الذي تسود فيه مفاهيم الانتماء للعشيرة والعائلة والجماعة القريبة إلى المجتمع الحديث، حيث يبرز مفهوم الولاء للوطن والشعب والمجتمع باعتباره وحدة متكاملة تضبطه سلطة سياسية واحدة

¹ شيخ علي، ناصر: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، مرجع سابق

² جبريل، محمد، الولاء المدني مقابل الولاء العضوي، دراسة لحالة الحكم في فلسطين، مرجع سابق، ص 25

يفرزها المجتمع طوعا ويقبلها، وذلك بهدف إرساء مفاهيم مجتمع حديث قائم على العمل والإنتاج والمصالح المختلفة والمتباينة والتنافس الخلاق والاعتماد المتبادل، أي أن جميع ممارسات المشاركة السياسية مرتبطة بالاندماج الوطني أو الاندماج القومي، والانتقال من المراحل القديمة القائمة على قرارات العشيرة أو القبيلة إلى اعتماد مبدأ الوحدة السياسية والقانونية.¹

وعلى الرغم من دور المنظمات غير الحكومية وقيامها بواجباتها إلى جانب السلطة السياسية، إلا أن هذه المنظمات لم تشكل حتى الآن جزءا عضويا من هيكلية وبنية النظام السياسي، ذلك لأن هذه المنظمات يجب أن تتمتع باستقلال بنيوي وتنظيمي واقتصادي، حتى تتمكن من أداء دورها نحو المجتمع بعيدا عن هيمنة السلطة ورغباتها أو تحكم مصادر التمويل ببرامجها وأنشطتها، ولذلك يجب على السلطة السياسية وهيئاتها التنفيذية والتشريعية أن تتعامل مع المنظمات غير الحكومية باعتبارها شخصيات اعتبارية مستقلة ذات هيئات خاصة مستقلة، وأهداف خاصة ومحددة، وأن تضع خططا ومبادئ تعاونية معها قائمة على التأكيد على حريتها دون محاولة تقييدها أو تحييدها أو استغلالها وتحويلها إلى أداة من أدوات التحكم بالأفراد والمجتمع، مما يقيد أهميتها وفعاليتها في تحقيق الأهداف المتوقعة منها.²

ويشير الباحث هنا إلى وضوح حاجة المجتمع المدني الفلسطيني لوجود المنظمات خاصة في مجال التنمية المجتمعية، في ظل غياب دور السلطة الوطنية الفلسطينية، وعدم قدرتها على تلبية جميع احتياجات الأفراد، ولا يخفى علينا جميعاً أن مثل هذه البرامج و الاحتياجات لا تشكل أولوية واضحة في جدول أعمال وأنشطة منظمات السلطة المتعددة التي ينحصر عملها الأساسي في برامجها السياسية والاقتصادية الرئيسية. ومن أهم الجوانب التي يجب على المنظمات غير الحكومية مراعاتها الجوانب الاقتصادية كالمشاريع الصغيرة، والأنشطة التعاونية، والتعليم المبكر، والصحة، والثقافة، والديمقراطية، حيث لا تلقى هذه المواضيع الاهتمام الحقيقي الملموس من جانب الدولة.³

¹ أبو عمرو، زياد، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، مرجع سابق، ص 45

² صالح، احمد، المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني، مرجع سابق.

³ جبريل، محمد، الولاء المدني مقابل الولاء العضوي، دراسة لحالة الحكم في فلسطين، مرجع سابق، ص 30

5.3 دور المنظمات غير الحكومية في المشاركة السياسية

تتعدد الأسباب التي تساهم في افتقار المنظمات الفلسطينية غير الحكومية لدورها الفعال، وتقليل قدرتها وإمكانيتها على نشر وتعميم أشكال المشاركة السياسية بين أفراد المجتمع الفلسطيني، وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية الحقيقية الفاعلة والمؤثرة، الأمر الذي يؤدي إلى انحسار دورها ومشاركتها في الأنشطة الاجتماعية البسيطة بعيداً عن المواضيع السياسية الهامة، وفيما يلي مجموعة من الأسباب التي تتمثل بما يلي:¹

1. انتشار البيروقراطية الإدارية في الكثير من مؤسسات المجتمع الفلسطيني العامة والرسمية، والابتعاد عن الديمقراطية الإدارية بداخلها.
2. الاعتماد على تنفيذ أسس الحكم المركزي وتركيز السلطة، والتركيز على تقوية أجهزة الأمن الداخلي، وتعدد فروعها الهادفة لمنع وجود أي معارضة للنظام الإداري السائد.
3. الاعتماد على مبدأ الدعاية للنظام الحاكم، ومنع أي أنشطة إعلامية للأحزاب المعارضة مما يجعل الكثير منها متشابه في أنشطته وأعماله.
4. التركيز على عناصر شخصية محددة في المجتمع من خلال دعمها أو معارضتها مما يؤدي إلى التقليل من أهمية المشاركة في المجالات الاجتماعية غير السياسية.
5. غياب الدور النشط للمنظمات السياسية الوسيطة، واقتصار دورها على المجالات الاجتماعية بعيداً عن المشاركة بالمجالات السياسية.

ولضمان قيام المنظمات غير الحكومية في دعم المشاركة السياسية بشكل صحيح يجب عليها دراسة الواقع الحديث بدقه، وذلك من خلال دراسة مدخلات النظام السياسي لمعرفة الطرق الفعالة التي تساهم في تغيير المخرجات الناتجة عنه، بحيث يجب توعية الأفراد والجماعات بضرورة تحديد متطلباتهم واحتياجاتهم لتكون مشاركتهم قادرة على إيجاد قرارات

¹ محمد عبد الله، مقابلة شخصية، دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة السياسية، نابلس، 2018/1/5.

سياسية تضمن تحقيقها وتلبيتها، ولا يخفى علينا الدور الكبير الذي تساهم به المشاركة السياسية الفعالة في تغيير أسس النظام وأعمال مؤسساته، وذلك لأن المشاركة السياسية تعد من أهم المعايير الشرعية للنظام السياسي حيث تلعب دوراً بارزاً في تغيير المجتمع والنهوض به.

ويوضح الباحث هنا ضرورة قيام المنظمات غير الحكومية بتحديد أشكال المشاركة السياسية التي ستعمل من أجل إيصالها إلى المواطن العادي، متجنباً المغالاة في الطموحات والتوقعات غير القائمة على أسس موضوعية، حيث يمكن للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية أن تكتشف أشكال المشاركة السياسية التي تسعى لنشرها، وذلك من خلال التدقيق في جملة المعوقات الواردة أعلاه، والتي تضعف من دور هذه المنظمات بشكل واضح، وعند البدء بمعالجة هذه الظواهر تبدأ المنظمات المدنية بوضع رجلها على الطريق الصحيح نحو إشراك المواطن العادي في العملية السياسية دون افتعال أو تشنج بحيث تصبح عملية المشاركة السياسية أمراً طبيعياً لكل مواطن.

وقد اختلف المتفكرون الفلسطينيون حول الديمقراطية الفلسطينية، فإذا كان المقصود بالديمقراطية هو حرية التعبير والمعارضة العلنية، فإن الفلسطينيين يتمتعون بذلك، ولكن إذا تحدثنا عن الديمقراطية بما هو أكثر من ذلك مثل: الانتخابات الحرة المباشرة، والمحاسبة، وتبادل السلطة في المراتب القيادية العليا، فإن الفلسطينيين لا يختلفون كثيراً عن المواطنين في الدول العربية الأخرى، في حين يرى البعض الآخر أن التعددية السياسية لا تعني الديمقراطية السياسية، خاصة وأن الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية نفسها لا تمارس الديمقراطية فيما بينها أو داخل هيئاتها الداخلية، ولعل عمليات الانشقاق والخروج عن الأحزاب والفصائل نفسها تمثل نموذجاً على غياب الديمقراطية السياسية داخل الأحزاب نفسها، واعتمادها على نوع من الحياة السياسية الديمقراطية الشكل فقط دون التقيد بالديمقراطية عملياً¹.

¹ الأزعر، محمد خالد، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 1996، ص 50-54

وفي النهاية يرى الباحث أن تعدد أشكال المشاركة السياسية القائمة على مساهمة المنظمات غير الحكومية لازالت قليلة ومحصورة، حيث إن أعمالها وأنشطتها تركز فقط على تطوير المفاهيم الاجتماعية والصحية بعيدا عن الجوانب السياسية، ولعل خصوصية الواقع الفلسطيني، وما يتعرض له، يجبر مثل هذه المنظمات على تحمل مسؤولياتها السياسية من خلال فرض واقع تعاوني ما بينها وبين مؤسسات السلطة المختلفة، وذلك يحتاج إلى تمكين دورها السياسي، وتحديد انتماءاتها، وتعزيز دور الأفراد في العملية الديمقراطية، حيث تحظى هذه المؤسسات بدرجة من الثقة والتأثير الواضح في المستوى الاجتماعي الذي يمكنه تحقيق مستويات عالية من المشاركة السياسية الهادفة.

6.3 أنشطة المنظمات غير الحكومية، وتأثيرها على المشاركة السياسية

تلعب المنظمات الفلسطينية غير الحكومية دوراً كبيراً وواضحاً في العديد من المجالات، وتتعدد العوامل التي تؤثر في طبيعة برامجها وأنشطتها، ويشكل مستوى تطورها، ودرجة تأثيرها في أفراد المجتمع عاملاً أساسياً في تحديد أولوياتها الإستراتيجية والعملية، ويشكل مستوى الضغط الذي تتعرض له هذه المنظمات من قبل الدولة، ومدى تأثيرها بالتطورات السياسي الحاصلة، وقدرتها على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تعمل على تحديد السياسة العامة للدولة. وفيما يلي مجموعة من العوامل التي تؤثر على عمل منظمات المجتمع، وهي كالتالي¹:

1. التكوين الاجتماعي للأفراد: يظهر هذا العامل من خلال التركيز على وجود العائلات والعشائر والقبلية داخل المجتمع الفلسطيني، بحيث يلعب وجود هذا التكوين المجتمعي الخاص عاملاً أساسياً في تحديد أعمال هذه المنظمات، ومدى قدرتها على التأثير على أفكار وأنشطة هذه التكوينات المتعددة داخل المجتمع، ففي المجتمعات المحلية المغلقة حيث يسود مفهوم العائلة، وبقايا المفاهيم العشائرية والقبلية، يكون مستوى الانتماء للمنظمات غير

¹ الأزعر، محمد خالد، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، مرجع سابق، ص 55-60

الحكومية أقل حضوراً أو أشد صعوبة وانتشاراً، وبالتالي أقل تأثيراً منه في المجتمع المدني المنفتح نسبياً أو المجتمع الحديث.

2. التوزيع السكاني والعامل الديمغرافي: يؤثر هذه العامل على مستوى الأنشطة التي تمارسها المنظمات غير الحكومية، وأماكن تركيزها بالاعتماد على مدى الكثافة السكانية وأماكن إقامتها واحتياجاتها المتعددة، وتعمل هذه المنظمات على تركيز أعمالها في تجمعات سكانية كثيفة نسبياً، وذلك لضمان خدمة أكبر عدد ممكن من الأفراد، وسهولة الوصول إليهم، وعلى الرغم من أهمية وجودها ضمن المناطق السكنية إلا أن المناطق النائية والبعيدة نسبياً عن المدن تحتاج إلى قيام هذه المنظمات بدعمها وتغطيتها، ويظهر لنا الواقع الفلسطيني تركيز هذه المنظمات على أنشطة النساء، وتمكين دورهن بشكل واضح.

3. المستوى الديمقراطي: يعد مدى تطور البناء الديمقراطي في المؤسسات السياسية والدستورية، عاملاً مهماً في تحديد مدى تأثير المنظمات غير الحكومية، حيث يقع على عاتقها ممارسة دورها التنموي والاجتماعي بشكل حضاري وفق أسس ومبادئ ديمقراطية، ومن ثم تأثيرها على المسار السياسي وقراراته، ولتحقيق ذلك يجب ضمان سيادة القانون والدستور الذي يضمن الحياة الاجتماعية المدنية الكريمة لجميع المواطنين، ويحدد مجموعة الحقوق والواجبات التي يجب أن تلتزم بها جميع مكونات المجتمع المدني ومؤسساته.

4. العامل الاجتماعي والاقتصادي: تتمثل هذه العوامل في قدرة المنظمات غير الحكومية على دعم المجالات وقطاعات المختلفة داخل الدولة في ظل غياب دعم مؤسسات الدولة الرسمية لها، ومن أهم هذه القطاعات: التعليم، والصحة، والإعلام، حيث سوف يظهر ذلك قدرتها على إحداث التغيرات الضرورية في البنية المجتمعية، ومدى فعالية دورها في هذه القطاعات الحيوية.

5. العلاقات والروابط: يشكل مدى قدرة المنظمات غير الحكومية في بناء علاقات وروابط داخلية وخارجية عاملاً مهماً في تطورها، وإظهار قدرتها وأهميتها في إحداث تغييرات

مجتمعية حاسمة، ويلعب الاهتمام الدولي والدعم العالمي لأنشطة المنظمات غير الحكومية، خاصة في الدول حديثة دورا بارزا في دعمها وتقويتها، وتنتشر في العديد من دول العالم المنظمات المتخصصة في دعم منظمات غير حكومية يطلق عليها (منظمات دعم المنظمات) حيث تقدم الدعم المادي والمعنوي لضمان استمرار المنظمات بالقيام بأعمالها.

ويرى الباحث أهمية دراسة جميع العوامل التي تؤثر على أنشطة المنظمات غير الحكومية، وضرورة تحديد أولوياتها لمعالجتها بالشكل الصحيح، حيث إن هذه العوامل يمكن أن تؤثر على جوهر عمل هذه المنظمات، مما قد يفقدها قدرتها على الاستمرار أو قدرتها على النهوض بالقضايا المجتمعية والسياسية اللازمة.

الفصل الرابع

تأثير المنظمات غير الحكومية على عملية
المشاركة السياسية في فلسطين،
والعقبات التي تواجهها

الفصل الرابع

تأثير المنظمات غير الحكومية على عملية المشاركة السياسية في فلسطين، والعقبات التي تواجهها

1.4 المقدمة

تناول العديد من الكتاب والباحثين دور المنظمات غير الحكومية في العديد من المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وغيرها، وكثيراً ما كان يُثار الجدل حول ذلك الدور، وتأثير العديد من العوامل الداخلية والخارجية في دور تلك المنظمات وتوجهاتها وبرامجها.

من خلال هذا الفصل تناول الباحث تأثير المنظمات غير الحكومية (NGOs) على مستوى المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، حيث تطرق في بداية الفصل إلى وضع المنظمات الفلسطينية غير الحكومية ومدى قدرتها على تشجيع المشاركة السياسية، ومن ثم تم التعرف على العلاقة ما بين المنظمات الفلسطينية غير الحكومية وعملية المشاركة السياسية، ومدى انعكاسها على عملية التنمية. ومن ضمن القضايا التي تم طرحها البرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية لدعم وتفعيل المشاركة السياسية للشباب، ومدى تأثير أجناس وتبعية تلك المنظمات على نوعية وحجم البرامج التي تقدمها لدعم المشاركة السياسية لفئة الشباب الفلسطيني، وفي ختام هذا الفصل تم التطرق إلى العقبات التي تواجه المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في تعزيز المشاركة السياسية.

2.4 المنظمات الفلسطينية غير الحكومية ومدى تأثيرها وتشجيعها للمشاركة السياسية في

فلسطين

تتعدد الدوافع والمحفزات التي تعمل بها المنظمات الفلسطينية غير الحكومية بهدف المشاركة السياسية، والتي يمكن من خلالها النهوض بمستوى المشاركة السياسية، وذلك من خلال التأثير على الأفراد وتنمية الدوافع الكامنة بداخلهم للمشاركة الفعالة، وتقوم المنظمات غير

الحكومية بالعمل على تحفيز المشاركة السياسية ودعمها من خلال التأثير على الأفراد بالمحيط السياسي من خلال بيان دوره في القضايا السياسية، وتظهر هذه المحفزات من خلال تشجيعهم للاطلاع ومتابعة الحملات الإعلامية للأحزاب والحركات السياسية المنتشرة، ومتابعة كل من المؤتمرات العامة واللقاءات والمناظرات السياسية والتي عادة ما تنظم في الجامعات والمساجد والأندية ومؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي يظهر دور المنظمات غير الحكومية في توعية المواطن بحقه بالمشاركة السياسية من خلال الأنشطة المختلفة، وحملات التوعية التي تقوم بها والتي ترتبط بالمشاركة السياسية¹.

يرتبط مفهوم المشاركة السياسية بانتشار أسس الديمقراطية وحرية التعبير، حيث تعد الديمقراطية الوجه الملازم للمشاركة السياسية، وتعد أيضاً جزءاً من المنظومة الاجتماعية في جميع المجتمعات بسبب ارتباطها بالحقوق والواجبات التي يحق لجميع الأفراد التمتع بها والتي يجب عليه ممارستها ضمن أطر قانونية تحددها الدول المختلفة².

وتتبع أهمية المشاركة السياسية من قدرتها على تعزيز شرعية النظام، وذلك لأنها تعبر عن آراء الفئة الكبرى من الأفراد مما يجعلها طريقاً صحيحاً لتحقيق كل من الاستقرار والانضباط في المجتمع؛ وذلك لأن جميع أفراد شركاء في تحمل نجاحات أو إخفاقات النظام القائم، بالإضافة إلى ما تسمح به المشاركة السياسية من نشر قواعد المحاسبة والمساءلة سواء في القطاع العام أو الخاص، وزيادة مساندة الحكومة والقطاع العام من خلال خلق جسور التعاون بينها وبين القطاع غير الحكومي ومنظمات المجتمع المدني ككل، مما يخلق مساحة كبيرة من التعاون بينهما بسبب الأهداف المشتركة³.

وفي الواقع الفلسطيني تعد العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والمشاركة السياسية هي علاقة تبادلية، وذلك لأن تمكين المنظمات غير الحكومية من القيام بدورها ومهامها سوف يزيد

¹ شبير، محمد، المنظمات غير الحكومية وقضية العنف السياسي في فلسطين 2005-2010، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الأزهر - غزة، 2013، ص 91-92.

² المرجع السابق، ص 95.

³ خضر، فتحي، دور الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية في ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية 1994-2000، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة النجاح الوطنية - نابلس - فلسطين، 2008، ص 30-31.

من دورها في التأثير على الأفراد والمشاركة السياسية، كما أنه كلما زادت الحكومة في تقييد أعمال المؤسسات غير الحكومية كلما قل التعاون بينهما وزادت الفجوة بينهما، وبالتالي يجعل هذه المنظمات تتحيز إلى الأطراف الخارجية وتتعاون معها¹.

على أرض الواقع فإن المنظمات غير الحكومية تؤثر بعملية المشاركة السياسية بصورة فعلية، فهي تساهم في إبراز شخصيات موالية لمنهجها السياسي الإقليمي الخارجي أو العالمي، ويتمثل هذا في المنظمات غير الحكومية المدعومة من أوروبا أو الولايات المتحدة أو غيرها، وتقوم هذه المنظمات غير الحكومية بالترويج لشخصيات أكاديمية أو سياسية أو اقتصادية تدور في فلك الممولين، وبالتالي يمكننا القول أنها بهذه الطريقة تساهم بصورة قوية ومؤثرة وفعالة في عملية المشاركة السياسية، وذلك من خلال فرض بعض الرؤى والأجندات السياسية الخارجية للترويج لها في فلسطين².

كما تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً أساسياً في الخليط الاجتماعي لأي مجتمع، من خلال دعمها لمستوى التعليم والدخل للأفراد المنتمين له، مما يظهر حجم وشكل المشاركة السياسية بناءً على اختلاف طبقات المجتمع المشارك، حيث أشارت العديد من نتائج الدراسات أن الأفراد أصحاب الدخل المرتفع والأكثر تعليماً هم الأكثر مشاركة سياسياً مقارنة بغيرهم³.

ولكن يجب الإشارة هنا إلى أن مفهوم المشاركة السياسية بمحتواه العام، لا يقصد بالضرورة مشاركة الفرد بالعملية السياسية بمفهومها المحدد والضيق الخاص بسياسة الدولة والنظام السياسي مباشرة، بل ويمكن لهذا المفهوم أن يختص بجانب واحد من الجوانب الخاصة بالمشاركة السياسية مثل (الإصلاح الاجتماعي أو الإصلاح الديمقراطي أو حتى العمل في المنظمات المدنية القطاعية المتخصصة)، بحيث يكون هذا النشاط جزءاً من مجمل النشاطات التي يمارسها أفراد المجتمع ضمن عمل منظماتهم المدنية من أجل خلق صورة عامة و شاملة

¹ شيخ علي، ناصر، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، مرجع سابق، ص 57.

² شبير، محمد، المنظمات غير الحكومية وقضية العنف السياسي في فلسطين 2005-2010، مرجع سابق، ص 92.

³ المرجع السابق.

وواسعة لمجمل المجتمع من خلال مشاركة الجميع في رسم هذه الصورة وذلك من منطلق التخصيص والنشاط الاحترافي الممنهج و الواعي¹.

وفي الواقع الفلسطيني يتطلب قيام المنظمات غير الحكومية بأعمالها بالشكل الصحيح وجود منظمات تعمل بشكل فعال، ويمكن ذلك من خلال التحقق من أن تقوم بربط الدولة والمواطنين معاً من خلال القضايا المشتركة وحفظ حرياتهم في التدخل والتعبير عن رضاهم أو رفضهم لسياسات الحكومة، وتقوم هذه المنظمات بدورها في خلق الأجواء المناسبة لدفع الأفراد داخل المجتمع باتجاه التأثير في سياسات وقرارات الحكومة من خلال المشاركة الحرة والنزيهة، مما يعني عمل هذه المنظمات على دعم قضايا الديمقراطية وحرية التعبير على مستوى جميع الأفراد داخل المجتمع باختلاف اتجاهاتهم وانتماءاتهم².

وساهم انخراط العديد من المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في النضال والقضايا الوطنية المختلفة في إعطائها دوراً مميزاً على صعيد الجمهور الفلسطيني؛ بسبب الظروف السياسية وما رافقها من أنشطة وممارسات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، حيث عملت هذه المنظمات على تطوير دورها في تحقيق كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وغرس بذور العمل الديمقراطي في الوسط الفلسطيني، وقد حققت هذه الأهداف من خلال قدرتها على الاستجابة السريعة لاحتياجات المجتمع والعمل على أعداد خطط وبرامج تطوير فعالة تستجيب مع التغيرات التي حصلت على مستوى القضايا الفلسطينية جميعها³.

ويرى الباحث هنا بأن المنظمات غير الحكومية قد عملت على تطوير العديد من القطاعات، لذلك لا يمكننا إنكار دورها الفعال في العمل على توعية الأفراد بأهمية المشاركة السياسية في المجتمع، حيث نلاحظ أن العديد من المنظمات غير الحكومية قد حلت مكان الأحزاب السياسية الفلسطينية في العمل على إحداث التنشئة السياسية من خلال العديد من

1 محيسن، تيسير، المنظمات الأهلية والانتفاضة الشعبية الفلسطيني، مرجع سابق، ص 21.

2 المرجع السابق، ص 21.

3 المرجع السابق، ص 23.

البرامج والأنشطة التي قامت بها والتي عملت على تفعيل مشاركة المواطن الفلسطيني في الحياة الشعبية والسياسية.

هناك من يرى أن المنظمات غير الحكومية في فلسطين غير مهيأة لتشجيع المشاركة في الحياة السياسية في فلسطين، لأن لدى أغليبتها أجنداث سياسية خارجية، ويعود ذلك إلى التمويل الخارجي حيث يشكل التمويل المالي أداة ذات التأثير السياسي والاقتصادي والإداري والإعلامي، وبالتالي لديها القدرة على التأثير في الفصائل أو الحركات أو الأحزاب السياسية الفلسطينية، سواء الوطنية أو الإسلامية وذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فالمنظمات غير الحكومية غير مهيأة لمساندة ودعم المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني؛ وذلك لأنها لا تتمتع بالحيادية والموضوعية المطلوبة في هذا المجال؛ بسبب سيطرة بعض الأحزاب والفئات عليها¹

ويظهر دور المنظمات غير الحكومية من خلال ممثليها والعاملين بها، وذلك من خلال قدرتهم على إعداد الأنشطة والخطط التي تقود هذه المؤسسات في بلورة مفهوم المشاركة السياسية على أرض الواقع من خلال توفير الطرق والأساليب التي تشجع مشاركة المواطنين في الأحزاب ومؤسسات السياسية، وتضمن حقوق الحرية والتعبير لهم بشكل عادل².

ويشير البعض إلى أن للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية دوراً مميزاً في تفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم والمدافعة عن حقوقهم وملاذاً مهماً للمشاركة السياسية في فلسطين، ولكن بعد قدوم السلطة الفلسطينية، عانت هذه المؤسسات من العديد من المخاطر التي واجهتها، أبرزها خطر الاحتواء، وخطر الانحراف عن أهدافها، مما أبعدها عن صدارة المؤسسات الفاعلة والمشجعة للمشاركة السياسية³.

¹ رولا شاهوان، مقابلة شخصية، مركز التعاون والسلام الدولي (القدس)، حول "دور المنظمات غير الحكومية في المشاركة السياسية"، 2018/1/5. حسين الحروب، مقابلة شخصية، مدير مؤسسة شراع للتطوير، حول دور المنظمات غير الحكومية في المشاركة السياسية 2018/1/8.

² خضر، فتحي، دور الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية في ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية 1994-2000، مرجع سابق، ص 33

³ فادي جمعة، مقابلة شخصية، مدرس في الجامعة العربية الأمريكية في جنين، حول موضوع: تأثير المنظمات غير الحكومية على مستوى المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، بتاريخ 2017/7/8

وهناك تأثير كبير للمنظمات غير حكومية في عملية المشاركة السياسية، فجوهر دور المنظمات غير الحكومية هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم، ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم، وتزويد من إفقارهم، وما تقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي، وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي، والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكرًا على النخب الحاكمة فقط¹.

وفي أواسط التسعينات من القرن الماضي كان هناك دور مهم لتلك المنظمات في عهد الرئيس أبو عمار حيث كانت الحرية أوسع والمشاركة السياسية أكبر وأشمل بالرغم من بعض الفجوات في ذلك الوقت أما الآن فان دورها في تقديم الرؤى والدور السياسي قد تراجع².

ويتفق هذا مع ما عبر عنه محمد (2005) حول سعي المنظمات غير الحكومية نحو إشاعة المشاركة السياسية على الرغم من خصوصية الوضع الفلسطيني، حيث يتطور ليشمل العديد من الجوانب الخاصة بالتنمية المجتمعية والسياسية وغيرها³.

وحتى في القضايا المصيرية التي تخص الشعب الفلسطيني كقضية الانقسام وتوحيد شطري الوطن والتي لا زالت تشغل حيزاً كبيراً من اهتمام صانعي القرار، وأفراد السلطة الوطنية والتنفيذية والتشريعية، وكافة العاملين في المنظمات غير الحكومية، وذلك لاعتبارها الخط الأحمر الذي يمس جميع الفئات والشرائح الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع الفلسطيني، حيث تعد المصالحة الوطنية من أكثر القضايا التي تتفق عليها جميع الأطياف الفلسطينية وجميع مؤسسات ومنظمات المجتمع⁴.

¹ فادي جمعة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² وليد سالم، مقابلة شخصية، مدير بانوراما ومدير إحدى مؤسسات NG's، حول "دور المنظمات غير حكومية في المشاركة السياسية"، 2018/1/5

³ جبريل، محمد، الولاء المدني مقابل الولاء العضوي، دراسة لحالة الحكم في فلسطين، مرجع سابق، ص 22-24.

⁴ شاهين، حسن، الانقسام السياسي وتنامي العنف، مجلة فلسطين السفير العربي، العدد 25، 2012، عبر الرابط

الالكتروني <http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2213>

وتلعب المنظمات الفلسطينية غير الحكومية دوراً بارزاً في ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية؛ وذلك لارتباطها بثقافة المجتمع الفلسطيني، ومتابعة تحدياته وواقعه، وما يقع على عاتقها من مسؤولية اتجاه أفراد في العمل حل جميع الخلافات التي يمكنها أن تؤثر على استقرار الأفراد وتعيق تطورها، ويمكنها العمل على ذلك من خلال تعزيز مفهوم الوحدة الوطنية في إجماع الكلمة على مصلحة الوطن من كافة جوانبها، وتوحيد آراء الجهات المختلفة كافة والجمع بينها، وبذلك تكون مختلف الأحزاب والحركات متمسكة بالثوابت الوطنية المتعلقة بوحدة الشعب وأرضه ومن ضمنها الأنشطة والبرامج السياسية التي تحقق الاستقرار والأمن في المجتمع¹.

وتعتمد المنظمات غير الحكومية في توعية الأفراد بمفهوم الوحدة الوطنية الفلسطينية على وسائل الإعلام من خلال البرامج الإعلامية التي تقدمها والنشرات التي تعمل على توزيعها، بالإضافة إلى قيامها بتنظيم الندوات وورش العمل التي تؤكد مفهوم الوحدة الوطنية وأهميتها، وإعطاء الحلول التي يمكن من خلالها تحقيقها والوصول لها²

وهناك من يتفق أيضاً مع ما سبق من حيث أن المنظمات غير الحكومية لا تمتلك الأدوات ولا التأثير على صانع القرار، وليست بهذا الحجم والإمكانات، ويسهم تعدد مشاربها وداعميها إلى تشتيت فكرتها³.

ويرى الباحث في ظل ما سبق أن المنظمات غير الحكومية تقسم إلى نوعين:

النوع الأول: المنظمات غير الحكومية الوطنية كانت موجودة في ظل وجود الاحتلال، و كان من مهامها تعزيز صمود شعبنا في وجه الاحتلال الإسرائيلي.

¹ درويش، عبد العزيز، آليات الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية في ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية 1994-2000، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية- نابلس- فلسطين، 2010، ص 21.

² المرجع السابق، ص 27.

³ ممدوح بري، مقابلة شخصية، مدرس في وزارة التربية والتعليم، حول موضوع: تأثير المنظمات غير الحكومية على مستوى المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، بتاريخ 2017/7/21

النوع الثاني: المنظمات غير الحكومية الممولة من الخارج، ولهذا فإن أهدافها تكون بكيفية أهداف الممولين.

ولهذا فإن معظم المنظمات الوطنية تلاشى دورها لعدة أسباب منها: قلة الدعم، ومحاربة الاحتلال لها، في حين نشطت المؤسسات غير الحكومية والتمولة من الخارج، ويُلاحظ كذلك أن الدور السياسي للمنظمات الأهلية تراجع بعد قيام السلطة الوطنية رغم إسهاماتها في الأنشطة والفعاليات الوطنية، حيث إن معظم هذه المؤسسات تغيرت بنيوياً وأيديولوجياً ما بعد أوسلو عما قبله، بعد أن شهدت تناقضات متنامية داخلها ومع المحيط، وبهذا فقد تم تأسيس القطاع الأهلي، وأصبح يتجه أكثر فأكثر نحو عدم تسييسها، وأخذ بالابتعاد عن جذوره في الفصائل السياسية، وفقد المرجعية الأيديولوجية، وخسرت الأحزاب وخصوصاً اليسارية قدرتها في الوصول للقاعدة الجماهيرية التي كانت منخرطة في برامج المؤسسات الأهلية.¹

بالإضافة إلى ذلك يؤكد الباحث أن المنظمات غير الحكومية تعاني من ضعف في مجال التعاون والتشبيك فيما بينها في نفس القطاع أو التخصص، إضافة لوجود نوع من الصراع الخفي بين هذه المنظمات على خلفية الانتماء السياسي أو الحزبي لقياداتها والقائمين عليها مما يفتح المجال أمام انتقال المنافسة السياسية أو الأيديولوجية لهذه المنظمات، ويعمق من ظاهرة الانتماء الحزبي أو العشائري للمواطن على حساب الانتماء الضروري والأساسي للموطن والمواطنة والمشاركة السياسية.

فالعلاقة ما بين المنظمات غير الحكومية وعملية المشاركة السياسية هي علاقة طردية بين الطرفين، إذ أن المنظمات غير الحكومية بفلسطين تشارك في العملية السياسية سواء بالتشجيع على التصويت في الانتخابات الفلسطينية أو دعم المرشحين للتقدم للانتخابات المحلية أو البرلمانية أو الرئاسية، وهذا ما تم خلال الانتخابات السابقة، وأن بعض المنظمات الفلسطينية غير الحكومية تعتبر الذراع الاجتماعي أو الإعلامي لجهات أجنبية محددة تحصل على التمويل

¹ رنا قيمري، مقابلة شخصية، مديرة البرامج في مؤسسة اراسموس، حول "دور المنظمات غير حكومية في المشاركة السياسية"، 2018/1/10.

منها، وبالتالي هي تساهم جزئياً في عملية التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو غيرها، ومن هنا يمكننا القول أن معظم أموال المنظمات غير الحكومية ترجع للخبراء الأجانب، وما يصل للشعب الفلسطيني والتنمية إلا القليل، وبالتالي لا يساهم في التنمية الفعلية التي يحتاج لها المجتمع الفلسطيني.¹

ويتفق هذا مع ما ذكره البعض من أن هناك علاقة تبادلية ما بين المنظمات غير الحكومية والمشاركة السياسية في المجتمع الفلسطيني، أي أنه كلما تعزز دور وبنية ومهام وعلاقة هذه المنظمات بالمجتمع المحلي، كلما زاد دورها في المشاركة السياسية بشكل كبير، لأنه كلما زادت السلطة أو الدولة من تشديد قبضتها على المجتمع قلة المشاركة السياسية.²

اعتبر تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية نقطة تحول في مجال الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية وعلاقتها بالسلطة الناشئة، حيث اعتبر العديد وجود هذه المنظمات هو منافس مباشر للسلطة، في حين اعتبره الآخرون دوراً مكماً لها، ولكن أدى زيادة التمويل الخارجي لهذه المنظمات إلى قيام السلطة بفرض سيطرتها على هذه المنظمات، والتشديد على الدور الرقابي والمالي لها، ما أدى إلى زيادة حدة التنافس للحصول على التمويل بين السلطة وهذه المنظمات، مما دفع هذه المنظمات إلى تبني سياسات وقيود الدول المانحة لها، وذلك لأن هذه الجهات المانحة هي الداعم الوحيد لها وهي المصدر الذي يمكنها من الاستمرار في تنفيذ أعمالها وأنشطتها، كما أن استمرار الممارسات الإسرائيلية من حصار وتدمير وافتقار السلطة الفلسطينية لمقومات الاستقلال والسيادة أدى إلى زيادة خضوع المنظمات غير الحكومية لاشتراطات الممولين، حيث تبين أن (78%) من إيرادات المنظمات غير الحكومية تعتمد على المساعدات الخارجية بشكل أساسي.³

¹ وليد سالم، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² شيخ علي، ناصر: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، مرجع سابق، ص 54.

³ أبو عواد، نداء، الليبرالية الجديدة والتعليم، مضمونها وأثارها في السياق الفلسطيني المستعمر، مجلة المستقبل العربي

36، العدد 421، 2014، ص 87.

كما أن للمنظمات غير الحكومية أجنداث خاصة بها تعمل من خلالها، وتنفذ الكثير من خططها بناءً عليها، وذلك ضمن رعاية من يمولها، لذلك هي لا تسعى للنزاهة التامة، إنما يتوقع عملها على محاولة التأثير في توجهات المواطن السياسية، وكذلك التغلغل في السياسة الفلسطينية الرسمية والتدخل بها بشكل واضح¹.

فالمنظمات غير الحكومية ما زالت تسيطر عليها العائلة والعشيرة والانتماء الحزبي، حيث لها أثر حاسم في تشكيل الصورة السياسية للمجتمع الفلسطيني، وأن برامجها استهلاكية لا تهدف للبناء السياسي.

كما أن أعمال المنظمات غير الحكومية لا تؤثر في عملية المشاركة السياسية من وجهة نظر البعض؛ وذلك لأن هذه المؤسسات لا تشكل داعماً وشريكاً في التحول الديمقراطي والمشاركة الشعبية وفي وضع البرامج والسياسة العامة من خلال دورها، ومن خلال المتابعة والمراقبة والإشراف تحولت لجهاز بيروقراطي لا يختلف في شيء عن مؤسسات السلطة السياسية.

إن زيادة حجم ودور المنظمات الفلسطينية غير الحكومية ازداد بشكل ملحوظ بسبب أزمة الفصائل، وأزمة العمل الوطني، وعدم وضوح الفكر المستقبلي، حيث يوجد أزمة عزوف للمثقفين عن العمل السياسي، وذلك لأنه لا يوجد سياسة بدون عمل حزبي، وفي فترة أزمة العمل الحزبي بشكل خاص تزداد الحاجة إلى مثقفين، وهروب هؤلاء بما يسمى بمنظمات غير الحكومية وغيرها هو هروب خطير جداً، لأن عداء المثقفين للسياسة هو صديق الديكتاتوريات الأولى، وبالتالي غياب المشاركة السياسية لفئة كبيرة ومهمة في المجتمع الفلسطيني².

وهناك من يرى أن المؤسسات غير الحكومية تسعى لتعزيز قيم المواطنة، والمساواة، والديمقراطية، والعدالة، والتنمية للمجتمع الأهلي القائم على قيم العائلية والقبلية لتشكيل ملامح

¹ رنا قيمري، مقابلة شخصية، مديرة برنامج ارasmus، حول موضوع: تأثير المنظمات غير الحكومية على مستوى المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، في طولكرم، بتاريخ 2017/7/15.

² المرجع السابق.

المجتمع المدني المتقدم من خلال التركيز على كافة المكونات الأهلية في مشروع وطني يضمن لكافة الشرائح الأهلية المشاركة في بنائه بعيداً عن الاعتبارات الفئوية الضيقة، فلا شك أن التمويل الأجنبي خارج أطر الموازنة العامة للمنظمات غير الحكومية ساهم إلى حد كبير في سد جزء من فجوة التمويل بين احتياجات المجتمع الفلسطيني والأداء المالي للسلطة الفلسطينية¹.

فالعلاقة ما بين المنظمات غير الحكومية وعملية المشاركة السياسية ليست سوى أداء دور لا يوجد فيه جهد حقيقي نحو تعزيز المشاركة، وعملها في مشاريع المشاركة هو عمل موسمي قبيل كل انتخابات، ربما وصلت إلى عدد محدود من الشرائح الاجتماعية في مواضيع تفعيل مجال محدد من مجالات التنمية والأقرب إلى توعية محدودة في مجال مراحل ومتطلبات العملية الانتخابية، فلم تبلغ تلك العلاقة المستوى المطلوب ما بين المنظمات غير الحكومية والمشاركة السياسية حيث لا يوجد التأثير الكبير والمتبادل بينهما.

وتتفق هذه الآراء مع ما عبر عنه أبو عمرو (1995) بأن الكثير من هذه المنظمات لا تقوم بواجبها وأنشطتها الصحيحة، وذلك لأن كثيراً منها يتميز بالعزلة العملية عن الشارع والواقع الفلسطيني بسبب عدم اكتراثها بالأحداث والوقائع التي يمر بها المجتمع، وتحولت بعض هذه المنظمات إلى منظمات داعمة ومساندة للسلطة السياسية فقط، وعلى الرغم من أن المنظمات غير الحكومية لديها مصلحة في تعزيز دور المجتمع المدني بشكل عام إلا أن التزام وتأيد كل منظمة لقيم ومبادئ المجتمع المدني ليس مضموناً أو مسلماً به؛ وذلك لأن ممارسة هذه القيم أمر يتطور ويتعزز بمقدار ما يعبر عن مصالح واحتياجات هذه المنظمات وقدراتها المختلفة².

ومن هنا يرى الباحث أن هناك تأثير كبير للتمويل الأجنبي والذي يعتبر خارج أطر الموازنة العامة للمنظمات غير الحكومية حيث ساهم إلى حد كبير في سد جزء من فجوة التمويل بين احتياجات المجتمع الفلسطيني والأداء المالي للسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى أن معظم

¹ جمال عمارة، مقابلة شخصية، المدير السابق لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين في مخيم طولكرم، حول موضوع: تأثير المنظمات غير الحكومية على مستوى المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، بتاريخ 2017/7/22.

² أبو عمرو، زياد، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، مرجع سابق، ص 89-90

المنظمات غير الحكومية في فلسطين منظمات ريعية وغير مستقلة في القرار؛ لذلك ينحصر دورها في عملية المشاركة السياسية في إطار الجهة الداعمة والتمويل لها، وهذا يؤدي بالضرورة إلى قصور أثرها في عمليات التنمية.

فغياب الرؤية الوطنية في ظل ضعف التنظيمات الفلسطينية هو نتيجة لسياسات الإقصاء، والانقسام، وتنامي النفوذ التنظيمي في مراكز القوى على حساب النفوذ الفكري وهي عوامل أدت إلى خلق قاعدة فكرية وشعبية اتخذت من انخراطها في مؤسسات المجتمع المدني وسيلة للمشاركة والتعبير عن تعريفها الخاص لمفهوم المواطنة أو التعبير عن سخطها على الأداء الرسمي للمؤسسات والتنظيمات الفلسطينية¹.

ونلاحظ كذلك أن هناك تأثير مباشر أيضا في عمل هذه المنظمات غير الحكومية لصالح الجهات التي ترعاها أو لصالح البلاد الممولة لها في تنفيذ مخططاتها ومشاريعها.

ومن هنا يرى الباحث أن تأثير المنظمات غير الحكومية في عملية المشاركة السياسية هو تأثير محدود، ويؤثر في شريحة محددة داخل المدن وهي الأقرب إلى جيل الشباب المتعلم، ولم تحسن تطوير مشاريعها وبرامجها، ولذلك بقي تأثيرها محدود.

وعليه فمن المفترض والمأمول أن يكون لهذه المنظمات الأثر الواضح في عملية المشاركة السياسية، ولكن الواقع يظهر مدى عجزها في ذلك المجال، وأن غياب الرؤية الوطنية في ظل ضعف التنظيمات الفلسطينية نتيجة لسياسات الإقصاء والانقسام التي تؤثر بالطريقة التي تراها تخدم مصالحها ومصالح بلادها أو الجهات التي تمولها وترعاها.

3.4 برامج المنظمات غير الحكومية لدعم المشاركة السياسية

تستهدف المنظمات غير الحكومية فئة معينة من الشباب وليس كل أطياف الشباب الفلسطيني الفكرية والسياسية، لذلك تعتبر مشاركة موجهة، وليست بريئة، وتخدم فئة على حساب

¹ جمال عمارة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

فئات أخرى، فالمنظمات غير الحكومية تمتلك برامج وسياسات محددة، ولكن ليست هذه البرامج على نطاق واسع، بل تبذل جهودها البسيط والمتواضع مع شريحة متاحة، ويسهل الوصول إليها، وتتفق العديد من الأموال وساعات العمل مع تلك الشريحة المثقفة في الأصل في مشاريع التنمية والمشاركة السياسية.

وتشهد منظمات المجتمع المدني الفلسطيني منذ بداية تأسيسها، وعبر مراحلها المختلفة حالة من عدم الاستقرار والمراوحة في المكان، إن لم نتحدث عن تراجع بنوي وفكري خطير، إنما يشير بوضوح إلى أسباب الخلل الكامنة في بنية وبرامج وخطط عمل هذه المنظمات من جهة، وإلى جملة من عوامل الإعاقة والتدمير الخارجية التي تسعى لأكثر من غاية وهدف من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك تمتلك المنظمات غير الحكومية برامج، لكنها تتفاوت من حيث قوتها وفعاليتها والالتزام بها، ومدى مراعاتها لخصوصية المجتمع الفلسطيني¹.

ومما سبق يشير الباحث على أن معظم المنظمات تمتلك الكثير من البرامج، ولكن الخلل الحاصل هو في الفجوة ما بين البرامج والتطبيق، وأن المنظمات غير الحكومية تمتلك برامج لكنها مختلفة من حيث فعاليتها والالتزام بها بالنسبة للمجتمع الفلسطيني.

4.4 المهام والرؤى التي تتبناها المنظمات الفلسطينية غير الحكومية

إن الدور الأساسي والأهم الذي يجب على جميع المنظمات غير الحكومية أن تتبناه وتعمل بالاعتماد عليه هو تعزيز صمود المواطن الفلسطيني وبناء مشروع وطني تحرري قادر على خوض معركة الانعتاق والتمكين، وتعزيز دور المواطن الفلسطيني في مجالات الحريات والمناصرة والمساواة وتعزيز قيم المواطنة والديمقراطية والعدالة والتنمية وتحسين شروط الحياة وحرية الرأي والتعبير، حيث يجب أن تساند المنظمات غير حكومية مثيلاتها الحكومية على مستويات الصحة والزراعة والتعليم والتنمية والبنى التحتية، ضمن علاقة تنافسية حينا، وعلاقة تكاملية أحيانا أخرى.

¹ جمال عمارة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

فعلى المنظمات غير الحكومية أن تتبنى سياسة التغيير المجتمعي طويل الأمد بدءاً من بوابة الاقتصاد والانفتاح على الغرب، ومن ثم تغيير الأفكار السياسية والفكرية والدينية السائدة في المجتمع والتي تحول دول تطوره وتقدمه بالشكل المطلوب¹.

وارتبط ظهور المنظمات غير الحكومية في فترة ما قبل أوصلو بالأحزاب السياسية، بسبب ارتباط نشاطات هذه المنظمات بالقضايا الوطنية والنضال، وغياب وجود سلطة فعلية قادرة على سيادة الوضع القائم، بالإضافة إلى غياب جهات رقابة مالية على أداء المنظمات غير الحكومية التي كانت في ذلك الوقت، حيث بدأت المنظمات غير الحكومية تخضع للقوانين السارية المتعلقة بالمتابعة والرقابة من الوزارات المختصة على مصادر دعم المنظمات غير الحكومية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية².

في الفترة السابقة وعلى بداية تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية كان لها دور مهم وقد تراجع هذا الدور حيث إن تلك البرامج كانت كبيرة ومكثفة، والآن ومع ازدياد الحجم السكاني الهائل لم نعد نلمس هذا الدور وأصبح الجيل الجديد أكثر عزلة وأكثر بعداً عن الحوار والانكفاء السياسي.

ودفعت الظروف التي حصلت، إلى تأسيس وزارة المنظمات غير الحكومية في عام 1998م على يد حسن عصفور، بهدف معرفة مصادر أموال المنظمات غير الحكومية ومراقبتها، حيث شكل استحداث وزارة شؤون المنظمات غير الحكومية، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2 لسنة 1998م مصدر تعقيد وإرباك، خصوصاً بعد تحديد صلاحيات الوزارة المستحدثة في عام 1999م الذي نصت (المادة 1) منه على أنه "تهدف وزارة شؤون المنظمات غير الحكومية إلى تنسيق العمل وتنظيمه بين المنظمات الأهلية الفلسطينية والأجنبية والجهات الحكومية المختلفة كافة"، إلا أن المنظمات الأهلية رفضت ذلك؛ بسبب شعورها أن السلطة تريد

¹ شاكر الجبوسي، مقابلة شخصية، مرجع سابق. وليد سالم، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² أبو رمضان، الاتحاد الأوروبي تقدم بالتمويل، وتراجع بالدور السياسي والحقوق، مجلة تسامح، العدد 26، 2009،

السيطرة على الأموال التي تحصل عليها هذه المنظمات كمساعدات خارجية، وعلى الرغم من رغبة السلطة الفلسطينية لإيجاد جهة قادرة على السيطرة على المنظمات غير الحكومية إلا أن قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية الذي صدر في عام 2000 لم يتطرق إلى هذه الوزارة، وأعطى صلاحية تسجيل الجمعيات والرقابة لوزارة الداخلية الفلسطينية، وتم بذلك إلغاء وزارة شؤون المنظمات الأهلية¹.

تتبنى المنظمات غير الحكومية في فلسطين مهاماً ورؤى تعليمية وإعلامية وإدارية واقتصادية بصورة مبطنة غير معلنة، يتم الإعلان عن الجانب الإيجابي منها، وهي في حقيقة الأمر تنادي بأجندات سياسية لكسب الكثير من المؤيدين من الجماهير الفلسطينية، ومن هنا هي تساهم في الترويج السياسي والإعلامي الضخم لشخصيات سياسية أو اقتصادية أو سياسية أو إعلامية، وتفرض وجودها على أرض الواقع. كما وتعمل هذه المنظمات على تقديم البعثات والمنح الدراسية، ودعم الدورات التدريبية في مجالات متعددة لتغيير الحياة الفكرية والسياسية والدينية للفلسطينيين، والترويج لرؤى غربية قلباً وقالباً، ويظهر هذا الأمر في كثير من النواحي والمجالات الحياتية مثل القطاع الشبابي والقطاع النسوي وغيرهما، ومحاولة تغيير المفاهيم والقيم والمثل العليا في المجتمع الفلسطيني².

وبسبب غياب النزاهة والشفافية عن أعمال المنظمات غير الحكومية، بدأت المنظمات غير الحكومية ترسل تقاريرها المالية والإدارية للوزارات المختصة في السلطة الفلسطينية بعد عام 2000م، ولكن لا يوجد حتى الآن جهة مسؤولة بشكل مباشر عن متابعة أعمال هذه المنظمات، ولا يوجد أي رقابة على أدوار المنظمات غير الحكومية وأنشطتها، وتوصلت دراسة قام بها البنك الدولي التي صدرت عن مركز بيسان للبحوث والإنماء بعنوان "مستويات نشر

¹ سلسلة تقارير خاصة، تشكيل الجمعيات في مناطق السلطة الفلسطينية (بين القانون والممارسة)، 2002، ص 12. عبر الموقع الإلكتروني <http://www.ichr.ps/pdfs/sp15.pdf>

² الغول، أسماء، التمويل والمنظمات غير الحكومية.. هل هناك شفافية، بتاريخ 2013/3/18، عبر الرابط الإلكتروني <http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2013/03/palestine-ngo-foreign-aid.html>

التقارير السنوية والمالية للمنظمات غير الحكومية" كانت محدودة جداً، ولم يتم متابعتها وتحديثها والإشراف عليها من قبل جهات مختصة في هذه الأعمال¹.

بينما أشار البعض إلى إن المنظمات الغير حكومية هي مؤسسات تقوم على الدعم الخارجي والتمويل وبالتالي هي محكومة في أجدات تخدم مصلحة وتوجهات هذا الممول والتي في اغلبها بعيدة عن الثقافية السياسية وتقدم خدمات تثقيفية مجتمعية أكثر منها سياسية².

وقد أشار بعض الباحثين إلى مجموعة من النقاط التي يظهر بها دور المنظمات غير الحكومية يمكن حصرها كما يلي³:

1. وظيفة تجميع المصالح.

2. وظيفة حسم وحل الصراعات.

3. زيادة الثروة وتحسين الأوضاع.

4. إفراز القيادات الجديدة.

5. إشاعة ثقافة ديمقراطية.

تؤمن المنظمات غير الحكومية بمفهوم واحد للمشاركة السياسية، وهو أقرب إلى شكل الدولة العلمانية بغلاف مدني، ولا تحسن تطويع وتقبل فكرة شرائح مجتمعية التي يمكنها أن تصبح فاعلة، ولم تفعل شيئاً لتلك الشرائح الاجتماعية التي تعيش على أطراف الفعل السياسي، بمعنى لم تطرق أبوابها، فبقي مفهومها ورؤيتها للمشاركة السياسية محل نفور العديد من فئات المجتمع⁴.

¹ الغول، أسماء، التمويل والمنظمات غير الحكومية.. هل هناك شفافية، مرجع سابق.

² رولا شهبان، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ فادي جمعة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁴ ممدوح بري، مقابلة شخصية، مرجع سابق. حسين الحروب، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

وقد تنوعت أهداف المنظمات غير الحكومية حسب ارتباطها بالمولين، فهناك مؤسسات تسعى للتطبيع مع دولة الاحتلال وإن كنت أدعي أن معظم المؤسسات التي نجحت ومازال العمل ينهال عليها تلك التي ارتبطت بهذا المشروع الهادف لقتل الروح الوطنية لشباب حالم وطموح يقع تحت نير الاحتلال، مما ساهم في تبديد الرؤى لديهم، بل رسخت في أوساط الشباب الفلسطيني عوامل الفرقة والطبقية، ووضعت العراقيل أمام سعيهم والتحامهم، مع تنامي الشعور بعدم الثقة، بحيث مازال هناك منظرين للحذر من هذه المؤسسات، ومن القائمين عليها، ودعوة العاملين أو المشاركين من عدم الانزلاق في مشاريع قد تلقي بظلالها على القضية الوطنية.

وبناء على ما سبق يشير الباحث إلى أن المهام والرؤى الأساسية التي يجب أن تتبناها المنظمات غير الحكومية يمكننا حصرها بالنقاط التالية:

1. تنمية المجتمع المحلي
2. تعزيز المشاركة السياسية للشباب
3. تعزيز دور المرأة
4. الإسهام في رسم السياسة العامة للدولة.

بالإضافة إلى ذلك يؤكد الباحث على أن تعزيز صمود المواطن الفلسطيني، وبناء مشروع وطني تحرري، وتعزيز دور المواطن الفلسطيني، وتعزيز قيم المواطنة والديمقراطية والعدالة والتنمية من أهم مهام المنظمات غير الحكومية التي يجب عليها العمل عليها بشكل مباشر.

فالأهمية السياسية للشباب تكمن في أن للسنة دور كبير في تحديد درجة الاهتمام السياسي، وضمن هذا المفهوم، فالشباب هم القوة السياسية المتحررة والمنفتحة والأكثر راديكالية، والحزب الذي يحوز على ثقتهم ويمتلك عقولهم وسواعدهم، فإنه يتقدم بثبات لتحقيق أهدافه سواء أكانت وطنية تحررية أم ديمقراطية اجتماعية، وبالتالي فإنه يمكننا تحديدها بالنقاط التالية:

1. الاهتمام بإنشاء اتحادات للشباب وبناء منظمات شبابية على أسس جديدة.
2. صقل الشخصية الشبابية وإكسابها المهارات والخبرات العلمية والعملية، وتأهيلها التأهيل المطلوب لضمان تكيفها السليم مع المستجدات، وتدريب القادة الشباب في مختلف الميادين المجتمعية.
3. توفير الموارد المالية والخطط والبرامج اللازمة للتأهيل والتنشئة والتربية.
4. التركيز على دور الشباب التغييري وأهميته في العمل المجتمعي.
5. معرفة الاحتياجات الأساسية للشباب والعمل على تلبيتها أو أخذها بعين الاعتبار لدى صياغة الخطط والبرامج¹.

ويظهر في الغالب أن برامج المنظمات غير الحكومية هي برامج استهلاكية، وحتى وإن كان هناك برامج لها قيمه موجودة ضمن سياساتها ورؤيتها، فهي أيضاً في الغالب لا يتم تطبيقها، لأن المنظمات غير الحكومية في الغالب تعاني من العديد من المشاكل الإدارية والبنوية، وضعف التخطيط، والبعض أقيم فقط من أجل الكسب المادي لمؤسسيها.

ومعظم هذه المنظمات وفي برامجها وأهدافها تتبنى المشاركة للشباب، ولكن ما يحصل أن القائمين على هذه المنظمات غالباً ما يكونون من غير هذه الفئة، بمعنى من كبار السن، وديمومة هذه المنظمات غالباً ما تكون مرتبطة بهؤلاء الأشخاص وغالباً ما يظهر على أنها لا تحاكي المشاركة السياسية إلا أنها وبشكل غير مباشر لها دور في توجيه فئة الشباب وهم الأكثر استهدافاً لهذه المؤسسات².

بالإضافة إلى ذلك تؤثر المناخات السياسية على أهداف منظمات المجتمع المدني، وتقلل من سقف طموحها، ورغم قيامها ببعض المشاريع الشبابية إلا أنها مشاريع خجولة، وليست ذات تأثير أو جهد حقيقي.

¹ جمال عمارة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² وليد سالم، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

وقد شهدت المنظمات غير الحكومية تغيرات من حيث القيادات الرسمية المؤسسة لها من أوساط المثقفين والمناضلين السياسيين والديمقراطيين والفئات البرجوازية الوطنية، حيث مفاهيم هؤلاء تختلف فيما بينهم، ولا تتسجم مع مصالح الفئات الشعبية، حيث شهدت السنوات الماضية الأخيرة خروج عدد كبير منهم من ثوب وعباءة الأحزاب والفصائل الوطنية والالتحاق بمؤسسات المجتمع المدني، وقيادة تلك المؤسسات وفق مفاهيم ومبادئ تتناقض والكثير من المفاهيم والمبادئ الحزبية التي حملتها هذه القيادات سابقاً¹.

فدعم الشباب هو الوسيلة لاختراق المجتمع عبر إنشاء جيل مصنوع بعناية يتغلغل في المجتمع والوظائف المختلفة يبيت أفكار وأهداف تلك المنظمات سواء أكان يدري أنه يقدم لهم خدماته أم لا يدري.

تقدم هذه المنظمات تمويلاً كلياً أو جزئياً لفعاليات ونشاطات أجنبية موجهة، مثل ما يسمى بالتنمية البشرية والإدارية، والإعلامية وتشجع الشباب الفلسطيني على التمرد على المجتمع وعلى المقاومة الفلسطينية، وعلى العادات والتقاليد والقيم الأصيلة في المجتمع، وبالتالي فهي لا تفيد الشعب الفلسطيني شيئاً، فمعظم الأموال الآتية كدعم للفلسطينيين تذهب أدراج الرياح بلا فائدة اقتصادية أو اجتماعية تذكر.

فالمنظمات غير الحكومية لا تعمل بالاعتماد على حاجة وخصوصية المجتمع الفلسطيني فمثلاً تدعم قطاعات أقل حيوية وأهمية للمجتمع الفلسطيني مثل: القطاع الفني، والغنائي، وتحرر المرأة بما لا يتلاءم مع مجتمع واقع تحت احتلال، وبحاجة إلى تعليم نوعي، واقتصاد إنتاجي، وخدمات صحية ضعيفة المستوى للغاية، فهذه لها أولوية على المهرجانات، وابتعاث طلاب لتعلم الفنون والموسيقى مثلاً².

فغالبية المشاريع التي تنفذها لا تحترم العادات والتقاليد والقيم والخصوصية الفلسطينية، حيث تعرضت العديد من هذه المنظمات للإغلاق والحرق والتدمير من قبل المجتمع الفلسطيني

¹ فادي جمعة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² شاكر الجبوسي، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

نتيجة بعض نشاطاتها المخالفة للقيم الفلسطينية. فلا يوجد تنوع في أهداف هذه المؤسسات، فمنها من يهتم بحاجات وخصوصيات أبناء المجتمع الفلسطيني، ومنها من لا يكثرث، بل يهدف إلى نشر رسالة وقيم الممول¹.

فالمشاريع الخارجية التي تطبق بالغالب مشاريعها وبرامجها وفق أهدافها التي تحددها الدول المانحة بغض النظر عن أهدافها الحقيقية للمؤسسات التي تتلقى المنح، وهكذا تضطر هذه المؤسسات لخيار المنح الخارجية، والاعتماد الشبه كامل على السلطة السياسية، ويؤدي ذلك لانحرافها عن مفهوم المجتمع المدني. كما أن المنظمات غير الحكومية لا تعمل مع المجتمع الفلسطيني بالاعتماد على حاجاته، بل من خلال الأهداف المراد منها تلك المشاريع².

ويتفق ما سبق مع ما أشار إليه تاج الدين (2011) من أن هناك الكثير من المحددات التي تمنع ممارسة المشاركة السياسية بشكلها الصحيح والفعال، ومنها تلك المرتبطة بالمنح الخارجية التي تخضع لقوانين المانحين وأهدافهم³.

وعلى العكس من ذلك يرى البعض إن مؤسسات NGOs مفتوح أمام جميع شرائح المجتمع الفلسطيني ولها دور كبير في إنشاء مجتمع ديمقراطي يفهم ما له وما عليه NGOs لها فضل على دمج المجتمع في العملية السياسية وإطلاع المواطن على دورة وتشجيعه لخوض العملية السياسية والنقد البناء وتقوم بمراقبة العملية الديمقراطية حسب القانون المتبع في الدولة والقانون الدولي⁴.

كما وتسعى المنظمات غير الحكومية (كالحزب والتنظيمات السياسية والنقابات والجمعيات والاتحادات) إلى تعزيز قيم المواطنة والمساواة والديمقراطية والعدالة والتنمية في المجتمع الأهلي، وتشكيل ملامح المجتمع المدني من خلال الزج بكافة المكونات الأهلية في

¹ ممدوح بري، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² رنا قيمري، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، مرجع سابق، ص 20-21.

⁴ جمعية بردلة، مقابلة شخصية، معوقات المشاركة السياسية للمنظمات غير حكومية، 2018/1/11. جمال عمارة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

مشروع وطني يضمن لكافة الشرائح الأهلية المشاركة في بنائه بعيداً عن الاعتبارات الفئوية الضيقة. أما المنظمات الدولية، فهي مشاريع وأجندات خارجية ضمن مسميات تنموية وحقوقية تحاول أخذ زمام المبادرة في تشكيل قيم ومفاهيم المجتمع المدني الفلسطيني¹.

ومما سبق يرى الباحث أن المنظمات الفلسطينية غير الحكومية لا تعمل مطلقاً بالاعتماد على خصوصية المجتمع الفلسطيني، وحاجة الأفراد الفلسطينيين، بل تعمل انطلاقاً من أجندة الجهات الممولة لها، وبالإضافة إلى ذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تسعى لتعزيز قيم المواطنة والديمقراطية والعدالة والتنمية في المجتمع من خلال مشروع وطني لكافة الشرائح بعيداً عن المحسوبية والفئوية، أما المنظمات الدولية، فلها أجندات خارجية تختلف عن قيم ومفاهيم المجتمع الفلسطيني.

5.4 أثر الدعم الخارجي والتبعية للمنظمات غير الحكومية في تعزيز المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني

يؤكد المهتمون أن التأثير الحاصل ما بين توجهات المنظمات غير الحكومية من خلال برامجها في تعزيز المشاركة السياسية هو تأثير سلبي، فالأهداف المعلنة غير الغايات السرية، وكل التوجهات الأيديولوجية والبرامج والمشاريع لدى هذه المنظمات هي غير سوية، وتحاول إبراز مفاتها وجمالياتها، وتسعى لتغيير منهجية الحياة العامة لدى الشباب الفلسطيني، سواء أكان على الصعيد الثقافي أم الاجتماعي أم السياسي أم الإعلامي، وتساهم بطريقة أو بأخرى ببيت الدعايات والضلالات السياسية، وإشراك فئات شبابية في دورات داخلية وخارجية، وتنظيم زيارات للخارج، لتوصيل الشباب الفلسطيني لحالة انتكاسة سياسية وفكرية ودينية، وبث التمرد على المجتمع، والتعايش مع الاحتلال الصهيوني في فلسطين، وترويج حالة الاستسلام والقبول بالأمر الواقع المرير، وإحباط الشباب، وعدم سعيهم للحرية والتحرير والاستقلال. وجميع المنظمات غير الحكومية تدفع الشباب الفلسطيني على توقيع أوراق بعدم دعم ما يسمى

³ جمال عمارة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

بالإرهاب، وهذا يعني القبول بالاحتلال بصورة طوعية، وهذا أمر يؤثر بشكل سلبي على مستقبل الشعب الفلسطيني.

ويزداد تأثير الدول المانحة بشكل واضح من خلال استخدام الدول الرأسمالية الغربية لهذه الأساليب للتأثير في سياسات المنظمات غير الحكومية والتحكم في السياسات المحلية للدول المتلقية لهذه المعونات، وتسمى هذه المساعدات بالأموال الوهمية المقدمة من الدول المانحة أو التي لا تصل للفقراء، بل تعود للمانحين أنفسهم بعد استثمارها بنطاقات محددة ومتفق عليها بما يقع ضمن المساعدات المشروطة، والتي لا يكون الهدف منها المساعدة المالية، بل هي مشروعات استثمارية تتم من خلال اتفاقيات بين الطرفين، بحيث يستورد المتلقي بضائع أو ماكينات وآلات من منتجات الدولة المانحة، وتستفيد منه فئة قليلة جداً¹.

فهناك تحيز من قبل تلك المؤسسات عند أداء مشاريعها لنشر الفكرة الليبرالية في الحكم، وتميل إلى المفهوم الغربي المجرد على صعيد موضوعات التنمية السياسية. كما أن تأثير التوجهات والبرامج والمشاريع التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية تؤثر طبقاً لتوجهات القائمين على هذه المنظمات، وبما لا يتعارض مع أجندة الجهة الممولة².

ويظهر أن الهيئات الإدارية للمنظمات غير الحكومية هي من تقوم بعملية الحكم والإشراف على عمل منظماتها، وهي لا تحدد الطرف المسؤول في إطار هيكلية المنظمات غير الحكومية، ولا تقوم بإقرار التقارير المالية وتدقيق الحسابات، وأشارت بعض المصادر أن الرقابة المالية من وزارة الداخلية على نشاطات المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية بدأت منذ عام 2008م، وبالتالي فإن مسألة الرقابة المالية والإدارية من الحكومة على مداخل التمويل ومخارجه للمنظمات غير الحكومية لم تطبق إلا في عام 2009³.

¹ أبو عواد، نداء، الليبرالية الجديدة والتعليم، مضمونها وأثارها في السياق الفلسطيني المستعمر، مرجع سابق، ص 88.

² ممدوح بري، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ الغول، أسماء، التمويل والمنظمات غير الحكومية، مرجع سابق.

كما أن نجاح منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في سعيها لتعزيز المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني يستدعي أن تعمل المنظمات نفسها على وضع برامج فاعلة قابلة للتطبيق لتحقيق أهدافها وبرامجها في جميع المجالات، برامج واضحة ودقيقة وبمشاركة واسعة من الشباب، وضرورة أن يكون العمل أو الهدف الذي تسعى المنظمات لتحقيقه، سياسياً وطنياً شاملاً أو من أجل تمكين الشباب الفلسطيني في المساهمة في بناء اقتصاده الوطني وزيادة مساهمته في قوة العمل والنتاج المحلي¹.

كما أن غياب الديمقراطية الداخلية في داخل هذه المنظمات والمؤسسات، واستمرار مبدأ التعيين داخل هذه المؤسسات، وتحديد المشاركة الجماهيرية في عملية الانتخاب الديمقراطي كان السبب في غياب الالتفاف الجماهيري الحقيقي حول المنظمات، وأصبحت الجماهير لا تكثر ببرامج وقرارات هذه المؤسسات، وأحياناً يتم التعامل معها أنها وسيط بيد السلطة أو وسيلة لمكاسب شخصية، ونستطيع القول أن الظاهرة التي عايشتها هذه المؤسسات، وعملت على تفريغها من مضمونها في البداية من إتباعها نظام المحاصصة في قيادتها هو الذي أدى إلى إلغاء نظام المأسسة².

ويشير الباحث أن المنظمات غير الحكومية تتعامل مع السلطة على أساس تنافسي، حيث تعتبر السلطة وجود هذه المنظمات سلطة موازية لها، وبالتالي غياب منظور التعاون بينها وتحقيق الأهداف المشتركة، وبالتالي اقتضرت العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية عبر الوزارات المختصة بمتابعة شؤون هذه المنظمات فقط.

وفي الواقع الفلسطيني يزداد احتياج المنظمات غير الحكومية إلى التمويل، وفي ظل غياب التعاون مع السلطة أصبحت قوى اليسار والمعارضة هي الداعم الأساسي للعمل المجتمعي في فلسطين، وحالياً تحتل مسألة التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية مساحة

¹ جمال عمارة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² وليد سالم، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

كبيرة من الخلاف والجدل، بين هذه المنظمات والسلطة الفلسطينية من جهة، وبينها وبين الأحزاب السياسية من جهة أخرى.

وهذا ما يؤكد أن التمويل الخارجي المقدم للكثير من المنظمات الفلسطينية لا يعد دعماً أو مساعدة، بل هو يقع ضمن دائرة قطاع صناعة التمويل الذي يؤدي إلى خلق فريق يمكن تسميته شريحة المعتمدين، وتدفع هذه المساعدات المستفيدين منها إلى التمسك بها، فليس من مصلحتهم تغيير الوضع القائم، وبالتالي يصبح هناك مصالح كبيرة وعميقة في المجتمع غير معنية في تغيير الواقع، أو إنهاء الاحتلال، أو استرجاع الحقوق، ويبدأ هذا الأمر بالدبلوماسيين، وينتهي عند أفراد المنظمات الفلسطينية غير الحكومية¹.

ويرى العديد من الباحثين أن تبعية المنظمات الفلسطينية غير الحكومية للتمويل الخارجي الآتي عبر جهات سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو إعلامية أو ثقافية أجنبية أدت إلى تقليص فعالية الشباب السياسية في أرض الوطن الفلسطيني، وبث سياسة التمرد والانكفاء السياسي والشخصي، وعدم الرضا عن الواقع الفلسطيني خلال الفترة السابقة أو الحالية وربما المستقبلية. وبالتالي فإن المنظمات غير الحكومية بفلسطين التي تدار محلياً أو خارجياً بصورة مباشرة أو غير مباشرة هي تابعة تبعية مطلقة أو شبه مطلقة للمولين الذين يهددون يومياً بقطع التمويل وإيقافه، في حال حادت هذه المنظمة الفلسطينية غير الحكومية عن الأهداف والغايات المرسومة لها والمبرمجة بشتى الطرق السرية والعلنية على السواء.

فللتمويل الخارجي شروط مسبقة على هذه المنظمات، وعدم تلبية هذه الشروط يؤدي إلى فقدان الممول لهذه المنظمات، لذا مساهمة هذه المنظمات يكون محدوداً بما تمليه الجهة الداعمة والممولة لهذه المنظمات.

¹ شلبي، يوسف، ارتباط المستوى الأخلاقي بالتنمية السياسية للأمة العربي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية- نابلس، 2010، ص 116.

بينما يرى آخرون¹ أنه في الغالب ما يتعارض التمويل الخارجي مع التوجهات الرسمية والمجتمعية، وإضافة إلى تعدد رؤى المانحين وتوجهاتهم، مما يشتت الفكرة والهدف ويحرفها عن مسارها التنموي. كما وتعد مصادر التمويل الخارجي، ودرجة التبعية للمنظمات غير الحكومية ذات تأثير كبير، وضيق الأفق، ومقيدة الحركة بناء على توجيهات الممول.

وتعمل معظم المؤسسات الممولة من الخارج تحت تأثير هذا التمويل المشروط، والذي ثبت دوره عبر ترسيخ مفاهيم جديدة لدى شعبنا الفلسطيني، حيث أدخل مفاهيم العولمة والحريات والديمقراطية، الأمر الذي جعل المواطن الفلسطيني في صراع بين مفاهيمه الوطنية التي تربي وترعرع عليها وبين تلك المفاهيم، الأمر الذي انعكس سلبا على المشاركة السياسية.

ويتفق هذا مع ما أشار إليه حماد (2010) من حيث ارتباط التمويل بالعديد من الشروط التي قد لا تستطيع المنظمات الوفاء بها، مما قد يؤدي إلى خسارتها لهذا التمويل، ويجعلها تحت تبعية وسيطرة المانحين بشكل أساسي، مما يفرض عليها العمل ضمن شروطهم واهتماماتهم لضمان حصولها على التمويل، والاستمرار في تنفيذ أعمالها².

ونستطيع القول أن المنظمات غير الحكومية هي نخبة فرضت على الحقل السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، وأصبحت النخب تلعب دورا مهما، وبرزت تساؤلات عميقة حول هذا الدور في إدارة الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث إن هذه النخبة تحديدا مرتبطة بصياغة وتطبيق أجندات المانحين، وضمن شروطهم السياسية والاقتصادية التي تتجاوز في نشاطها المحيط المحلي إلى الدولي، هذه النخبة لا يزال دورها ضبابيا وغير مفهوم للباحثين، فالمساعدات الخارجية تشكل الجزء الأهم لإنجاز برامج المنظمات غير الحكومية وتنفيذ خططها، حيث تكون برامج هذه المنظمات ضمن رؤية الدول المانحة، وتلبي تطلعاتهم وتوجهاتهم، مما يوجه لها الكثير من الانتقاد، ويجعلها تحت مظلة المسألة عن مدى قدرتها على مراعاة خصوصية المجتمع، ودورها في تنفيذ الخطط المناسبة له.

¹ ممدوح بري، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² حماد، رشاد، تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، مرجع سابق، ص 51.

وتعمل المنظمات غير الحكومية حالياً في الوسط الفلسطيني على استقطاب فئة معينة من الشباب وتنميتها وتطورها لتخدم أهداف تلك المنظمات، وليس أهداف المجتمعات الفلسطينية¹.

ويشير الباحث هنا إلى أن المنظمات غير الحكومية تستقطب فئات معينة من الشباب، وتعمل معها وتطورها لخدمة أهداف تلك المنظمات وتحييدها عن أهداف المجتمع الفلسطيني، وهذا ما يظهر من خلال ما تقوم به من أنشطة وبرامج، وهذا دليل واضح على ابتعادها عن هدفها الصحيح، والذي يمكن من خلاله الارتقاء بالمجتمع وتحقيق طموحات أفرادها.

ينقسم مدى التأثير لأجندات المانحين لجناحين، التأثير الكلي والتأثير الجزئي، ف نوعية وحجم وبرامج المنظمات غير الحكومية، مناط بكمية الأموال التي تضخ في التمويل، ونوعية البرامج الترفيهية والناقدة التي تحض على التمرد على عادات وتقاليد المجتمع الفلسطيني، وتشجع حالات الهجرة للشباب الفلسطيني إلى خارج الوطن، عبر تقديم إغراءات مالية أو اجتماعية أو تعليمية أو إعلامية وغيرها. وتشجع الانفتاح، والانحلال الأخلاقي، والفساد المالي، وغيرها من الأمور السلبية².

كما وتؤثر المساعدات الخارجية بشكل كبير في برامج المنظمات غير الحكومية، حيث تكون برامج هذه المنظمات ضمن رؤية الدول المانحة، ويدل ذلك على أن الأموال المقدمة لتنفيذ الخطط والبرامج ليست بلا مقابل، والمقابل قد يكون تغيير اجتماعي وسياسي فكري وعقائدي بما يخدم فكرة وسياسة الدولة المانحة بالتأكيد³.

وتبقى قضية التمويل الأجنبي من أكثر القضايا الشائكة التي تتجاوز في مضمونها مجرد الالتزام بقواعد القانون كما هو الحال بالنسبة لحظر العمل بالسياسة لتجنب الوقوع تحت طائلة القانون، أما مسائل التمويل فهي أكثر تعقيداً؛ بسبب ارتباطها بالعديد من القضايا ذات الحساسية العالية مثل حدود تأثير التمويل الأجنبي على القرارات الداخلية وارتباطه بمسألة السيادة في

¹ شاكر الجبوسي، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² المرجع السابق.

³ المرجع السابق.

مقابل فكرة المجتمع المدني العالمي، ودرجة التوافق بين الأولويات الدولية التي توجه هذا التمويل وبين الاحتياجات الفعلية وأولوياتها بالنسبة للمجتمع، بالإضافة إلى غياب التكافؤ في الحصول على هذا التمويل و الذي يشير بدرجة ما إلى قدرة الجهة الممولة على فرض شروطها على الجهة الحاصلة على هذا التمويل، وأن لجوء الجمعيات الأهلية للتمويل يعتبر أمراً طبيعياً في ظل محدودية الموارد المتاحة، خاصة وأن الحكومة غير مستعدة لتحمل أعباء التمويل نظراً لمحدودية مواردها، كما أن الجهات المانحة إما دولة تمنح، أو منظمة أو مؤسسة لديها خلفية وأجندة، ومرسوم لها خطة، وسياسة وأشخاص يملكون في داخل أذهانهم تصورات معيشية للمجتمع المعطى له، طبقاً لخبراتهم وتجاربهم، وقد يمارسون التعالي، ويمارسون الاحتقار للمجتمعات التي يعملون فيها، ويمارسون تسيير الأشخاص الذين آتوا إليهم المال، فيملون عليهم إرادة لم تكن في الأساس موجودة في الأجندة الرئيسية للتمويل¹.

ويشير الباحث هنا إلى أن المؤسسات غير الحكومية ورغم الدور التاريخي لها في الحفاظ على المصالح الوطنية الفلسطينية والمتابعة القضايا الوطنية، وعملها في الدفاع المستمر عن الحقوق الفلسطينية والثوابت الوطنية، إلا أن بعض تلك المؤسسات ارتبطت أنشطتها وإنجازاتها مع أجندة أخرى ومنفذة لسياساتها، وذلك في ظل سعيها المستمر للحصول على التمويل الخارجي من المؤسسات والمنظمات الدولية وبعض الدول، بهدف الاستمرار في دعم أنشطتها وتنفيذها.

كما وتخضع المنظمات غير الحكومية بصورة مطلقة لأجندات المانحين ورغباتهم وقيودهم، مما يؤثر بشكل واضح على قدراتهم في خدمة أفراد الشعب الفلسطيني، وبالتالي التقليل من دورهم المنشود في زيادة المشاركة السياسية الشبابية.

ففي الغالب لا تمول هذه الدول والجهات المانحة إلا لنشر فكرتها وفرض شروطها، وتهدف من وراء هذه المشاريع إلى دعم فكرتها الاقتصادية والسياسية حول العالم. بالإضافة إلى ذلك لا يوجد مشاركة شبابية كبيرة حتى على صعيد القضايا الوطنية المهمة مثل قضية الأسرى،

¹ جمال عمارة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

وكان الشباب بات يعتقد وفي أحسن الأحوال عدمية دوره وتأثيره، أو من ناحية أخرى فقد بريقه بهذا الاتجاه، وقد يكون في ذلك فريسة للتجاذبات التي أحدثها الانقسام أو فريسة للتطور والتقدم التكنولوجي الذي باعد الناس أكثر، بمعنى أن الشباب الفلسطيني أيضاً تأثر بشكل كبير في العولمة، فهناك زيادة كبيرة في التأثير السلبي للمساعدات التي تتلقاها المنظمات غير الأهلية والتي تجعلها أداة يسيطر عليها المانحون بشكل ملحوظ¹.

ويتفق هنا الباحث مع ما سبق، حيث يرى أن من يملك المال يملك القرار؛ لذا نلاحظ أن برامج هذه المنظمات موجهة تبعاً للجهة الممولة، حيث يؤكد أن التمويل السياسي لهذه المنظمات حد من طبيعتها عملها، وجعلها تعمل ضمن إطار معين، وأيضاً تم إنشاء العديد من هذه المنظمات من أجل الكسب المادي للأشخاص الذين أسسوها وقضية التمويل الأجنبي من القضايا المعقدة والتي تتجاوز في مضمونها وتحظر العمل بالسياسة، أما مسائل التمويل فهي أكثر تعقيداً؛ بسبب ارتباطها بالعديد من القضايا ذات الحساسية العالية مثل تأثير التمويل الأجنبي على القرارات الداخلية للمجتمع الجهة الممولة على فرض شروطها على الجهة الحاصلة على هذا التمويل.

6.4 العقبات التي تواجه المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في تعزيز المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني

تعتبر المشاركة السياسية هي نقطة الأساس للديمقراطية والتعبير الواضح عن مبدأ سيادة الشعب وتقضى هذه المشاركة السياسية بوجود مجموعة بشرية من المواطنين الذين يتوافر لديهم شعور الانتماء والاهتمام بالشأن العام وأمور أخرى عديدة.

المشاركة السياسية هي من أرقى التعبيرات عن المواطنة التي تتمثل من جملة من النشاطات التي تساعد على ممارسة السلطة السياسية، ولما كان الشباب في فلسطين يمثل نسبة كبيرة من إجمالي السكان وهم عنصر هام و فعال من قضايا التنمية وذلك يدفع إلى أن نؤكد ونلقى الضوء على المشاركة السياسية بالنسبة للشباب، لأن الشباب هم من يملكون الطاقات

¹ مركز تطوير المنظمات الأهلية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 12

والقدرة على العطاء وهم ثروة بشرية قادرة على الإنتاج و العمل، والشباب هم الحل لكافة مشاكل المجتمع.

تلعب المشاركة السياسية دوراً هاماً في تطوير آليات وقواعد خاصة بالحكم الديمقراطي، والمشاركة السياسية كمفهوم بات قيد التداول السياسي في الوقت الراهن، في إطار ما يعرف "بالتنمية المستدامة" للمجتمعات خاصة ومجتمعات العالم الثالث التي تتصف أنظمتها بالشمولية أو بسيادة المفاهيم المتوارثة على مفاهيم الخاصة بالمواطنة والمشاركة في صنع القرارات وتحديد النخبة الحاكمة وهي ركيزة أساسية من ركائز النظام السياسي لجهة شرعيته الدستورية والشعبية كذلك.

تمثل مشاركة الشباب أحد أشكال الديمقراطية التشاركية، كما أنها أحد أشكال الحكم الصالح، وهي شكل من أشكال الرقابة الشعبية، كما أن مشاركة الشباب سيعزز ويوطد من التنمية السياسية، وتفعيل المشاركة السياسية للشباب سيخفف من حالة الفراغ السياسي التي يعيشها الشباب عبر تهميشهم وعدم الاهتمام بالقضايا الخاصة في برامج وأنشطة الأحزاب السياسية، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر بشكل كلي في كيفية تفعيل طاقات الشباب وإعادة جذبها إلى الأحزاب والعمل العام، وتفعيل دور هذه المؤسسات الأهلية، وذلك من خلال إعادة صياغة أولوياتها وبرامجها انسجاماً مع الأجندة الوطنية، و بما يحقق التكامل في العمل بينها وبين المؤسسات الرسمية الأخرى.¹

وإذا كانت قضايا الشباب كثيرة و متعددة ومتنوعة، فإن مسألة المشاركة الشبابية أصبحت موضوع الساعة اليوم وأكثر من أي وقت آخر، سواء في مجال البحث العلمي أو في ميدان السياسات الموجهة للشباب، وهي على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تتعلق بإطار أشمل هو مشروع الحداثة والبناء الديمقراطي، حيث تنامي أهمية المشاركة الشبابية في الشأن العام، بوصفها إحدى أهم الدعامات الأساسية للمواطنة وديمقراطية المشاركة لدى المجتمعات المعاصرة، فالمشاركة وخاصة من جانب الشباب تعد المدخل الحقيقي لتعبئة طاقات الأجيال

¹ ممدوح بري، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

المساعدة والتجديد للدماء في شرايين النظام السياسي والاجتماعي للوطن والمساهمة بشكل فعال في حركة التنمية المتواصلة.

من التحديات المهمة التي تواجه تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في المجتمع الفلسطيني عاملي الاستقطاب السياسي والعشائري، أي أن سيطرة جماعة عشائرية أو سياسية على أعمال هذه المنظمات، وبالتالي استئثارها بأنشطة المنظمة، وتوظيف سيطرتها على المعلومات لإقصاء الآخرين، وبالتالي غياب معيار التعامل مع المواطنين على أساس احترام مبدأ المساواة، بعيداً عن حسابات المحسوبية والمحاباة¹.

ويعد ارتباط نشأة المنظمات غير الحكومية بنشاط شخصي من أهم العقبات التي تؤثر على عملها، بحيث تصبح المؤسسة بيد شخص واحد، وحينها يغلب على هذه المؤسسة طابع المرحلية، إذ إنها تتوارى وتختفي بغياب الشخص المؤسس، مما يجعل من إمكانية قيامها بدور تنموي احتمال ضعيف؛ وذلك لأن العملية التنموية بحاجة إلى استمرارية في العمل وشمولية في التغطية ورؤية واضحة في الأسس، بالإضافة إلى أن إنشاء مؤسسات المجتمع المدني على أسس ومصالح شخصية، يتعارض مع أساس هذه المؤسسات الذي يقوم على حاجات ومصالح الجمهور².

وتتمثل العقبات التي تواجه المنظمات غير الحكومية بفلسطين، بعدة أوجه، الوجه الأول: هو الملاحقة الأمنية، والوجه الثاني: المشكلات السياسية، وعدم التوافق بين المسؤولين والهيئات المانحة لأسباب عامة وخاصة، ومحاولة التأثير السياسي والإعلامي الخارجي، وتنفيذ مصالح ومنافع خارجية عبر سلخ الشباب الفلسطيني عن وطنه، وتقديم تسهيلات الهجرة إلى المنفى، مثل التعليم أو العمل أو الزيارة أو السياحية بصورة منفصلة أو متصلة. ويمكن القول أن نشاطات وفعاليات المنظمات غير الحكومية أصبحت في محل شك وريبة وعدم ثقة من النظام السياسي الفلسطيني، ومن الفصائل والحركات والأحزاب الفلسطينية، باستثناء المستفيدين من خدمات

¹ نشرة بعنوان النزاهة والشفافية في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ص 7، عبر الرابط الإلكتروني

<https://www.aman-palestine.org/data/itemfiles/69d23ed9aea28ef84b7a27deb29b0554.doc>

² المرجع السابق.

وتمويل المنظمات غير الحكومية. وهناك صورة سوداء قائمة عن نشاطات المنظمات غير الحكومية بفلسطين، حيث تسود النظرة السوداوية، ويتم النظر لهذه المنظمات باعتبارها وكالات أمنية لأجهزة مخابرات خارجية تهدف للإيقاع بالشباب الفلسطيني، ليصبح فريسة سهلة أمام الإغراءات والتسهيلات الخدمية المزعومة، بحرفه عن المسار الوطني، وبث اليأس والإحباط، وتشجيع الهجرة، فهي تمارس عمليات تهجير مبرمجة، ولكنها غير معلنة تحت مبررات وحجج واهية. وعلى أي حال ساهمت بعض المنظمات الفلسطينية غير الحكومية بتشجيع المشاركة السياسية عبر ورش العمل والدورات التدريبية، ولكنها في الأساس هدفت لتغيير الواقع الوطني بواقع يحبذ الحل السياسي مهما كان نوعه، وبالتالي نشر ثقافة الاستسلام، ونبذ ثقافة المقاومة ضد الاحتلال والمحتلين¹.

فهناك العديد من العقبات التي تتمثل في السيطرة على هذه المنظمات من قبل الأحزاب السياسية وتوجيهها لتخدم مصالح فئوية، وكذلك عدم التقاف الجماهير حول هذه المنظمات بشكل كبير. وأيضا التمويل السياسي لهذه المنظمات حد من طبيعة عملها وجعلها تعمل ضمن إطار معين، وأيضا تم إنشاء العديد من هذه المنظمات من أجل الكسب المادي للأشخاص الذين أسسوها، ولكن العقبة الأساسية تكمن في تطبيق أهداف والرؤية الخاصة لهذه المنظمات، والتي قد تكون غريبة عن المجتمع الفلسطيني يجعل الكثير من الشباب يعزف عن المشاركة ويتشكك بنواياها.

كما وتعاني هذه المنظمات من غياب التجانس والتكامل بين أعضائها، وذلك بسبب وجود صراع بين أعضاء المؤسسة نابع من أسباب مختلفة، فهناك صراع قائم على أساس الاختلاف في الرؤى والأساليب، وهذا صراع إيجابي يعبر عن حراك فعال داخل هذه المؤسسة، لكن يجب أن يكون هناك أطر قانونية تنظم هذا الصراع بما يكفل تحقيق مصلحة الجميع، كل هذا يؤدي

¹ الشوبكي، بلال، المعوقات المؤسسية لعمل المجتمع المدني الفلسطيني، 2005، عبر الرابط الإلكتروني

<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/10/21/29156.html>

إلى غياب رابط الولاء بين المؤسسة وأعضائها، وحينها لن تكون هذه المؤسسات سوى شركات ربحية يستفيد منها العاملون بأجر على حساب العاملين المتطوعين¹

أن منظمات المجتمع المدني تواجه مجموعة من المعوقات التي تؤثر على أداء مهامها، الأمر الذي يؤثر بدوره على طبيعة علاقة هذه المنظمات مع المجتمع الذي تعمل به، وكذلك علاقتها مع السلطة الفلسطينية، ويمكن اختصار هذه المعوقات بأن منظمات المجتمع المدني لم تستطع بناء علاقات مميزة مع جماهيرها؛ لأنها لم تعمل على إشراك الشرائح المجتمعية بشكل حقيقي في وضع الخطط التنموية، إضافة إلى عدم ثقة الجماهير بها خاصة في ظل حصول هذه المنظمات على تمويلها من الجهات المانحة التي غالباً ما تكون مشروطة، وتفرض أنواع خاصة من البرامج عليها، وقد تكون بعيدة عن حاجات المجتمع الفلسطيني، وفي أحيان أخرى تكون مخالفة للأفكار والموروث الفكري للفلسطينيين، وتعاني هذه المنظمات من ظاهرة الفساد، وسوء الإدارة، واستمرار بقاء قادة هذه المنظمات دون تغيير.

كما ويعد عدم ثقة المجتمع الفلسطيني بوطنية وأهداف المنظمات غير الحكومية العائق الأول والأهم عدم تمكينها من القيام بدورها بشكل فعال وصحيح على صعيد دعم مشاركة الشباب الفلسطيني في القضايا السياسية أو غيرها من المشاركات المجتمعية الهادفة.²

ويؤثر غياب الديمقراطية في المنظمات غير الحكومية التي تضع من نشر الديمقراطية أول أهدافها معيقاً مباشراً لها لتنفيذ أهدافها وخططها، إذ تعاني في كثير من الأحيان من غياب المصداقية أمام الجمهور، ومن مظاهر غياب الديمقراطية داخل المنظمات غير الحكومية تولي بعض الشخصيات قيادة هذه المؤسسات فترات طويلة، مناقضاً بذلك مبدأ تكافؤ الفرص، وحق المشاركة، والتفويض، ويقوض روح الإبداع والمبادرة الذاتية لدى الأفراد.

كما وتعاني كثير من هذه المنظمات من الفساد الإداري، في الوقت الذي وضعت فيه البيروقراطية الإدارية، أسس الإدارة النموذجية التي تكفل حفظ القوانين والالتزام بها، وتكافؤ

¹ الشوبكي، بلال، المعوقات المؤسسية لعمل المجتمع المدني الفلسطيني، مرجع سابق.

² المرجع السابق.

الفرص، وتقديم الخدمات للجميع بشكل متساوي، نجد أن البيروقراطية أصبحت أخطر ما يهدد المؤسسات في العالم الثالث بشكل عام، ففي ظل القوانين الجامدة التي تحكم سير المؤسسات أصبحت البيروقراطية تقابل الجمود المميت للمؤسسة وغياب الفعالية والكفاءة. في ظل هذه الظروف المؤسسية أصبح الفساد الإداري، أسرع الطرق للتخلص من مساوئ البيروقراطية¹.

ولا تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تبذل جهدها للوصول إلى فئات اجتماعية واسعة، وتخفق حينما تواجه منظومة قيم المجتمع وعاداته وتوجهاته الأخلاقية، وتواجه مشاكل المال بحيث انتشرت ظاهرة الفساد المالي مبكراً لدى مثل هذه المؤسسات، وإن قام أفرادها بجهد أو برنامج ما فإن مبتغاهم هو أداء عمل روتيني غير إبداعي².

ويشير الباحث هنا إلى أنه لا يمكن حصر سبب الفساد المؤسسي في مساوئ البيروقراطية، إذ أن الفساد الإداري في المنظمات غير الحكومية هو جزء من الفساد الذي تعاني منه منظمات المجتمع كافة، وإن اختلفت حدته، وتعددت أسباب هذا الفساد بين عدم فعالية المؤسسات، وغياب الوعي، وسياسة التعيينات في المناصب القيادية، إضافة إلى عوامل كثيرة ليست من موضوع الدراسة.

وفي ظل هيمنة الواقع السياسي على المدني كانت المنظمات غير الحكومية هي المخرج من هذه الأزمة لضمان حيز من المدنية للمواطن بعيداً عن سلطة السياسيين، وبقيت الأمور بين هذه المنظمات ومؤسسات الدولة والأحزاب في علاقة تكاملية إلى أن بدأت تظهر علاقات التداخل، بل وأن تطغى مؤسسات على الأخرى في الدول التي غابت فيها الديمقراطية، حيث تم استغلال المنظمات غير الحكومية من قبل السياسيين لخدمة مصالحهم في بعض الأحيان، وللتستر على سلطة الحكومة في أحيان أخرى، وبذلك أصبحت هذه المنظمات عبارة عن وكالات للأحزاب السياسية، حيث تشكل حلقة وصل بين الحزب والجمهور بعيداً عن سطوة نظام الحكم³.

¹ الشوبكي، بلال، المعوقات المؤسسية لعمل المجتمع المدني الفلسطيني، مرجع سابق.

² ممدوح بري، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ خضر، محسن، مستقبل العمل التطوعي في المجتمع المدني من منظور تنموي، شؤون عربية، العدد 117، 2004،

ويرى الباحث أن أهم العقبات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في تعزيز المشاركة السياسية هي الدعم والتمويل، فالجهات الممولة والداعمة هي من تحدد توجه المنظمة، وغياب الدعم اللازم والكافي من الجهات المحلية أدى لوقوع هذه المنظمات في حزن الممول الأجنبي، كما أن هناك بعض العقبات الأخرى، ومنها ما يلي:

- غياب التداول لقياداتها.
- اعتبارها وظيفة ونفي صفة التطوع.
- ارتباطها بأشخاص وليس ببرامج.
- توزيع المنح وفق رؤيتها وليس وفق الواقع.
- وجود معارضة حول التمويل وشروطه.

ويرى الباحث أنه وبالرغم من الضرر الذي لحق بالمنظمات غير الحكومية من حيث القدرة على أداء دورها المنشود في المجتمع، إلا أن استخدامها ناجم عن غياب الديمقراطية، وحق المشاركة السياسية في بعض الدول، ولم تكن المنظمات الفلسطينية غير الحكومية بعيدة عن هذا الاستغلال، ولكن ما يميز الحالة الفلسطينية عن محيطها العربي، هو أن استغلال مؤسسات المجتمع المدني من قبل الأحزاب السياسية، جاء في بعض الأحيان للتخفي والتملص من قيود الاحتلال الإسرائيلي الذي يعيق عمل الأحزاب السياسية.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 مناقشة النتائج

يتناول هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة التي هدفت إلى التعرف على واقع المنظمات غير الحكومية، ومدى مساهمتها وتأثيرها في تعزيز مستوى المشاركة السياسية، وتم ذلك من خلال الاطلاع على العديد من المراجع والأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، والبحث عن المتغيرات التي تلعب دوراً مهماً في معرفة وتحديد نتائج الدراسة، وتناولت الدراسة إجراء مجموعة من المقابلات التي هدفت إلى معرفة آراء المهتمين في موضوع الدراسة، والإجابة عن أسئلتها بهدف الوصول إلى النتائج، وتم توظيف هذه الإجابات للتعرف على دور المنظمات غير الحكومية في التأثير على المشاركة السياسية في المجتمع الفلسطيني.

وبالاعتماد على المعلومات التي تم الاطلاع عليها من خلال المراجع الأدبية ونتائج المقابلات التي أجريت، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تجيب عن فرضية الدراسة الرئيسية واستئلتها ويمكننا عرضها كالتالي:

1.1.5 النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة

نصت الفرضية الرئيسة للدراسة على ان ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مستوى المشاركة يعود الى التحول في دور المؤسسات من الدور النضالي الوطني الى الدور الديمغرافي الاجتماعي، وبالاعتماد على النتائج التي توصلت اليها الدراسة يمكننا القول بان دور مؤسسات المجتمع المدني قد اختلف نتيجة الاختلاف العام الذي شمل القضية الفلسطينية، فقد تحول العمل النضالي ما بعد اتفاقية اوسلو الى عمل اجتماعي ديمغرافي في محاولة لتحسين وضع المجتمع المدني الفلسطيني، وبالتالي فان التحول في دور مؤسسات المجتمع المدني كان تحولاً طبيعياً يتناسب مع الظروف والبيئة التي تعمل معها، ويعد ذلك تجديداً في اهداف هذه المؤسسات ومسؤولياتها، ولكن وعلى الرغم من هذا التحول فأنها تلعب دورا

جيداً في الفضاء السياسي وفي المشاركة السياسية وخاصة في فترات الانتخاب والترشيح، إلا أن هذا الدور لم يرتقي إلى المستوى المطلوب والمتوقع منها، ومن هنا يمكننا التأكيد على أن مؤسسات المجتمع المدني قد ضعف دورها السياسي وتأثيرها في صنع القرار نتيجة انتقال المؤسسات من العمل السياسي إلى العمل الاجتماعي الديمقراطي.

2.1.5 النتائج المتعلقة بواقع المنظمات غير الحكومية في فلسطين

أوضحت النتائج المتعلقة بالدراسة تعدد وتنوع المنظمات غير الحكومية في فلسطين، بجانب تعدد أنشطتها وفعاليتها على أرض الواقع، على الرغم من معاناتها للعديد من المشاكل والعقبات التي تعيق تطورها وتقدمها إلا أنها قادرة على لعب دور واضح في المجتمع الفلسطيني، حيث لازالت العديد منها تعمل بنمط وأحد فقط دون تطوير على أنشطتها من خلال التركيز على جوانب محددة فقط كالجوانب الاجتماعية، وقضايا المساواة، وحقوق المرأة، والأطفال.

ولعبت المنظمات غير الحكومية دوراً واضحاً في ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية، والمحافظة على ثقافة المجتمع الفلسطيني، ومواجهة العديد من التحديات التي تواجهه، مما يوضح تحملها لجزء كبير من المسؤولية الواقعة عليها، ويظهر دورها من خلال ما تقوم به من حملات داعمة للثوابت الوطنية، ودعمها لشريحة متعددة من أفراد المجتمع بعيداً عن انتماءاتهم السياسية، مما يساهم في تحقيق الاستقرار والأمن بشكل أفضل.

كما وأظهرت النتائج المتعلقة بواقع المنظمات غير الحكومية في فلسطين بأنها قادرة على التأثير في مستوى المشاركة في الحياة السياسية حتى وإن لم يظهر ذلك بالطريقة الفعالة، وذلك بسبب توفر أجنادات سياسية خارجية يمكن دمجها مع القالب الوطني لهذه المنظمة غير الحكومية أو تلك، وهذا يعود إلى التمويل الخارجي الذي يساعدها على القيام بأنشطة وفعاليات متعددة قادرة على التأثير في الأفراد.

كما ويبين الواقع الحالي أن المنظمات غير الحكومية يمكنها المشاركة في العملية السياسية بفعالية كبيرة، سواء بالتشجيع على التصويت في الانتخابات الفلسطينية أو دعم المرشحين للتقدم للانتخابات المحلية أو البرلمانية أو الرئاسية، وتلعب الأجندات الخاصة بهذه المنظمات وعلاقتها بجهات التمويل دوراً واضحاً في المشاركة، لذلك هي لا تسعى للنزاهة التامة في الكثير من الأحيان، بل يتوقف دورها على محاولة التأثير في توجهات المواطن السياسية، وكذلك التغلغل في السياسة الفلسطينية الرسمية.

وبالتالي فإن المنظمات غير الحكومية ساهمت في تطوير العديد من القطاعات، على الرغم من ضعف دورها في مجال تفعيل المشاركة السياسية، إلا أنه لا يمكننا إنكار دورها الفعال في العمل على توعية الأفراد بأهمية المشاركة السياسية في المجتمع، حيث نلاحظ أن العديد من المنظمات غير الحكومية قد حلت مكان الأحزاب السياسية الفلسطينية في العمل على إحداث التنشئة السياسية من خلال العديد من البرامج والأنشطة التي قامت بها، والتي عملت على تفعيل مشاركة المواطن الفلسطيني في الحياة الشعبية والسياسية.

وأظهرت النتائج أن العديد من المنظمات غير الحكومية تسعى إلى توظيف الرؤى والمهام لرسم أهداف وغايات معينة وتطبيقها، وتغيير المفاهيم الشبابية والنسوية الدارجة المعمول بها في فلسطين، ومن أمثلة ذلك تغيير المفاهيم السياسية، والترويج للتطبيع مع الجانب الصهيوني، وتمويل الدورات المختلطة بين الفلسطينيين و(الإسرائيليين) وخاصة الفئات الشبابية.

3.1.5 النتائج المتعلقة بدور المنظمات غير الحكومية في المجتمع الفلسطيني

أظهرت النتائج أن المنظمات الفلسطينية غير الحكومية يمكن تقسيمها إلى نوعين أساسيين وهما: المنظمات الوطنية، وهي التي كانت موجودة في ظل وجود الاحتلال، و كان من مهامها تعزيز صمود شعبنا في وجه الاحتلال الإسرائيلي. أما النوع الثاني، فهي المنظمات الممولة من الخارج، والتي تركز أهدافها على أهداف الممولين وتوجهاتهم بشكل أساسي، وهذا ما يظهر بشكل ملحوظ على أرض الواقع من خلال التركيز على أنشطة معينة، والابتعاد عن غيرها، وذلك بناء على توجيهات الجهات المانحة بدعم أو مقاطعة بعض المجالات والاتجاهات.

وأوضحت النتائج أن الدور السياسي للمنظمات الأهلية تراجع بعد قيام السلطة الوطنية رغم إسهاماتها في الأنشطة والفعاليات الوطنية، حيث تركزت أنشطتها المؤسسات غير الحكومية، وتسعى إلى تعزيز قيم المواطنة والمساواة والديمقراطية والعدالة والتنمية للمجتمع الأهلي القائم على قيم العائلية والقبلية، لتشكيل ملامح المجتمع المدني من خلال الزج بكافة المكونات الأهلية في مشروع وطني يضمن لكافة الشرائح الأهلية المشاركة في بنائه بعيداً عن الاعتبارات الفئوية الضيقة والتي تحد من خيارات الأفراد.

وتعد معظم المنظمات غير الحكومية في فلسطين منظمات ريعية وغير مستقلة في القرار، لذلك ينحصر دورها في عملية المشاركة السياسية في إطار الجهة الداعمة والممولة لها، وهذا يؤدي بالضرورة إلى قصور أثرها في عمليات التنمية، وتركيزها على جوانب محددة هي في أغلبها بعيدة عن القضايا السياسية، فمعظم أنشطتها تتركز على الجوانب الاجتماعية كالمرأة والطفل، وبعضها اقتصادية كتمويل بعض المشاريع الصغيرة للأفراد.

وتبين النتائج أن العديد من الأهداف المعلنة لهذه المنظمات هي غايات سرية، وكل التوجهات الأيديولوجية والبرامج والمشاريع لدى هذه المنظمات ترتبط بجهات التمويل بعيداً عن حاجة المجتمع لها، حيث تسعى لتغيير منهجية الحياة العامة لدى الشباب الفلسطيني، سواء أكان على الصعيد الثقافي أم الاجتماعي أم السياسي أم الإعلامي، وتساهم بطريقة أو بأخرى في نشر وبث الدعايات والضلالات السياسية في بعض الحالات، وإشراك فئات شبابية في دورات داخلية وخارجية، وتنظيم زيارات للخارج، لتوصيل الشباب الفلسطيني لحالة انتكاسة سياسية وفكرية ودينية، وبث التمرد على المجتمع، وعدم معاداة الاحتلال الصهيوني الأجنبي في فلسطين.

وتتبنى المنظمات غير الحكومية برامج ترفيهية وتسلية وثقافية وإعلامية للشباب الفلسطيني من مختلف الأعمار من الجنسين (الذكور والإناث)، للتنفيس عن الذات، وفي المقابل تحاول تعزيز وغرس ثقافات أجنبية دخيلة، سياسية ودينية وتعليمية وإعلامية مناهضة للمجتمع الفلسطيني، والقيم العليا والمصلحة الفلسطينية العليا.

4.1.5 النتائج المتعلقة بالعلاقة ما بين المنظمات غير الحكومية والمشاركة السياسية

لعبت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية دوراً مميزاً في تفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم والمدافعة عن حقوقهم، وملاذا مهماً للمشاركة السياسية في فلسطين، ولكن بعد قدوم السلطة الفلسطينية عانت هذه المؤسسات من العديد من المخاطر التي واجهتها، أبرزها خطر الاحتواء، وخطر الانحراف عن أهدافها، مما أبعداها عن صدارة المؤسسات الفاعلة والمشجعة للمشاركة السياسية في المجتمع الفلسطيني.

وأظهرت النتائج أن المنظمات غير الحكومية تؤثر بعملية المشاركة السياسية بصورة فعلية على أرض الواقع ولكنها لم ترتقي إلى المستوى المطلوب منها، فهي تساهم في إبراز شخصيات مواليه لنهجها السياسي الإقليمي الخارجي أو حتى العالمي، ويتمثل هذا في المنظمات غير الحكومية المدعومة من أوروبا أو الولايات المتحدة أو غيرها من الدول التي تسعى لتحقيق أهداف خاصة بها على صعيد الواقع الفلسطيني، وبالتالي فإن هناك تأثير مباشر في عمل هذه المنظمات غير الحكومية لصالح الجهات التي ترعاها أو لصالح البلاد الممولة لها في تنفيذ مخططاتها ومشاريعها.

وتؤمن المنظمات غير الحكومية بمفهوم واحد للمشاركة السياسية، وهو أقرب إلى شكل الدولة العلمانية بغلاف مدني، حيث عملت العديد من هذه المنظمات على دعم أفراد محددين وأحزاب محددة لصالح السلطة، وذلك دون مراعاة لبقية الأحزاب أو التوجهات السياسية التي شاركت في الانتخابات السياسية والتي تؤثر في المجتمع الفلسطيني بشكل ملحوظ، مما جعلها تحت ضوء المسؤولية بالقيام بواجباتها بناءً على حاجة المجتمع.

وبالتالي فإن العلاقة ما بين المنظمات الفلسطينية غير الحكومية ودعم المشاركة السياسية لازالت غير ناضجة، حيث يقع على عاتقها توعية الأفراد، ونشر الديمقراطية، والانتماء الوطني للقضايا الشعبية، وذلك من خلال بناء جسور التعاون ما بينها وبين القطاعات الحكومية وباقي الأحزاب السياسية لنشر الوعي السياسي الصحيح، وإرشاد الفئات المختلفة لدعم القضايا التي تساهم في رقي المجتمع وتطوره.

5.1.5 النتائج المتعلقة بالمعوقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية

أظهرت النتائج أن المنظمات غير الحكومية تعاني من ضعف في مجال التعاون والتشبيك فيما بينها في نفس القطاع أو التخصص، إضافة لوجود نوع من الصراع الخفي بين هذه المنظمات على خلفية الانتماء السياسي أو الحزبي لقياداتها والقائمين عليها، وظهور الخلافات بينها وبين المؤسسات الحكومية التي تراها منافسة لها على صعيد المجتمع.

كما أن المنظمات غير الحكومية لا تمتلك الأدوات ولا التأثير على صانعي القرار، وهي ليست بهذا الحجم والإمكانات التي تساعد على القيام بمسؤوليتها والإيفاء بها، ويسهم تعدد مشاربها وداعميها إلى تشتيت فكرتها وتنوعها في قطاعات كثيرة، وعدم تركيزها على القطاعات التي يحتاجها الأفراد بالشكل الصحيح.

وتشير النتائج أيضا أن المنظمات غير الحكومية بفلسطين لا تلبي احتياجات وطموحات المجتمع الفلسطيني، وتركز على أمور هامشية، لا تمت للتنمية أو إقامة المشاريع الإنتاجية الحقيقية، وتقدم هذه المنظمات تمويل كلي أو جزئي لفعاليات ونشاطات أجنبية موجهة، مثل ما يسمى بالتنمية البشرية والإدارية، والإعلامية، وتشجع الشباب الفلسطيني على التمرد على المجتمع، وعلى المقاومة الفلسطينية، وعلى العادات والتقاليد والقيم الأصيلة في المجتمع.

كما أن تأثر المنظمات غير الحكومية بأجندات المانحين يرتبط بنوعية وحجم وبرامج المنظمات غير الحكومية، و منوط بكمية الأموال التي تضخ في التمويل، ونوعية البرامج الترفيهية والناقدة التي تحض على التمرد على المجتمع والشعب الفلسطيني، وتشجع حالات الهجرة للشباب الفلسطيني إلى خارج الوطن، عبر تقديم إغراءات مالية أو اجتماعية أو تعليمية أو إعلامية وغيرها، وتشجع الانفتاح والانحلال الأخلاقي والفساد المالي وغيرها من الأمور السلبية التي تنتشرها هذه المنظمات تحت غطاء المساعدة للأفراد.

وبينت النتائج أن أهم العقبات التي تواجه المنظمات غير الحكومية بفلسطين تتمثل بعدة

أوجه وهي كما يلي:

1. الوجه الأول: وهو الملاحقة الأمنية لبعض أعضائها، بسبب معرفة انتماءاتهم السياسية وآرائهم المتعددة والمنشورة بوضوح، مما يجعلهم تحت طائلة المسؤولية والمراقبة المستمرة.

2. الوجه الثاني: وتتمثل بالمشكلات السياسية، وعدم التوافق بين المسؤولين والهيئات المانحة، لأسباب عامة وخاصة، ومحاولة التأثير السياسي والإعلامي الخارجي، وتنفيذ مصالح ومنافع خارجية عبر سلخ الشباب الفلسطيني عن وطنه وقضاياه.

وتظهر تبعية المنظمات الفلسطينية غير الحكومية للتمويل الخارجي عبر جهات سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو إعلامية أو ثقافية أجنبية أدت إلى تقليص فعالية الشباب السياسية في أرض الوطن الفلسطيني، وبث سياسة التمرد والانكفاء السياسي والشخصي، وعدم الرضا عن الواقع الفلسطيني، ومحاولة تغييره بعيداً عن القضايا والثوابت الوطنية، بل اعتماداً على هيمنة الدول التي تحاول السيطرة على المجتمع الفلسطيني.

2.5 التوصيات

وبالاعتماد على النتائج التي توصل إليها الباحث يوصي بعدة توصيات أبرزها ما يلي:

1. يجب العمل على وضع خطة إستراتيجية لعمل جميع المنظمات غير الحكومية لضمان قيامها بواجباتها ضمن احتياجات المجتمع، وضمن إطار السلطة المسموحة، وضمان الرقابة عليها، وإيجاد سبل التعاون الممكنة التي تعود بالنفع على الجميع من خلال تحقيق الأهداف المشتركة.

2. ضرورة اعتماد المنظمات غير الحكومية على التمويل الداخلي والتبرعات لتتخلص من عبء التمويل الخارجي والتقليل منه، وذلك بسبب ارتباطه بأجندات سياسية تتعارض والحالة الفلسطينية.

3. تنظيم عمل المنظمات غير الحكومية بعدم التجاوب مع الشروط التي تضعها الجهات المانحة، وبالتحديد تلك الشروط التي تتعارض مع المصلحة الوطنية الفلسطينية، والتي تجبرها على تبني بعض الأنشطة والسياسات غير المناسبة مع الواقع الفلسطيني.
4. ضرورة قيام المنظمات غير الحكومية بالتواصل مع الجهات الخيرية في الدول العربية للحصول على تمويل غير مشروط بدلا عن التمويل الأجنبي.
5. ضرورة قيام المنظمات غير الحكومية بتوسيع نشاطها في مجال تعزيز المشاركة السياسية لدى الشباب ضمن القوانين والمصلحة الفلسطينية، وزيادة الوعي السياسي، ونشر الديمقراطية.
6. زيادة تركيز المنظمات غير الحكومية على التنسيق مع الأحزاب والفصائل الفلسطينية المتعددة بما يخدم عملية المشاركة السياسية، ونشر جميع الآراء بشفافية وصدق، سواء أكانت موالية للسلطة أم معارضة لها.
7. التركيز على فئة الشباب الفلسطيني من خلال توفير الأنشطة والفعاليات التي تضمن زيادة وعيهم بالقضايا الوطنية، وضرورة المشاركة السياسية وحقوقهم الديمقراطية، وذلك من خلال إيجاد سبل تعاون بين المنظمات غير الحكومية والجامعات لتطوير قطاع الشباب، وتطوير خطط مع الهيئات الشبابية والمجتمعية الأخرى.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

- أبراش، إبراهيم، علم الاجتماع السياسي، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.
- إبراهيم، السيد محمد، أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1975.
- أبو عمرو، زياد، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، ط1، رام الله، 1995.
- الأزعر، محمد خالد، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 1996.
- تاج الدين، احمد، الشباب والمشاركة السياسية، كتاب منشور عن الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، 2011.
- حنفي، ساري وطبر، لندا: بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) رام الله، فلسطين، 2006.
- الخطيب، عامر، أصول التربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مكتبة القدس، غزة، 2008.
- ديفوير، جوزيف و ترتير، علاء: تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1999-2008)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، 2009.
- صالح، احمد، المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني، جامعة القدس المفتوحة، غزة، 2013.

عبد الهادي، عزت، الإصلاح وجهة نظر فلسطينية بين الواقع والطموح، ط1، القدس، مؤسسة الملتقى المدني، 2003.

عبد الوهاب، طارق، سيكولوجية المشاركة السياسية في البيئة العربية، الطبعة الأولى، دار الغريب، القاهرة، 1999.

عمرو، زياد، المنظمات الأهلية الفلسطينية والفساد: ط1، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، القدس، 2005.

محمد، جبريل، الولاء المدني مقابل الولاء العضوي، دراسة لحالة الحكم في فلسطين، ط1، منشورات بانوراما، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، القدس، 2005.

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، إستراتيجية تطوير قطاع المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2006.

نعيرات، رائد، مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني: إشكالية التمويل والدور المطلوب، المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات _مداد فلسطين.

الرسائل الجامعية

أبو زاهر، نادية، المجتمع المدني بين الوصفي والمعياري: تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2006.

أبو عدوان، سائد، دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية- نابلس- فلسطين، 2013،

أبو كاس، المعتصم بالله، أخلاقيات المهنة ودورها في الأداء الوظيفي للعاملين في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2015.

البنامين، يوسف، تقييم أداء الإدارة المالية في المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2008.

حماد، رشاد، تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010.

حمودة، حسن محمد محمد: المنظمات الأهلية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011.

خضر، فتحي، دور الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية في ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية 1994- 2000، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة النجاح الوطنية- نابلس- فلسطين، 2008.

الخليلة، هشام، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999- 2012، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.

درويش، عبد العزيز، آليات الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية في ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية 1940 2000، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية- نابلس- فلسطين، 2010.

رابعة، خالد يوسف: دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الإنسان من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013.

الزبن، ثامر غازي: المشاركة السياسية في الأردن وعلاقتها مع قوانين الانتخاب (2001- 2013)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

زيادة، إيمان: أثر التمويل الخارجي على التبعية: المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية عام 1967 قبل اتفاق أوسلو وبعدها نموذجا، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2014.

شبير، محمد، المنظمات غير الحكومية وقضية العنف السياسي في فلسطين 2005-2010، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الأزهر - غزة، 2013.

الشريف، ريم، واقع تمكين النساء العاملات بالمناصب الإدارية العليا بالمنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2015.

شلبي، يوسف، ارتباط المستوى الأخلاقي بالتنمية السياسية للأمة العربي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية-نابلس، 2010.

شيخ علي، ناصر: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008.

الشيخلي، محمد، المشاركة السياسية في الأردن وعلاقتها مع قوانين الانتخاب (2001-2013)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014.

الطهراوي، عبد المنعم، دور استراتيجيات تنمية الموارد البشرية في تطوير الأداء المؤسسي في المنظمات غير الحكومية في غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010.

العامري، صالحة، دور المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013.

العتار، عبد العزيز، تطبيق المبادئ الإسلامية في إدارة الموارد البشرية وعلاقتها بأداء المنظمات غير الحكومية في غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، البرنامج المشترك

للدراستات العليا بين جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2016.

عودة، ياسر، المشاركة السياسية (الاتجاه والممارسة) وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية وتأثير الاقران لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية- غزة، فلسطين، 2014.

فراخنة، ريمة: التوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة الفلسطينية في الضفة الغربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2012.

الكفارنة، وفاء، دور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في تعزيز خبرة العاملين فيها، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة- فلسطين، 2012.

مرعي، جمال، الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الاردني، دراسة اجتماعية على عينة من طلبة الجامعات الاردنية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن، 1996.

مسعود، هناء: دور المؤسسات غير الحكومية في تسليع وتسويق الذوات الفلسطينية للدول المانحة في ظل السياق الاستعماري، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، 2015.

مسلم، خالد تيسير: مدى فاعلية التدقيق الخارجي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة: دراسة استطلاعية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2011.

ناهض أبو حماد: التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة (2000-2010) دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011.

النملة، حازم، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من منظور الاقتصاد السياسي: مداخله من منظور الهيمنة العالمية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بيرزيت، رام الله - فلسطين، 2008.

الدوريات

أبو عواد، نداء، الليبرالية الجديدة والتعليم، مضمونها وأثارها في السياق الفلسطيني المستعمر، مجلة المستقبل العربي 36، العدد 421، 2014.

خضر، محسن، مستقبل العمل التطوعي في المجتمع المدني من منظور تنموي، شؤون عربية، العدد 117، 2004.

الشامي، محمود، مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني في عصر العولمة، دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة الأقصى، خان يونس، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد التاسع عشر، 2011، ص 1248-1251

كسادي، عادل، الدور التنموي للجمعيات التطوعية في الإمارات، مجلة الشؤون العامة، العدد 24، الإمارات، 2007.

محيسن، تيسير، المنظمات الأهلية والانتفاضة الشعبية الفلسطيني، مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 5، 2001.

المقابلات:

جمال عمارة، مقابلة شخصية، المدير السابق لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين في مخيم طولكرم، حول موضوع: تأثير المنظمات غير الحكومية على مستوى المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، بتاريخ 2017/7/22

جمعية بردلة، مقابلة شخصية، حول "دور المنظمات غير حكومية في المشاركة السياسية". 2018/1/11

حسين الحروب، مقابلة شخصية، مؤسسة شرم للتطوير، حول "دور المنظمات غير حكومية في المشاركة السياسية"، 2018/1/18.

رنا قيمري، مقابلة شخصية، مديرة مشاريع مؤسسة اراسموس، حول "دور المنظمات غير حكومية في المشاركة السياسية"، 2018/1/10.

رولا شاهوان، مقابلة شخصية، مركز التعاون والسلام الدولي (القدس)، حول "دور المنظمات غير حكومية في المشاركة السياسية"، 2018/1/5.

شاكر مازن الجيوسي، مقابلة شخصية، احد العاملين في برنامج أطباء لحقوق الإنسان، حول موضوع: تأثير المنظمات غير الحكومية على مستوى المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، في طولكرم، بتاريخ 2017/7/15

علاء السلحوس، مقابلة شخصية، مدير مؤسسة زمام، حول "دور المنظمات غير حكومية في المشاركة السياسية"، 2018/1/20.

فادي جمعة، مقابلة شخصية، مدرس في الجامعة العربية الأمريكية في جنين، حول موضوع: تأثير المنظمات غير الحكومية على مستوى المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، بتاريخ 2017/7/8

محمد عبد الله، مقابلة شخصية، دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة السياسية، نابلس، 2018/1/5

ممدوح بري، مقابلة شخصية، مدرس في وزارة التربية والتعليم، حول موضوع: تأثير المنظمات غير الحكومية على مستوى المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، بتاريخ 2017/7/21

وليد سالم، مقابلة شخصية، مدير إحدى مؤسسات NG's، حول "دور المنظمات غير حكومية في المشاركة السياسية"، 2018/1/5.

المواقع الالكترونية

الجزيرة نت. مقابلة وحوار مع ساري حنفي، وليد الصالحي، خالد الحروب. بروز النخبة

الفلسطينية المعلومّة. <http://www.aljazeera.net/programs/a-book-is-the->

[best-companion/2006/6/13](http://www.aljazeera.net/programs/a-book-is-the-best-companion/2006/6/13)

الجزيرة، دور المنظمات غير حكومية في فلسطين، 206/1/28

<http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2015/1/28/>

%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%

86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%BA%D9%8A%

D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85

%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%84%D8

%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86

سلسلة تقارير خاصة، تشكيل الجمعيات في مناطق السلطة الفلسطينية (بين القانون والممارسة)،

2002، ص 12. عبر الموقع الالكتروني <http://www.ichr.ps/pdfs/sp15.pdf>

شاهين، حسن، الانقسام السياسي وتنامي العنف، مجلة فلسطين السفير العربي، العدد 25،

2012، عبر الرابط الالكتروني

<http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2213>

الشوبكي، بلال، المعوقات المؤسسية لعمل المجتمع المدني الفلسطيني، 2005، عبر الرابط

الالكتروني

<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/10/21/29156.html>

الغول، أسماء، التمويل والمنظمات غير الحكومية.. هل هناك شفافية، بتاريخ 2013/3/18،

عبر الرابط الالكتروني <http://www.al->

monitor.com/pulse/ar/originals/2013/03/palestine-ngo-foreign-aid.html

نشرة بعنوان النزاهة والشفافية في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ص 7، عبر الرابط
الالكتروني <https://www.aman->

[palestine.org/data/itemfiles/69d23ed9aea28ef84b7a27deb29b0554.doc](https://www.aman-palestine.org/data/itemfiles/69d23ed9aea28ef84b7a27deb29b0554.doc)

وزارة الخارجية الامريكية، دليل المنظمات غير حكومية،

https://photos.state.gov/libraries/amgov/30145/publications-arabic/B_NGO_Handbook_Arabic.pdf

**An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

The impact of the Palestinian (NGOs) on the level of political participation (1994-2016)

**By
Asaad Mohammed Aljayyousi**

**Supervised by
Dr. Nayef Abu Khalaf**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Political Planning and
Development in Economic Faculty of Graduate Studies, An-Najah
National University, Nablus, Palestine.**

2017

The impact of the Palestinian (NGOs) on the level of political participation (1994-2016)

By

Asaad Mohammed Aljayyousi

Supervised by

Dr. Nayef Abu Khalaf

Abstract

This research aims to identify the impact of NGOs on the level of political participation of Palestinian youth (1994-2016) by identifying the reality of non-governmental organizations in Palestine and their importance and examining their ability to influence the level of political participation of Palestinian youth.

The researcher adopted the analytical descriptive approach to achieve the objectives of this study. The researcher studied the political function of non-governmental organizations, as well as the relation of civil society institutions with the executive authority and its role in political participation. As well as the relationship between Palestinian NGOs and the process of political participation, the tasks and visions of Palestinian NGOs, the existence of effective NGO programs supporting youth political participation, and the impact of donor agendas on the quality and scale of their programs with regard to youth political participation, And the obstacles faced by Palestinian NGOs in promoting political participation among Palestinian youth.

The most important findings of the study:

1. NGOs play a clear role in consolidating the concept of national unity, preserving the culture of Palestinian society and confronting many of the challenges facing it.
2. The political role of NGOs declined after the establishment of the National Authority despite its contributions to national activities and activities. Its activities focused on non-governmental organizations and seek to promote the values of citizenship, equality, democracy, justice and development for society.
3. Non-governmental organizations suffer from weakness in the field of cooperation and networking among them in the same sector or specialization, in addition to a kind of hidden conflict between these organizations against the background of the political or partisan affiliation of their leaders and those who maintain them.
4. NGOs are influenced by donor agendas linked to the quality, size and programs of non-governmental organizations, which are controlled by the amount of funds injected into the funding and the quality of recreational and critical programs that incite rebellion against the Palestinian society and people, and encourage emigration of Palestinian youth abroad.

In light of the study results, the researchers recommended several recommendations, including:

1. A strategic plan should be worked out for the work of all NGOs to ensure that they fulfill their duties within the needs of society.

2. The need for non-governmental organizations to rely on internal funding and voluntary contributions to eliminate and reduce the burden of external financing because of its association with political agendas that conflict with the Palestinian situation.
3. Organizing the work of non-governmental organizations not to comply with the conditions set by the donors and specifically those conditions that are contrary to the Palestinian national interest and forcing them to adopt some activities and policies that are inappropriate with the Palestinian reality.
4. The need for non-governmental organizations to engage with charities in Arab countries to obtain unconditional funding instead of foreign funding.
5. The need for non-governmental organizations to expand their activities in the field of promoting political participation among young people within the Palestinian laws and interests, increasing political awareness and spreading democracy.